الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــــة
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليـــم العالـــي و البحـــث العلمـــي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université de Jijel جامعة جيجل

Faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences de gestion
Département des Sciences Commerciales

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأثره على تفعيل الإفصاح المحاسبي المالي

دراسة تحليلية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية
تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة

إعداد الطالبين:
- مراد محصول
- خليل دغاب

إشراف الأستاذ:
محمود كبيش

لجنة المناقشة:

1.أ/	بلقاسم تويزة	رئيسا
2.أ/	محمود كبيش	مقررا
3.أ/	العيد صوفان	مناقشا

السنة الجامعية2013 - 2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ العِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً "

صَدَقَ اللهُ العَظِيمْ

(سُورَة الإِسْرَاءْ، الآيَة رَقَمْ 85).

قائمة المصطلحات والرموز

الرمز	الدلالة
A.F.N.O.R	Association Française de Normalisation
C.N.C	Conseil National de la Comptabilité
C.S.C	Conseil Supérieur de Comptabilité
C.S.T.C	Conseil Supérieur de la Technique Comptable
D.G.C	Direction Générale de Comptabilité
F.A.S.B	Financial Accounting Standards Board
F.I.F.O	First In First Out
I.A.S	International Accounting Standards
I.A.S.B	International Accounting Standards Board
I.A.S.C	International Accounting Standards Committee
I.F.R.I.C	International Financial Reporting Interpretations Committee
I.F.R.S	International Financial Reporting Standards
L.I.F.O	Last In First Out
O.M.C	Organisation Mondiale de Commerce
P.C.G	Plan Comptable Général
P.C.N	Plan Comptable National
P.C.R	Plan Comptable Révisé
S.C.F	Système Comptable Financier
U.S.G.A.A.P	United State Generally Accepted Accounting Principals

قائـــــمـــة الأشـــــكال

رقم الشكل	عنـــوان الشـكـــل	رقم الصفحة
1-1	آفاق تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر	10
1-2	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	69
1-3	نسب أفراد العينة حسب الجنس	81
2-3	نسب أفراد العينة حسب الوظيفة	82
3-3	نسب أفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية	83
4-3	توزيع نسب مدى اطلاع أفراد العينة على المعايير المحاسبية الدولية	84
5-3	توزيع نسب آراء أفراد العينة حول ضرورة إصلاح النظام المحاسبي الجزائري	85
6-3	توزيع نسب آراء أفراد العينة حول كيفية إصلاح النظام المحاسبي الجزائري	86
7-3	توزيع نسب آراء أفراد العينة حول قدرة المحاسب على التخلي على الممارسات التي كانت سائدة وفق المخطط المحاسبي الوطني	88
8-3	توزيع نسب آراء أفراد العينة حول قدرة المحاسب بخبرته الحالية على تطبيق النظام المحاسبي المالي	89
9-3	توزيع نسب آراء أفراد العينة حول فكرة إعادة تكوين المحاسب	90
10-3	توزيع نسب آراء أفراد العينة حول متابعة دورات تكوين حول النظام المحاسبي المالي	91
11-3	توزيع نسب آراء أفراد العينة حول حضور الندوات	92
12-3	توزيع نسب آراء أفراد العينة حول مشاكل التطبيق	93
13-3	توزيع نسب آراء أفراد العينة حول فترة التأهيل	94

14-3	توزيع نسب آراء أفراد العينة حول استعداد المؤسسة الجزائرية لتطبيق النظام المحاسبي المالي	95
15-3	توزيع نسب آراء أفراد العينة حول التكوين على مستوى المؤسسة	96
16-3	توزيع نسب آراء أفراد العينة حول الصعوبات التي واجهت المؤسسة الجزائرية	97
17-3	توزيع نسب آراء أفراد العينة حول مساهمة النظام المحاسبي المالي في تفعيل الممارسة المحاسبية	99
18-3	توزيع نسب آراء أفراد العينة حول القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي	100
19-3	توزيع نسب آراء أفراد العينة حول قدرة المعلومات المالية على قياس الأداء	101
20-3	توزيع نسب آراء أفراد العينة حول موثوقية المعلومة المالية	102
21-3	توزيع نسب آراء أفراد العينة حول فائدة المعلومة على اتخاذ القرار	103
22-3	توزيع نسب آراء أفراد العينة حول استخدام الإعلام الآلي في معالجة وعرض المعلومات	104
23-3	توزيع نسب آراء أفراد العينة حول إعطاء الأهمية لنوع مستخدمي القوائم المالية	105
24-3	توزيع نسب آراء أفراد العينة حول قابلية المعلومة للمقارنة	106

قائـــمة الجـــــداول

رقم الجـــدول	عـــنـــوان الـــجـــــدول	رقـــم الصفحة
1-2	الفرق بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي	50
1-3	الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان	79
2-3	توزيع أفراد العينة على أساس الجنس	80
3-3	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	81
4-3	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية	82
5-3	مدى اطلاع أفراد العينة على معايير المحاسبة الدولية	84
6-3	آراء أفراد العينة حول ضرورة إصلاح النظام المحاسبي الجزائري	85
7-3	مدى اقتناع أفراد العينة بالاستراتيجية المتبعة لإصلاح النظام المحاسبي الجزائري	86
8-3	مدى قدرة المحاسب على التخلي على الممارسات التى كانت سائدة وفق المخطط المحاسبي الوطني	87
9-3	آراء أفراد العينة حول قدرة المحاسب بخبرته الحالية على تطبيق النظام المحاسبي المالي	88
10-3	آراء أفراد العينة حول فكرة إعادة تكوين المحاسب	89
11-3	آراء أفراد العينة حول متابعة دورات تكوين المحاسب	90
12-3	آراء أفراد العينة حول حضور الندوات	91
13-3	آراء أفراد العينة حول مشاكل التطبيق	92
14-3	آراء أفراد العينة حول فترة التأهيل	94
15-3	يوضح استعداد المؤسسة الجزائرية لتطبيق النظام المحاسبي المالي	95
16-3	آراء أفراد العينة حول التكوين على مستوى المؤسسة	96

3-17	آراء أفراد العينة حول الصعوبات التي واجهت المؤسسة الجزائرية	97
3-18	آراء أفراد العينة حول مساهمة النظام المحاسبي المالي في تفعيل الممارسة المحاسبية	98
3-19	آراء أفراد العينة حول القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي	99
3-20	آراء أفراد العينة حول قدرة المعلومات المالية على قياس الأداء	100
3-21	آراء أفراد العينة حول موثوقية المعلومة المالية	101
3-22	فائدة المعلومة في اتخاد القرار	102
3-23	آراء أفراد العينة حول استخدام الإعلام الآلي في معالجة وعرض المعلومات	103
3-24	آراء أفراد العينة حول إالأهمية لنوع مستخدمي القوائم المالية	104
3-25	آراء أفراد العينة حول قابلية المعلومة للمقارنة	105

قائمة المحتويات

العنوان **الصفحة**

الآية القرآنية..... I

الإهداء II

شكر وتقدير..... IV

ملخص V

قائمة المحتويات VI

قائمة المصطلحات والرموز VII

قائمة الأشكال البيانية X

قائمة الجداول XII

قائمة الملاحق ..... X IV

مقدمة ..... أ-جـ

الفصل الأول: المعايير المحاسبية الدولية وأثرها على الإصلاح المحاسبي في الجزائر

تمهيد الفصل الأول 02

المبحث الأول: الأعمال الدولية للتوحيد والتوافق المحاسبيين..... 03

المطلب الأول: المعايير المحاسبية الدولية..... 03

المطلب الثاني: التوحيد المحاسبي الدولي..... 11

المطلب الثالث: التوافق المحاسبي الدولي..... 16

المبحث الثاني: الإصلاح المحاسبي في الجزائر..... 19

المطلب الأول: التطور التاريخي للتشريع المحاسبي في الجزائر..... 19

المطلب الثاني: دوافع الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأهدافه..... 24

المطلب الثالث: دور المجلس الوطني للمحاسبة في تحديد النظام المحاسبي..... 28

خلاصة الفصل الأول 35

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي المالي وفقا للنظام المحاسبي المالي

تمهيد الفصل الثاني..... 37

المبحث الأول: تقديم النظام المحاسبي المالي..... 38

المطلب الأول: الإطار العام للنظام المحاسبي المالي..... 38

المطلب الثاني: المقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي..... 44

المطلب الثالث: مستجدات النظام المحاسبي المالي..... 51

المبحث الثاني: تكييف القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي 53

المطلب الأول: الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي..... 54

المطلب الثاني: مقومات إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي..... 60

المطلب الثالث: الإفصاحات التي يجب أن تشملها القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي..... 70

خلاصة الفصل الثاني..... 74

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

تمهيد الفصل الثالث 76

المبحث الأول: عرض الاستبيان 77

المطلب الأول: تحضير الاستبيان 77

المطلب الثاني: منهجية الدراسة الميدانية 78

المبحث الثاني: معالجة وتحليل نتائج الاستبيان 80

المطلب الأول: الخصائص الديموغرافية للعينة 80

المطلب الثاني: تحليل نتائج الاستبيان 83

خلاصة الفصل الثالث 107

خاتمة 109

المراجع..... 113

الملاحق 119

مـقــدمـة

إنّ الجزائر بعد الإستقلال وجدت نفسها مجبرة على تطبيق المخطط المحاسبي العام الفرنسي Plan Comptable Général (PCG) لسنة 1957 الموروث عن الحقبة الإستعمارية، ولكن بعد تبنيها للنظام الاقتصادي الموجه قامت بجملة من الإصلاحات مست نظامها المحاسبي كللت بصدور المخطط المحاسبي الوطني الذي دخل حيز التطبيق مند سنة 1976، ومع تخلي الجزائر عن الاقتصاد الموجه والتحول إلى اقتصاد السوق، وما واكبها من انفتاح اقتصادي وتحرير التجارة الخارجية ودخول الشركات متعددة الجنسيات السوق الجزائرية ولا سيما في قطاع المحروقات، أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يستجيب لمختتلف الإحتياجات، وكشفت الممارسات المحاسبية على العديد من النقائص ووجهت للمخطط العديد من الانتقادات.

لقد اعتبر التوجه نحو عمليات الإصلاح المحاسبي في الجزائر ضرورة وحتمية أملتها متطلبات المحيط الاقتصادي الدولي الحالي وفشل المخطط المحاسبي الوطني في ملاءمة المستجدات الاقتصادية، التى تستدعي التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، وبداية من الثلاثي الثاني من سنة 2001 بدأت عملية الإصلاح التي مولت من طرف البنك الدولي وأوكلت العملية للعديد من الخبراء الفرنسيين بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة وتحت إشراف وزارة المالية، كللت هذه الجهود بتبني النظام المحاسبي المالي، والذي شرع في تطبيقه ابتداء من1 جانفي 2010 ، وذلك بغرض توفير قوائم مالية لصالح كل من الملاك في المؤسسة، المستثمرين والمقرضين من داخل أو خارج الجزائر، لكي تمكنهم من الحصول على معلومات محاسبية ومالية دقيقة وصورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

انطلاقا مما سبق، وفي ظل التغيير الذي سيمس مخرجات النظام المحاسبي نتيجة التوجه نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، فإن ذلك يحتم علينا دراسة انعكاس هذا التغيير على الإفصاح المحاسبي، وهذا من خلال معالجة موضوع "الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأثره على تفعيل الإفصاح المحاسبي المالي".

إشكالية البحث

من خلال ما سبق يمكننا وضع الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

"**مامدى مساهمة الإصلاح المحاسبي في الجزائر في تفعيل الإفصاح المحاسبي المالي**" ؟

يقودنا هذاالسؤال إلى إدراج الأسئلة الفرعية التالية:

1. ماهي طبيعة وأهداف الإصلاح المحاسبي في الجزائر؟
2. ماهي أهم الإستحداثات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي مقارنة مع المخطط المحاسبي الوطني؟
3. هل القوائم المالية التي أقرها النظام المحاسبي المالي تستجيب للمعايير المحاسبية الدولية؟
4. ماهي المبادئ والقواعد التي يجب التقيد بها عند إعداد القوائم المالية؟
5. ما هو انعكاس تطبيق مبادئ النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المالية؟

فرضيات البحث

للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية نضع الفرضيات التالية:

1. الإصلاح المحاسبي في الجزائر يهدف إلى تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر من الممارسات الدولية من خلال تبني المعايير المحاسبية الدولية.
2. المؤسسات الجزائرية استعدت بالشكل الكافي لتطبيق النظام المحاسبي المالي.
3. القوائم المالية التي أقرها النظام المحاسبي المالي تستجيب للمعايير المحاسبية الدولية.
4. المعلومة التي ينتجها النظام المحاسبي المالي تتوفر على الخصائص النوعية المميزة لها.

أهمية البحث

تكمن أهمية الموضوع في تزامنه مع التغير الحاصل على النظام المحاسبي في الجزائر، وذلك من خلال تبني نظام محاسبي مالي يتماشى مع متطلبات إقتصاد السوق ويتوافق مع المعايير

المحاسبية الدولية، والذي سيساهم دون شك في خلق المناخ المناسب لترقية الممارسة المحاسبية، وجعلها تواكب التطورات الحاصلة على المستوى الدولي.

أهداف الدراسة

بالإضافة إلي الإجابة على التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية، فإن هذه الدراسة تهدف إلى:

1. استعراض لمحة عن المعايير المحاسبية الدولية والتطرق إلى مسار التوافق والتوحيد المحاسبيين الدوليين.
2. تحديد عيوب المخطط المحاسبي الوطني وأسباب التخلي عنه .
3. ابراز دور المجلس الوطني للمحاسبة في عملية الإصلاح المحاسبي.
4. ابراز ملامح النظام المحاسبي المالي، بعرض الإطار العام له وأهم المستجدات التي جاء بها.
5. استقصاء آراء المهنيين، حول جملة من القضايا المتعلقة بالمحاسبة إضافة للوقوف على آرائهم فيما يتعلق بالنظام المحاسبي المالي والآثار المترتبة عنه.

مبررات اختيار الموضوع

تتجلى مبررات اختيار الموضوع في:

1. اهتمامنا بميدان المحاسبة لأنه يدخل ضمن تخصصنا.
2. كون موضوع البحث يدخل ضمن المواضيع المطروحة في الساحة الاقتصادية والمهنية الحالية.
3. توسيع معارفنا في مجال المعايير المحاسبية الدولية.

منهج البحث

تحقيقا لأهداف البحث السابقة ووصولا لأفضل الأساليب والطرق، وللإجابة على التساؤلات المطروحة واثبات أونفي الفرضيات الموضوعة، فإننا سوف نعتمد على المناهج العلمية التالية:

❖ **المنهج الإستقرائي:**

وذلك بهذف دراسة واستقراء بعض الكتابات والدراسات السابقة التي يتضمنها الفكر المحاسبي والمتعلقة بموضوع البحث، وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة البحث.

❖ **المنهج الوصفي:**

اعتمدنا على هذا المنهج عند استعراض النظام المحاسبي المالي.

❖ **المنهج التحليلي:**

اعتمدنا على هذا المنهج عندما نكون في موضع المقارنة والتحليل.

أسلوب البحث

يعتمد هذا البحث على الأسلوبين التاليين:

1. الدراسة النظرية المكتبية للأبحاث والكتابات السابقة.
2. الدراسة الميدانية والتي تتضمن تصميم استمارة استبيان وتوزيعها على الموظفين في المؤسسات والذين يشغلون وظيفة المحاسبة، وذلك للوقوف على آرائهم وخبراتهم والاستفادة منها.

الدراسات السابقة

✓ **مداني بن بلغيث:**

" **أهمية الإصلاح المحاسبي للمؤسسات الجزائرية في ظل أعمال التوحيد والتوافق المحاسبيين الدوليين بالتطبيق على حالة الجزائري.** "

هذا البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه مقدمة بجامعة الجزائر سنة 2004 تدور إشكاليتها حول مدى أهمية إصلاح النظام المحاسبي في ظل أعمال التوحيد والتوافق المحاسبيين الدوليين، والسبل الكفيلة بتفعيله لملاءمة الواقع الاقتصادي الجديد للجزائر، وخلصت هذه الدراسة إلى أن إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات بات أمرا ضروريا.

✓ **علاء بوقفة:**

" **الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأثره في تفعيل الممارسة المحاسبية.** "

هذا البحث عبارة عن رسالة ماجستير مقدمة بجامعة ورقلة سنة 2012 تدور إشكاليتها حول مدى فاعلية الإصلاح المحاسبي في الجزائر، ومدى مساهمته في تفعيل الممارسة المحاسبية، وخلصت هذه الدراسة إلى أن الإصلاح المحاسبي ساهم في تفعيل الممارسة المحاسبية.

✓ **بوعلام صالحي:**

" أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائري وآفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي "

هذا البحث عبارة عن رسالة ماجستير بجامعة الجزائر سنة 2010 ، تدور إشكاليتها حول آفاق تطبيق النظام المحاسبي في ظل البيئة الحالية للمحاسبة في الجزائر والسبل الكفيلة بتفعيله وإنجاح عملية الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني نحو النظام المحاسبي الجديد، حيث تطرق الباحث إلى البيئة المحاسبية الدولية، أعمال الإصلاح المحاسبي ثم تطرق في الأخير إلى البيئة النظام المحاسبي المالي والبيئة المحاسبية الجزائرية.

صعوبات الدراسة

هذه الدراسة كغيرها من الدراسات واجهتها العديد من المشاكل والقيود، خاصة في الجانب التطبيقي نذكر منها:

– رفض موظفي بعض المؤسسات التعامل معنا رغم إلحاحنا بأن هذه الدراسة لن تستعمل إلا في مجال البحث العلمي؛

– التجاوب السلبي لبعض أفراد العينة المستهدفة؛

– عدم مبالاة بعض أفراد العينة، رغم الإلحاح والتساؤل المستمر عن مصير بعض الاستمارات الموزعة؛

– انتشار أفراد العينة في مناطق جغرافية مختلفة، الأمر الذي حال دون الإتصال المباشر بهم لتوضيح أي لبس قد يكتنف أفراد العينة.

خطة وهيكل البحث

لتحقيق أهداف البحث ومعالجة مشكلته بصورة علمية، فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول إضافة إلى مقدمة وخاتمة.

الفصل الأول: المعايير المحاسبية الدولية وأثرها على الإصلاح المحاسبي في الجزائر

تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، تناول المبحث الأول الأعمال الدولية للتوحيد والتوافق المحاسبيين من خلال التطرق إلى الإطار العام للمعايير المحاسبية الدولية، وكذا تقديم مدخل للتوحيد والتوافق المحاسبيين وإسهامات الهيئات الدولية والإقليمية في هذه العملية.

أما المبحث الثاني فيتعلق بالإصلاح المحاسبي في الجزائر، من خلال استعراض أهم المحطات التاريخية في التشريع المحاسبي الجزائري ، مع التركيز على دوافع الإصلاح المحاسبي في الجزائر ودور المجلس الوطني للمحاسبة في تحديث النظام المحاسبي.

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي المالي وفق النظام المحاسبي المالي

وقد تم تقسيم هذا الفصل بدوره إلى مبحثين، تناول المبحث الأول تقديم الإطار العام للنظام المحاسبي المالي من خلال التطرق إلى إطاره التصوري، ثم قمنا بعد ذلك بعقد مقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي بغية الوقوف على أهم الاستحداثات التي جاء بها هذا النظام.

أما المبحث الثاني فقد حاولنا من خلاله ابراز مقومات إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، وكذا الإفصاحات التي يجب ان تشملها القوائم المالية وفقا لهذا النظام.

الفصل الثالث: "**الداسة الميدانية**"، حاولنا من خلال هذا الفصل التواصل مع المهنيين في المجال المحاسبي، وذلك باستعمال أدوات مختلفة لأجل الحصول على المعلومات اللازمة وتوفير البيانات التي تحتاجها هذه الدراسة، كما تضمن هذا الفصل عرض وتحليل النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الإحصائية لاستمارة الاستبيان، بالإعتماد على إجابات الأفراد المستجوبين.

تمهيد

لقد قامت الجزائر منذ تخليها عن الاقتصاد الموجه وتبنيها لاقتصاد السوق بعدة إصلاحات اقتصادية، وذلك بهدف مواكبة التحديات الاقتصادية الكبرى واندماجها مع أسواق المال الدولية.

ولقد مست هذه الإصلاحات جوانب عديدة من بينها إصلاح النظام المحاسبي، وهذا باعتماد مشروع نظام محاسبي مالي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، ما ابرز الحاجة إلى ايجاد توافق وتوحيد بين المعايير المعمول بها محليا والمعايير المحاسبية الدولية في ظل التوافق المحاسبي المالي الدولي.

من خلال ما تقدم، نحاول في هذا الفصل أن نتناول النقاط التالية:

- **المبحث الأول: الأعمال الدولية للتوحيد والتوافق المحاسبيين؛**
- **المبحث الثاني: الإصلاح المحاسبي في الجزائر.**

المبحث الاول :الأعمال الدولية للتوحيد والتوافق المحاسبيين

قبل التطرق إلى التوحيد والتوافق المحاسبيين سوف نتطرق إلى المعايير المحاسبية الدولية .

المطلب الأول:المعايير المحاسبية الدولية

إن تطور الفكر المحاسبي والتوجه العملي للمحاسبة أدى إلى تطور وتراكم خبرات محاسبية منذ القديم، تحولت تدريجيا إلى قواعد عرفية وتقاليد أصبحت مقبولة بين جمهور المحاسبين، ولقد ساعد في ترسيخ هذا التطور وضع معايير لتنظيم المهنة والعمل المحاسبي، مما ساعد المحاسبة للوصول إلى درجة تسمح باستجابة أسرع اتجاه التحديات والمشكلات المحاسبية المستجدة.

1- مقدمة عن المعايير المحاسبية الدولية

1-1 نشأة المعايير المحاسبية الدولية

ترجع البداية الحقيقية لوضع نظام للمعايير المحاسبية الدولية إلى عام 1973، حيث تأسست لجنة المعايير المحاسبية الدولية International Accounting Standard Commette (IASC) بموجب اتفاق أبرم بين هيئات المحاسبة الوطنية في عشرة دول تعد رائدة في هذا المجال وهي: استراليا، كندا، فرنسا، المانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، بريطانيا، ايرلندا والولايات المتحدة الأمريكية، منذ ذلك الوقت طرأت عدة تغيرات فكرية وتنظيمية على مهنة المحاسبة في معظم الدول[1].

تهدف اللجنة (IASC) إلى العمل على تطوير المبادئ والمعايير المحاسبية الدولية، وتحقيق قدرا من التوافق بين الممارسات المحاسبية الدولية، وذلك من خلال مايلي[2]:

- المشاركة في مناقشة القضايا المحاسبية المطروحة دوليا حول المعايير المحاسبية الدولية؛
- العمل على تكييف المعايير المحاسبية الدولية مع السياسة المحاسبية للدول التي لم تتبنى معايير وطنية؛
- استخدام المعايير المحاسبية الدولية كقاعدة أساسية لإنشاء معايير محاسبية وطنية؛

[1] خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية**، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص31 .

[2] ROBERT obert, **Pratique International de la comptabilité et de L'audit**, DUNOM, Paris,1994, P13.

- المقارنة بين المعايير الدولية والمعايير الوطنية، وذلك بغية القضاء على الفروق الجوهرية الموجودة بينها؛
- إقناع الدول بامتيازات تحقيق التوافق المحاسبي الدولي؛

وتعتبر لجنة معايير المحاسبة الدولية هيئة خاصة مستقلة في عملها، ولا تتبع أي كيان مهني أو كيان من سلطته وضع معايير المحاسبة، كما لا تتلقى من أي جهة حكومية أو مهنية أي تعليمات أو أوامر[1].

وقد تولت اللجنة وضع معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards (IAS) حيث أصدرت 41 معيارا إلى غاية نهاية عام 2000، ثم تم دمج بعض المعايير في أخرى وإلغاء بعض منها فوصل عددها إلى غاية عام 2011 إلى 29 معيار[2].

ويتبع لجنة المعايير المحاسبية الدولية لجنة أخرى يتعلق عملها بوضع تفسيرات للمعايير التي يتم إصدارها، ويطلق عليها اسم " لجنة تفسيرات المعايير المحاسبية الدولية " International Financial Reporting Interpretations Committee (IFRIC)، حيث أصدرت اللجنة 34 تفسيرا منذ تأسيسها في عام 1977 لغاية نهاية عام 2002، وتم فيما بعد دمج كثير من هذه التفسيرات ضمن المعايير المحاسبية ذات العلاقة[3].

1-2 مفهوم المعايير المحاسبية الدولية

يعرف المعيار عموما (محاسبي أو غير محاسبي) بأنه: " قاعدة أو مجموعة من القواعد تنظم الأداء السليم أو قياس الأداء، أو قياس طول أو حجم أو وزن شيء معين، " فيعتبر المعيار بذلك هو المقياس أو الطريق والاتجاه المتفق عليه بين كافة الناس، ودليلهم للأداء أو للوصول إلى معرفة شيء ما وتحديده بدقة[4].

---

[1] ROBERT Obert, OP. Cit, p.p 7-8.

[2] خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص31.

[3] Cartherine maillet, **norme comptables international IAS /IFRS** , Edition Berti, 2006 , p16.

[4] علاء بوقفة، **الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأثره في تفعيل الممارسة المحاسبية**، مدكرة ماجتيير، جامعة ورقلة، 2011، ص59.

كما يمكن تعريف المعايير المحاسبية بأنها: " نماذج وإرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة ومراجعة الحسابات "[1].

ويمكن أن تعرف المعايير المحاسبية بأنها: " كل القواعد المتعلقة بالمحاسبة مهما كانت طبيعتها إلزامية أو اختيارية، أي أنها كل ما من شأنه أن يشكل دليلا أو مرجعا سواء كانت نصوص تشريعية أو تنظيمية أو توصيات، صادرة عن سلطات مؤهلة لتنظيم الميدان المحاسبي، بالإضافة الى أنها تعد معايير محاسبية كذلك كل ما تم استحداثه من قبل المؤسسات من الممارسات المحاسبية التي لاقت انتشارا نتيجة تكرار استعمالها، كما أن مفهومها يعني جميع القواعد التي تلتزم بتطبيقها المؤسسات لأجل إعداد قوائمها المالية ".

أما المعيار المحاسبي الدولي فهو يعرف بأنه: " بيان إداري مكتوب تصدره هيئة مهنية محاسبية، يتعلق بعنصر محدد من القوائم المالية أو نوع من العمليات المحاسبية، أو الأحداث التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، ويتم بموجبه تحديد الوسيلة المناسبة للقياس والعرض، أو كيفية التصرف في هذا العنصر، وعرض المركز المالي للمؤسسة "[2].

1-3 خصائص المعايير المحاسبية الدولية

تتصف المعايير المحاسبية الدولية بمجموعة من الخصائص، أهمها[3]:

- الاتساق المنطقي: فالمعايير يجب أن تكون متسقة منطقيا مع عناصر البناء الفكري، من أهداف ومفاهيم وفروض ومبادئ؛

- الملاءمة: باعتبار أن المعايير تعد من أهم أدوات التطبيق العملي، لذا يجب مراعاة كافة الظروف البيئية المحيطة عند إعدادها، بحيث تكون ملائمة لواقع التطبيق العملي، وهذا يتطلب الملاءمة بين متطلبات الفكر ومتطلبات التطبيق؛

[1] حسين القاضي، مأمون حمدان ،**المحاسبة الدولية ومعاييرها**، دار الثقافة، عمان، 2008، ص 103.

[2] علاء بوقفة، مرجع سابق، ص.ص 59-60.

[3] حسن عبد الكريم سلوم، محمد نوري بتول، **دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية**، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول " تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال - التحديات ⊣ لفروض - الآفاق " جامعة الزرقاء، الأردن، 2009.

– المرونة: بسبب عدم ثبات الظروف البيئية وتغيرها من وقت لآخر ومن مكان لآخر فالمعايير المحاسبية الدولية يجب أن تكون مرنة، بحيث عملية إعدادها تعد عملية مستمرة وقابلة للتجديد والإضافة؛

– الواقعية: يجب أن تكون المعايير المحاسبية الدولية نابعة من الواقع وتتلاءم مع الظروف البيئية المحيطة بها، كما تكون متلائمة مع الأعراف المحاسبية السائدة؛

– المفهومية: يجب أن تكون المعايير المحاسبية الدولية مفهومة من قبل المستخدمين، ويتم ذلك عن طريق أخد رأي الجهات المستفيدة عند إعدادها؛

– الحيادية: يجب أن لا يتم التحيز اتجاه بلوغ هدف محدد مقدما لمصلحة طرف معين؛

–الانسجام مع أهداف المحاسبة المالية: بحيث يتم صياغتها في ضوء أهداف المحاسبة المالية، من توفير معلومات مفيدة لمتخذي القرارات.

1-4 أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر

يمكن عرض أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر من خلال النقاط التالية[1]:

– قدرة المؤسسة على استعمال مجموعة واحدة من المعايير لأغراض مختلفة، يمكنها من اقتصاد مبالغ كبيرة من التكاليف؛

– استعمال هذه المعايير على نطاق دولي واسع من طرف الشركات، سيوفر بدون شك مبالغ طائلة من الأموال كل سنة؛

– اقتصاد قدر كبير من التكاليف سيستفاد منها أو تعود بالفائدة على شركات المراجعة، وشركات خدمات الاستشارة المالية؛

– زيادة فعالية تشغيل الأسواق المالية؛

[1] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، جزء 1، مكتبة الشركة الجزائرية، بوداود، 2008، ص.ص 124-125.

– تدعيم المستثمرين بالمعلومات المالية ذات النوعية والشفافية العاليتين، الأمر الذي سيساهم في التقليل من درجة مخاطر الاستثمار، ومن ثم تخفيض تكلفة رأس المال؛

– سهولة إجراء عمليات المقارنة، مما يؤدي الى اختيار أحسن البدائل.

2- آفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر

تستجيب المعايير المحاسبية الدولية لإرادة في التوحيد الدولي للتطبيقات المحاسبية، وذلك من أجل الإفصاح عن القوائم المالية، والسماح بقراءة تستجيب لرغبات الأسواق المالية، وبهذا تحقق أكبر قدر من الشفافية والتسهيل للمستثمرين في عملية اتخاذ القرار، وقابلية مقارنة الأداء ما بين المؤسسات.

ويشمل مستعملي المعلومات المالية: المستثمرين الحاليين والمستقبليين، المقرضين، الموردين والدائنين، الزبائن والإدارات الرسمية، فكل هؤلاء يستعملون هذه المعلومات لإرضاء جزء من حاجاتهم.

وتتعدد آفاق توحيد المعايير، فكل مستعمل يأمل في الحصول على أفضل المعلومات التي تمكنه من القراءة الجيدة واتخاذ القرار المناسب[1].

قبل التعرض إلى مختلف الآفاق التي تخص تطبيقات المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر على ضوء نظام جديد يعرف بالنظام المحاسبي المالي، والذي يهدف إلى[2]:

– إيجاد حلول محاسبية للعمليات التي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني؛

– تبني تطور التقنيات المحاسبية، لمواكبة العمليات المحاسبية المصادق عليها من طرف العديد من الدول في ظل المحاسبة الدولية؛

– تمكين المؤسسات المالية من تقديم معلومات مالية ذات نوعية، كاملة وأكثر شفافية؛

---

[1] هشام سفيان صلوا تشي، يوسف بودلة، **آفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS في الجزائر في ظل التوافق المحاسبي المالي الدولي**، مداخلة، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي الوادي، 17-18 جانفي 2010، ص13.

[2] المرجع السابق، ص13.

– الاستجابة الى احتياجات الإعلام المالي، لمختلف مستعملي الكشوفات المالية؛

– تمكين عملية تقييم الممتلكات على أساس السوق.

فكل هذه الأهداف تصب في الآفاق السوسيو–اقتصادية التالية :

2-1 الآفاق ضمن المؤسسة

تعتبر القوائم المالية مصدرا للحكم على نتيجة المؤسسة وكفاءة أفرادها، وكذلك تعبر عن الاحتياجات التمويلية والاستثمارية، كما يمكن مختلف المستخدمين من اتخاذ القرارات المناسبة:

– الآفاق المحاسبية: لا تعبر القوائم المالية عن هدف أوغاية المؤسسة، بل يتم إعدادها لإعطاء المستخدمين المعلومات الوافية التي تمكنهم من اتخاذ القرارات في الوقت المناسب، هذه القوائم هي بالطبع أحد مصادر المعلومات الواجب توفيرها لاتخاذ القرارات، وهي الجزء الأكثر تعبيرا عن الوضعية المالية للمؤسسة ونتائج أعمالها، وتعتبر المعايير الجديدة بمثابة ثورة محاسبية لأن فلسفتها تركز على " القيمة العادلة (la juste valeur) "[1]، التي تحدد من طرف خبراء ومختصين مؤهلين في هذا المجال فمثلا القيمة العادلة للأراضي والمباني هي القيمة السوقية، أما حالة المنشآت الخاصة والتي لا يمكن تحديد لها قيم سوقية، فالقيمة العادلة هي القيمة البديلة الصافية، وبذلك تختلف هذه الفلسفة عن فلسفتنا المحلية القائمة على المفاهيم القانونية والجبائية[2].

– الآفاق بالنسبة للمسيرين: تأثير المعايير على تنظيم المؤسسات سيكون معتبرا، إذ يجب على المسيرين بناء أنظمة معلومات جديدة تتمتع بتقنيات عالية، وهذا بعد دراسة وتحليل المرجع المحاسبي الجديد، كما عليهم إعلام كافة الأفراد العاملين بالمؤسسة من أجل التكيف بسرعة، باعتبار أن هذا المشروع يتعلق بكامل المؤسسة، كما أن مهنة المحاسبة ستعرف إثراء كبير، حيث على المحاسب أن يكون قادرا على الحصول على المعلومات من عدة أطراف داخل المؤسسة (مهندسين، تقنيين، مدراء) ومن الضروري بالنسبة لمسيري المؤسسات الاستثمار في هذا المجال الذي يتطلب المزيد من

[1] شعيب شنوف، **ضرورة التأهيل الدولي في المحاسبة و التحليل المالي**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والإندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 5، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2008، ص 67.

[2] هشام سفيان صلوا تشي، يوسف بودلة، مرجع سابق، ص14.

الحرص، كما عليهم توخي الحدر قبل التطبيق الكامل للمعايير، للوقوف على الإيجابيات والسلبيات ومحاولة إيجاد الحلول قبل الشروع في التطبيق[1].

2-2 الآفاق بالنسبة للشركاء

إن الإلـتزام بتـنـفيذ المـعايـيـر المـحاسـبية الـدولية، يمـكن الجهات الخارجية من إصدار الآراء الصحيحة عن الواقع المالي الحقيقي للمؤسسة بعدالة وبوضوح، ويدعم الثقة بالقوائم المالية[2].

ويهتم بقراءة هذه المعلومات عدة أطراف، لكل منهم مصلحة يسعى لتحقيقها والمحافظة عليها:

- المساهمين: يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقدير إمكانيات المؤسسة لتوزيع الأرباح.

- المستثمرين: هـم الـذين يوظـفون فـي مخـاطر رأس الـمال، وهـم المعـنيون بالمـخاطر والعائدات المرتبطة بالاستثمارات، لذى عليهم الإطلاع وبتمعن على واقع المؤسسات، وخصوصا مدى توافق نظامها المحاسبي مع المعايير الدولية.

- المقرضين: يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقدير إمكانية استرداد ديونهم، وكذا الفوائد المترتبة عنها.

- الموردين والدائنين: يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقدير إمكانية استرداد مبالغهم في فترات أقصر من تلك المستوجبة على المقرضين، إضافة إلى اهتمامهم باستمرارية المؤسسة كعميل لهم.

- العملاء: يهتـمون بالمـعلومات المتـعلـقة بإمـكانية المؤسسة في الإستمرارية عند وجود علاقة طويلة الأجل، أو عند وجود ارتباط استراتيجي[3].

---

[1] المرجع السابق، ص14.

[2] حسان قطيم و آخرون، **سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، مجلد 28، عدد 3، دمشق، 2006، ص 222.

[3] هشام سفيان صلوا تشي، يوسف بودلة، مرجع سابق، ص14.

2-3 آفاق سياسية

بما أن الهدف الأساسي للمجلس الدولي للمعايير المحاسبية International Accountinng Standards Board (IASB) يكمن في إنجاز مرجع ملم بأفضل التطبيقات المحاسبية الدولية، فالمعايير المحاسبية لمختلف البلدان ستتلاشى تدريجيا لتحل محلها المعايير الدولية، فهذه الأخيرة تعظم الشفافية، وتتيح للمستثمرين إمكانية الحصول على معلومات موثوقة، وتجدر الإشارة إلى أن تلاشي مختلف الرؤى المحاسبية يفسح المجال للرؤيا الأنجلوسكسونية، لذا يحكم على المجلس الدولي للمعايير المحاسبية أنه هيئة ترغب في فرض النموذج الأمريكي على أوروبا، كما أن أغلب خبراء هذا المجلس أنجلوسكسونيين ومركزه لندن، بالرغم من أن العديد من الدول الأوروبية شاركت في إعداد هذه المعايير[1].

من خلال جل الآفاق السوسيو-اقتصادية والمتعلقة بالمحاسبة الدولية، التي تطرقنا إليها يمكننا تلخيص ما ذكرناه في هذا العنصر في الشكل الآتي:

الشكل رقم (1-1): مخطط يوضح آفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر.

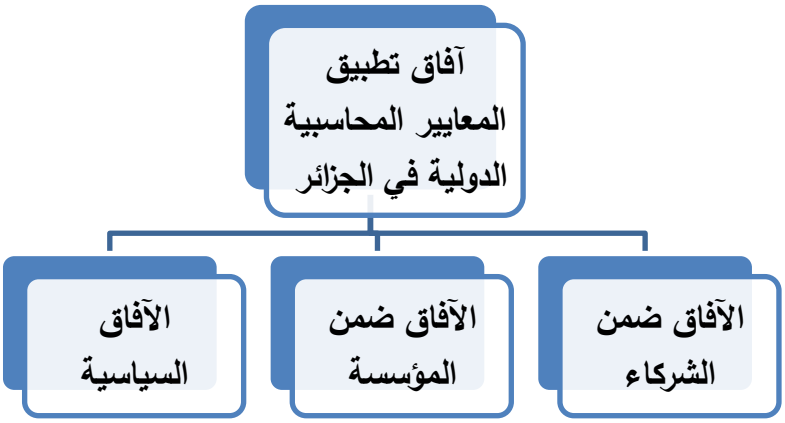

المصدر: من إعداد الطالبين.

[1] المرجع السابق، ص15.

المطلب الثاني :التوحيد المحاسبي الدولي

إن التوحيد المحاسبي وظيفة ليس من السهل فصلها عن طبيعة النظام الاقتصادي، من حيث أنها تقوم أساسا بإضفاء الصبغة النظامية (la mise en ordre) للمعلومات التي يكون هذا النظام بحاجة إليها، وعليه فالتوحيد المحاسبي (la normalisation comptable) أصبح مطلبا أساسيا لمواءمة المحاسبة مع التغيرات الاقتصادية العديدة والمتلاحقة، والتي لها تأثير على حياة المؤسسة [1].

وعليه سوف نتناول بالتعريف مفهوم التوحيد المحاسبي، فوائده، أشكاله ثم أهم معوقاته:

1- مفهوم التوحيد المحاسبي

حسب الجمعية الفرنسية لإصدار المعايير Association Française de Normalisation (AFNOR)، فإن " التوحيد المحاسبي يشمل سن مجموعة من القواعد التي تسمح بتنظيم أدوات ونواتج العمل، بتوحيدها وتبسيطها "[2].

أما المخطط المحاسبي المراجع Plan Comptable Révisé (PCR) لسنة 1982 فتناول تعريف التوحيد المحاسبي من خلال تحديد أهدافه، فجاء فيه أن التوحيد المحاسبي يهدف إلى[3]:

- تحسين المحاسبة؛
- فهم المحاسبة وإجراء الرقابة عليها؛
- مقارنة المعلومات المحاسبية؛
- دمج المحاسبات في الإطار الموسع للمجموعات؛
- إصدار الإحصائيات.

[1] مداني بن بلغيث،**إشكالية التوحيد المحاسبي تجربة الجزائر**، مقال، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، عدد 02، 2002، ص 52.

[2] رفيق يوسفي، **النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير المحاسبية ومتطلبات التطبيق**، مذكرة ماجستير، جامعة أم البواقي، 2011/2010، ص 26.

[3] مداني ين بلغيث، مرجع سابق، ص.ص 52- 53.

فالتوحيد اصطلاحا يعني تطبيق معيار واحد أو قاعدة واحدة في كل الحالات، لذى فهو ينطوي على فرض مجموعة من القواعد الموحدة الملزمة والصارمة[1].

فعلى المستوى المحلي، تعتبر المعايير المحاسبية بمثابة التزام مفروض من قبل الهيئة المنوط بها إصدار المعايير[2].

وتعتبر بمثابة توجيهات رسمية، تحدد كيفية تسجيل بعض أنواع العمليات أو الأحداث المالية والمعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها وإدراجها في الملاحق المرفقة بالقوائم المالية، لذا فالتوحيد المحاسبي يجري على المستويات الثلاثة التالية[3]:

- على مستوى المبادئ: يقتصر التوحيد في هذا المستوى على الأسس والمبادئ المحاسبية؛

- على مستوى القواعد: يشمل هذا المستوى توحيد القواعد والإجراءات والوسائل المحاسبية؛

- على مستوى النظام: يشمل هذا المستوى توحيد النظام المحاسبي ككل، بما يقوم عليه من أسس وقواعد ومبادئ ووسائل وإجراءات يمتد إلى تنميط النتائج والقوائم المحاسبية، إضافة إلى نظام التكاليف والأسس التي تقوم عليه.

2- أهداف التوحيد المحاسبي

من العوامل التي أبرزت أهمية التوحيد المحاسبي، وزادت من درجة الإهتمام به، الرغبة المزدوجة لذى الدول للحصول من جهة على معلومات متجانسة حول الوحدات الاقتصادية بهدف فرض رقابة اقتصادية وجبائية وتنظيم النشاط الاقتصادي، ومن جهة أخرى إرساء قواعد متوافقة لإعداد ونشر هذه المعلومات، بما يضمن الشفافية في العلاقات التي تربط مختلف الأطراف المهتمة

[1] نبيه عبد الرحمان الجبر، محمد *علاء الدين عبد المنعم*، **المحاسبة الدولية الإطار الفكري والواقع العملي**، مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، 1998، ص 24.

[2] A.KADDOURI, A.MIMMECHE, **cour de comptabilité Financière Solen le Norme IAS/IFRS et le SCF 2007**, ENAG Edition, Alger, 2009, P21.

[3] رفيق يوسفي، مرجع سابق، ص 27.

بحياة هذه الوحدات، نظرا لما يمثله هذا التوافق من أهمية وتسهيل إمكانية إجراء المقاربات على هذه الوحدات عبر فترات مختلفة، وإجراء مقارنات فيما بين هذه الوحدات مع بعضها البعض[1].

يعتبر التوحيد (Unifier)، التبسيط (simplifier)، والتمييز (spécifier) من الأهداف المنوطة بعملية التوحيد المحاسبي، الذي ينطلق لضمان توافق القوائم المالية من توحيد الطرق المحاسبية من خلال[2]:

– توحيد السياق المحاسبي الذي يمثل سلسلة الإنتاج التي تبدأ من مستندات ووثائق الإثبات وتنتهي إلى القوائم الختامية، ويهدف التوحيد في هذه المرحلة إلى الرفع من إنتاجية المصالح المحاسبية، من خلال اتباع معايير تتحرى الدقة؛

– توحيد المنتج المحاسبي المتمثل في القوائم المالية الختامية التي تحمل الإجابة عن احتياجات مختلف الأطراف الطالبة للمعلومات المحاسبية، ذلك لأن عدم تجانس هذه الفئة وإمكانية تضارب مصالحها هو الداعي لتوحيد هذه القوائم، حتى تتم الإجابة على أكبر قدر ممكن من احتياجاتهم، لهذا ينبغي على المعايير التي تحكم توحيد هذا الجانب أن لا تكون صلبة بل ينبغي أن تكون مرنة وقابلة للتفسير من عدة جوانب. وأن تبني ونجاح استعمال المعايير المحاسبية الجديدة ينبغي أن يجيب على حاجة معينة لدى مستعملي المعايير، لأنه الأمر الكفيل وحده بضمان حسن فهم وتطبيق هذه المعايير.

3- معوقات التوحيد المحاسبي

إن عملية التوحيد باعتبارها خطوة هامة في إرساء توافق في الأنظمة المحاسبية، بغية إيجاد لغة موحدة في ظل الاتجاه نحو الإنفتاح الاقتصادي وتحرير حركة رؤوس الأموال والاستثمارات يصطدم بعدة عوائق، مما يهدد عملية التوحيد المحاسبي برمتها، فتطبيق القواعد والمبادئ المحاسبية متوقف على توفر ظروف معينة، والتي قد تختلف من مؤسسة إلى أخرى أو من محيط إلى

[1] مداني بن بلغيث، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004، ص.ص 67-68.

[2] المرجع السابق، ص 68.

آخـر، فتعدد البدائل ما هو إلا محاولة للوفاء باحتياجات كل مؤسسة في ظل الظروف التي تحيط بهـا.

وغياب خاصية التجديد للمعايير المحاسبية من خلال غياب وظيفة الإتصال بين مختلف هيئات التوحيد والأطراف المستعملة للمعايير، للوقوف على درجة القبول والتبني لهذه المعايير واحتياجاتها لمعايير أخرى، من أهم المشاكل التي تواجه عملية التوحيد المحاسبي، ولما كانت المحاسبة تسعى إلى تسيير العلاقات بين مختلف الأعوان الذين يستثمرون في المؤسسة، بهدف تعظيم مردودية استثماراتها فإنه لا محال أن هذه المعايير سوف تكون لها نتائج اقتصادية على مختلف الأطراف، لأن الإختيارات المحاسبية المفروضة من قبل هيئات التوحيد ستؤثر على القرارات المالية للمؤسسة، وخاصة مع عدم السماح في بعض الحالات بخيارات بديلة (تقييم المخزون، قسط الإهتلاك)[1].

4- التوحيد المحاسبي والأطـر التصورية للمحاسبة

يمكن أن نقول أنّ التوحيد المحاسبي العالمي تكمن مهامه الأساسية في إعداد المعايير المحاسبية، وإزالة الإختلاف الموجود، والتقليل من الفجوة الموجودة بين الأنظمة المحاسبية، ومن خلال المجهودات المبذولة في هذا الموضوع يمكن أن نجد نموذجين رئيسيين وكلاهما يخص النظام الرأس مالي.

4-1 النموذج الأوروبي (نموذج الاقتصاد الكلي)

رغم أن الدول لا تتدخل في الاقتصاد إلا بالقدر المحدد لها، من خلال منهج الاقتصاد الرأس مالي، فإننا نجد من خلال احتياجاتها للمعلومات المحاسبية والمالية، تعتمد الدول على وضع مخطط محاسبي يكون في خدمة احتياجات الجهاز المركزي بالدرجة الأولى، من خلال مؤشرات الاقتصاد الكلي، وبدرجة أقل بعض الجهات الأخرى.

[1] مداني بن بلغيث، **إشكالية التوحيد المحاسبي تجربة الجزائر**، مرجع سابق، ص55.

وفي هذا الاطار تعمل الدولة على وضع قواعد ومبادئ للممارسة المحاسبية، وذلك بهدف ضبط مهنة المحاسبة بما يخدم احتياجات الاقتصاد الكلي، فتقوم الدولة بتوجيه عملية التوحيد المحاسبي من خلال المنظمات والهيئات التابعة لها[1].

4-2 النموذج الأنجلوسكسوني

هو النموذج المحاسبي للدول الأنجلوسكسونية، ويتميز هذا النموذج بالمرونة والديناميكية، وأهم الدول التي تعتمد هذا النموذج: بريطانيا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، ايرلندا، هولندا، استراليا.

حيث يتم العمل على توحيد الأنظمة المحاسبية، وذلك من خلال إطار تصوري موحد للقواعد، المبادئ والإجراءات المحاسبية.

بحيث نجد الإطار التصوري لمجلس المعايير المحاسبية البريطانية يقوم بوضع معايير محاسبية تتلاءم مع احتياجات الأسواق المالية، أما في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن خلال الإطار التصوري لمجلس المعايير المحاسبية الأمريكية نجد جملة من القواعد والمبادئ كحل للمشاكل المحاسبية، ودليل لعملية التوحيد المحاسبي ومهنة المحاسبة.

وعموما فإن هذا النموذج يعتمد على المعايير المحاسبية، التي من خلالها يمكن أن توفر المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات في إطار الشفافية والإفصاح المحاسبي، أما دور الدولة في هذا النموذج يقتصر فقط على دور التنظيم في العلاقات ما بين المتعاملين في الأسواق المالية. يمكن القول أن هذا النموذج يعتمد على دعم الشركات متعددة الجنسيات، التي كانت السبب الرئيسي بظهور ما يسمى بالعولمة المحاسبية أو المحاسبة الدولية[2].

يمكن الإشارة إلى أهم نقاط الإختلاف بين هذين النظامين فيمايلي[3]:

- من حيث مصادر التمويل فإن النموذج الأنجلوسكسوني يعتمد على السوق المالية، أما النموذج الأوروبي يعتمد على البنوك.

[1] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، مرجع سابق، ص121.

[2] المرجع السابق،ص122.

[3] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، مرجع سابق، ص123.

– توجد علاقة مباشرة بين المحاسبة والضرائب في النموذج الأوروبي، النموذج الأنجلوسكسوني فيه المحاسبة مستقلة عن الضرائب.

– بالنسبة للأطراف المستخدمة للقوائم المالية تتمثل في مصالح الضرائب، الأطراف التي تتعامل معها المؤسسة والمستثمرين بالنسبة للنموذج الأوروبي، النموذج الأنجلوسكسوني توجه القوائم المالية للمستثمرين بالدرجة الأولى.

المطلب الثالث: التوافق المحاسبي الدولي

أمام النمو الكبير والملحوظ في التجارة الدولية، والإنتشار الواسع والسريع للشركات متعددة الجنسيات ومؤسسات المحاسبة الدولية، وما ترتب عليه من توسع لقاعدة المستخدمين وتنوع جنسياتهم، تبين بأن هناك ضرورة لتدويل المعايير المحاسبية الدولية من أجل تقليص الإختلافات الدولية على مستوى تلك المعايير. ومن هنا جاءت فكرة التوافق الدولي للمحاسبة، حيث يرجع ظهور هذه الفكرة إلى أوائل القرن العشرين، إذ عقد أول مؤتمر دولي للمحاسبين عام 1904 في سانت لويس بالولايات المتحدة الأمريكية[1].

1- مفهوم التوافق المحاسبي

بالرغم من أهمية التوافق المحاسبي واتجاه العديد من الهيئات الدولية للمطالبة بإرسائه، إلا أنه لم يحظى بتحديد تصوري لمفهومه، إضافة للخلط أحيانا بينه وبين مفهوم التوحيد المحاسبي.

أعتبر التوافق (Harmonisation) مفهوما ملازما للمحاسبة الدولية، يعبر عن الحد من الفروق أو التباين بين الأنظمة المحاسبية الوطنية، ويميز التوافق عن التوحيد الذي يفترض أساسا توحيد كلي للقواعد المحاسبية.

كما أعتبر التوافق المحاسبي بمثابة مسار موجه لتعظيم انسجام التطبيقات المحاسبية للحد من مستوى تغييراتها، على العكس من التوحيد الذي يعد بمثابة مسار تفرض من خلاله مجموعة صارمة من القواعد.

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **المحاسبة الدولية– الشركات المتعددة الجنسيات–** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص429.

ما تجدر الإشارة إليه بهذا الصدد، هو أنه إضافة إلى الطرق المحاسبية التي يمكن ضمان توافقها سواء من جهة المعايير أو من جهة الممارسة، التي تمثل جانب القياس في المحاسبة، فإن ضمان توافق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وطرق إعدادها باعتبارها تمثل جانب الإتصال يخضع لنفس المبدأ (جهة المعايير، جهة الممارسة) [1].

2- أهداف التوافق المحاسبي

من الأهداف التي ارتبطت بموضوع التوافق المحاسبي الدولي، مسألة تحقيق الكفاءة التي تقتضيها التبادلات الاقتصادية الدولية، والتي عادة ما تسعى المؤسسات المتعددة الجنسيات بلوغها من خلال خفض تكلفة رأس المال، وتوحيد شروط المنافسة التي تحكم النشاط الاقتصادي داخل التكتلات الإقليمية، إضافة إلى أهداف أخرى مرتبطة بطبيعة الأطراف المهتمة بعملية التوافق وأهمها[2]:

2-1 المؤسسات المعدة للقوائم المالية

يساعد التوافق المحاسبي على:

- خفض تكاليف الإستغلال المتعلقة بإعداد القوائم المالية، خاصة ما تعلق بإعداد الحسابات المجمعة للمؤسسات التي لديها فروع تنشط في مناطق تختلف أنظمتها المحاسبية؛

- إنجاح عمليات التسيير والمراقبة التي تقوم بها المؤسسات على مختلف فروعها، وقياس أدائها بناءا على التقارب الذي يحكم شروط التسيير وقابلية القوائم المالية للمقارنة؛

- تمكين المؤسسات من إستغلال المعلومات المتاحة عن محيطها بشكل فعال، خاصة إذا تعلق الأمر بالقيام بعمليات استثمارية أو إدماج مؤسسات أخرى أو أخذ مراقبتها؛

- التموقع الجيد والتحكم في سياسة الإتصال التي تضمن الإقبال الكبير على إستثمارات المؤسسة، وهذا لمساعدة عملية اتخاذ قرارات الاستثمار التي يقوم بها المستثمرون الدوليون.

---

[1] مداني بن بلغيث، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولي**، مرجع سابق، ص.ص 104-106.

[2] مداني بن بلغيث، **التوافق المحاسبي الدولي، المفهوم، المبررات والأهداف**، مقال، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد 04، 2006،ص.ص 118-119.

2-2 الأطراف المستعملة للقوائم المالية

إن الهدف الأساسي الذي يحققه التوافق المحاسبي الدولي لهذه الفئة المتمثلة أساسا في المستثمرين الدوليين، هو تمكينهم من مقارنة المعلومات المتاحة عن كل المؤسسات، بعد إلغاء أثر اختلاف الأنظمة التي كان يفترض أن تعد كل مؤسسة معلوماتها على أساسها، وبالتالي استبعاد أثر العوامل الثقافية والقيمية والعوامل الأخرى على حسابات المؤسسة، لأجل اتخاذ قرارات الاستثمار الملائمة.

2-3 بالنسبة للهيئات الأخرى

تتحقق أهداف التوافق المحاسبي لهذه الفئة، من خلال نجاح عمليات الرقابة والمتابعة والتي تقوم بها بعض الهيئات على المؤسسات، مثل الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة، هيئات مراقبة الأسواق المالية الوطنية أو الدولية والبنك الدولي، لما يتيحه من خفض تكاليف هذه الرقابة والتي تتطلب في حالة العكس (وجود اختلافات) أعباء إضافية تتعلق أساسا بتكوين المراجعين وأدوات المراجعة وبرامجها، والاستعانة بمراجعين لا ينتمون لثقافة واحدة لمراجعة الفروع، ما يطرح مسألة مصداقية هذه الأعمال وتطابقها مع أهداف مراجعي المجمع[1].

3- معوقات التوافق المحاسبي الدولي

لاشك أن معرفة معوقات التوافق المحاسبي مهم جدا لفهم المحاسبة الدولية، لأنها تعطي تصورا واضحا عن مدى تعقيد هذا الموضوع والمشاكل التي يواجهها المحاسبين الذين يعملون في بيئة دولية، ولأن المعوقات والموانع كثيرة سوف نتطرق إلى أهمها[2]:

- القومية التي غالبا ما تحول بين النظر بموضوعية للمزايا والأفكار والممارسات التي تنشأ وتتطور في بلد آخر، فهناك عدم رغبة عامة موجودة ضمن ثقافة الكثيرين تقف وراء عدم تقبل تبني مبادئ وممارسات غير محلية، فمعظم الدول النامية تنظر إلى المعايير المحاسبية الدولية على أنها متحيزة للممارسات المطبقة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا؛

[1] محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ص271.

[2] رفيق يوسفي، مرجع سابق، ص.ص 30-31.

– عادة ما تحكم الممارسات المحاسبية المحلية نظم قانونية، لذا التوافق المحاسبي يتطلب تغيير التشريعات، مما يقف عائقا وراء التوافق المحاسبي ويدفع بالكثير من المؤسسات التي تنشط دوليا إلى إعداد نوعين من القوائم المالية، واحدة لتلبية الاحتياجات والمطالب القانونية المحلية وأخرى معدة حسب المعايير المحاسبية الدولية؛

– اختلاف احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية، فالمستثمر يحتاج معلومات ملائمة ومفيدة لاتخاذ القرارات الاستثمارية، بينما الدولة تحتاج قوائم معدة وفقا للنظم والتشريعات الضريبية ووفق المعايير المحاسبية الوطنية؛

– وجود خلاف في وجهات النظر بين مختلف الهيئات والمنظمات الدولية والمحلية المنوط بها عملية إصدار المعايير، والمعنية بعملية تحقيق التوافق المحاسبي الدولي.

المبحث الثاني: الإصلاح المحاسبي في الجزائر

إنّ الجزائر كغيرها من الدول قامت بالعديد من الجهود بغية تفعيل الممارسة المحاسبية، وذلك بانتهاجها سياسة إصلاح جذري لنظامها المحاسبي، من خلال تخليها عن المخطط المحاسبي الوطني Plan Comptable National (PCN)، واعتماد نظاما محاسبيا ماليا يهدف أساسا إلى تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر من الممارسات الدولية، ولم تقتصر عملية الإصلاحات التي قامت بها الجزائر على تبني النظام المحاسبي المالي، وإنما تعداه الى إصلاح وتنظيم مهنة المحاسبة، وذلك من خلال إصدار مجموعة من النصوص القانونية.

المطلب الأول: التطور التاريخي للتشريع المحاسبي في الجزائر

للحديث عن تاريخ التشريع المحاسبي الجزائري، لابد من الإشارة إلى ثلاث فترات أساسية وهي:

1-الفترة من 1962 الى 1975[1]

ورثت الجزائر غداة الإستقلال المنظومة التشريعية والقانونية الفرنسية، وتجنبا لحصول الفراغ في الجوانب المختلفة للحياة العامة في حالة ما إذا توقف العمل بهذه القوانين، فقد أصدرت الحكومة الجزائرية الجديدة، القانون الأساسي رقم: 157/62 الصادر في 1962/12/31، والقاضي بتمديد العمل بالنصوص القانونية الفرنسية، باستثناء التي لها علاقة بالسيادة الوطنية.

وفي هذا الاطار استمر العمل بالتشريع الفرنسي في مجال المحاسبة، وذلك من خلال المخطط المحاسبي العام لسنة 1957 Plan Comptable Générale (PCG)، كان هذا الإطار التشريعي كافيا للاستجابة لمتطلبات تلك المرحلة، خاصة العمل على ضمان الاستمرارية في تدفق المعلومات الاقتصادية، والمالية الموجهة إلى الإدارة الوطنية ومنها إدارة الضرائب. وقد شهد التنظيم الاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة البدء في عمليات التأميم، خاصة قطاعات المناجم، البنوك والمحروقات، وهنا بدأت فكرة ضرورة وجود مرجعية محاسبية تترجم تطورا جديدا في الاقتصاد وخاصة التغيير في المفاهيم وطرق التسيير التي سترافق التوجه الجديد.

كما تميزت هذه المرحلة من الناحية التنظيمية بتأسيس هيكل جديد، يشرف على المهنة المحاسبية ألا وهو " المجلس الأعلى للمحاسبة " Conseil Supérieure de (CSC) Comptabilité، وذلك في نهاية سنة 1971، والذي أوكلت له مهمتان أساسيتان الأولى وهي تنظيم مهنة المحاسبة والخبير المحاسب في الجزائر، (بموجب الأمر رقم : 82/71 الصادر في 1971/12/29)، والثانية وهي إنشاء مخطط محاسبي وطني يحل محل المخطط العام الفرنسي لسنة 1957، ووضعت بذلك مجموعة من الخطوط العريضة التي تؤخذ بعين الإعتبار لعملية الإصلاح يمكن تلخيصها في النقاط التالية[2]:

- الأخذ بعين الإعتبار احتياجات المعلومات من طرف مستعمليها، وخاصة البنوك وهيئات التخطيط على المستوى الحكومي؛

[1] مختار مسامح، **النظام المحاسبي المالي الجديد وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل**، مقال، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، جامعة بسكرة، ديسمبر2008، العدد04، ص194 .

[2] خالد بودبة، **اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري على مكونات القوائم المالية المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، 2007/2006، ص77 .

– العمل على تبسيط وتوضيح المفاهيم المحاسبية، وكذلك وضع أسس ومعايير يتم على أساسها إعداد الدفاتر والمستندات المحاسبية؛

– إعداد مخطط محاسبي وطني يلبي متطلبات التخطيط الاقتصادي الكلي، كما يلبي الاحتياجات التسييرية للمؤسسات، عن طريق مساعدة إدارة هذه المؤسسات في تقييم نشاطاتها، والتنبؤ لما هو في المستقبل؛

– يجب أن يلبي المخطط الجديد احتياجات المحاسبة الوطنية، وهذا يتم بتوفير معلومات واضحة ومتجانسة على مستوى كل المؤسسات، وبالتالي تجميعها دون القيام بعمليات إعداد معالجة من أجل الحصول على مجاميع اقتصادية كلية.

2- الفترة من 1975 الى 2007

إنّ القانون الجزائري الذي نص على الإستمرار بالعمل بالتشريعات الفرنسية، كان هدفه إعطاء الوقت الكافي للبدء في صدور التشريعات الوطنية، لهذا فقد تميزت فترة السبعينات بإصدار المنظومة القانونية الجزائرية خاصة[1]:

- القانون المدني: الأمر رقم 58/75 المؤرخ في 1975/09/26، المعدل والمتمم؛
- القانون التجاري: الأمر رقم 59/75 المؤرخ في 1975/09/26، المعدل والمتمم؛
- القانون الجزائي: الأمر رقم 155/66 المؤرخ في 1966/06/08، المعدل والمتمم؛
- القانون الضريبي: الأمر رقم 101/76 المؤرخ في 1976/12/06، المعدل والمتمم.

توجت الجهود السابقة بإصدار المخطط المحاسبي الوطني، بموجب الأمر 35/75 الصادر في 1975/04/29، الذي يسري مفعوله ابتداء من 1976/01/01، وبعد ذلك صدر المرسوم الوزاري المتعلق بكيفية تطبيق المخطط المحاسبي الوطني في 1975/06/23، والذي تضمن:

- طبيعة التنظيم والتسيير المحاسبي؛
- الحسابات ومجموعها وأرقامها؛

[1] مختار مسامح، مرجع سابق، ص 195.

- القوائم الختامية؛
- المصطلحات المتبناة وقواعد التسجيل المحاسبي.

وقد طبق المخطط المحاسبي الوطني على جميع المؤسسات، وذلك حسب ما جاء في نص المادتين 1 و2 من الأمر 35/75[1]:

المادة الأولى: يكون المخطط المحاسبي الوطني إلزاميا ابتداء من أول جانفي 1976، وذلك بالنسبة لـ:

- الهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري؛
- شركات الاقتصاد المختلط؛
- المؤسسات الخاضعة لنظام التكليف بالضريبة على أساس الربح الحقيقي مهما كان شكلها.

المادة الثانية: يصبح المخطط المحاسبي الوطني ساري المفعول على قطاعات النشاط الخاصة، وذلك بموجب قرار صادر عن وزير المالية بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للمحاسبة، طبقا لأحكام المادة 38 من الأمر رقم 82/72 المؤرخ في 1971/12/29.

وفي الثمانينات تحول المجلس الأعلى للمحاسبة إلى المجلس العالي لتقنيات المحاسبة Conseil Supèrieur de la Technique Comptable (CSTC)، الذي قام بإنشاء أربع مخططات محاسبية قطاعية[2]:

- القطاع الفلاحي سنة 1987؛
- قطاع التأمينات سنة 1987؛
- قطاع البناء والأشغال العمومية سنة 1988؛
- قطاع السياحة سنة 1989.

[1] الأمر رقم 75-35 المؤرخ في 29 أفريل 1975 المتضمن المخطط المحاسبي الوطني، المادتان الأولى و الثانية.

[2] صلاح حواس، **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي**، أطروحة دكتوراه، الجزائر، 2008، ص 196.

استمر العمل بالقانون (35/75) دون مشاكل ميدانية لغاية نهاية الثمانينات، وبعبارة أخرى أن هذا المرجع أدى مهمته بنجاح لغاية البدء في إصلاحات جديدة ابتداء من سنة 1988، والبدء في التفكير في تغيير النهج الاقتصادي المتبع من اقتصاد إداري موجه إلى اقتصاد تتحكم فيه وتسيره قوى السوق، وهنا بدأت تظهر محدودية المخطط المحاسبي الوطني للتكفل بالإنشغالات الجديدة[1].

وفي بداية التسعينات بدأ التفكير في إدخال إصلاحات وتعديلات على هذا المرجع المحاسبي، خاصة على شكل نصوص تطبيقية لمحاسبات قطاعية، ومن أهم المحاسبات القطاعية التي صدرت بشأنها مثل هذه النصوص مايلي:

- قطاع البنوك والمؤسسات المصرفية سنة 1992؛
- محاسبة الشركات القابضة سنة 1999؛
- هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة 2002.

وبالتالي أصبح عدد المخططات القطاعية التي تم إصدارها 7 مخططات، تقدم قائمة الحسابات وعرض القوائم المالية للقطاعات المعنية[2].

لقد تعايشت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مع المخطط المحاسبي الوطني، وعملت بمحتواه منذ عام 1976 إلى 2009/12/31 آخر يوم في عمر هذا المخطط الوطني، وبداية من الفاتح جانفي 2010 كان النظام المحاسبي المالي إلزامي التطبيق، وبذلك حتمية العدول عن المخطط المحاسبي السابق.

3- الفترة من 2008 إلى يومنا هذا[3]

في بداية العشرية الأخيرة وبالتحديد في سنة 2001، بدأ الإعداد لنظام محاسبي جديد يتماشى والتطورات التي حدثت على الاقتصاد الوطني متبنيا في ذلك مفهوم المحاسبة المالية، وفي أواخر

[1] مختار مسامح، مرجع سابق، ص 196.

[2] علاء بوقفة، مرجع سابق، ص73.

[3] علاء بوقفة، صالح حميداتو ، **واقع البيئة المحاسبية في ظل إصلاح النظام المحاسبي**، مداخلة، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المركز الجامعي الودي، 5- 6 ماي 2013، ص6 .

سنة 2007 وضعت الجزائر نظاما محاسبيا ماليا بموجب القانون رقم: 07-11 المؤرخ في 2007/11/25، والذي كان من بين أحكام تطبيقه المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 2008/05/26، وقد تقرر تطبيق النظام المحاسبي المالي بموجب القانون سالف الذكر في الأول من شهر جانفي 2009، إلا انه تأجل الى سنة أخرى بموجب الأمر رقم 08-02 المؤرخ في 2008/07/24 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، وبذلك أصبح هذا القانون ساري المفعول ابتداء من الأول من شهر جانفي 2010 بموجب التعليمة رقم 02 الصادرة بتاريخ 2009/10/29 حول تطبيق النظام المحاسبي المالي، وبدخوله حيز التنفيذ ألغى النظام المحاسبي المالي كل الأحكام المخالفة لاسيما الأمر رقم 75-35 المؤرخ في 1975/04/29، والمتضمن المخطط المحاسبي الوطني.

المطلب الثاني: دوافع الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأهدافه

1-دوافع الإصلاح المحاسبي في الجزائر

أصبح المخطط المحاسبي الوطني، في التوجهات الاقتصادية الجديدة لا يستجيب لمتطلبات المهنيين والمستثمرين، ذلك لأسباب داخلية وأخرى خارجية وهي :

1-1 الأسباب الخارجية[1]

- يعتبر تبني المعايير المحاسبية الدولية استجابة لمتطلبات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ومشروع الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؛

- ظهرت في عدة بلدان احتياجات إضافية في التمويل من القطاع الخاص، وذلك بعدما تحولت مهمة الدولة من راعية لهذا القطاع إلى مشرفة عليه؛

- عند البحث عن موارد مالية جديدة أصبحت المؤسسات لا تقتصر على الأسواق المحلية فقط، بل أصبحت تلجأ إلى الأسواق المالية الدولية؛

[1] جمال لعشيشي، **محاسبة المؤسسة والجباية- وفق النظام المحاسبي المالي-** ، متيجة للطباعة، براقي، الجزائر، 2011، ص6.

– يتطلب تطور المؤسسات احتياجات معتبرة من الموارد المالية في إطار الاقتصاد الدولي، الذي لا يعترف بالحدود الجمركية؛

– يستلزم التفتح الاقتصادي، استعمال معلومات صحيحة، موثقة، موحدة، ومعدة وفق معايير محاسبية دولية، وذلك تسهيلا لنقل المعلومات الاقتصادية ولعمليات التجميع المحاسبي للمؤسسات المتعددة الجنسيات.

1-2 الأسباب الداخلية

1-2-1 نقائص في الجانب المفاهيمي في المخطط المحاسبي الوطني

وتتمثل في النقائص التالية[1]:

– انعدام الإطار المفاهيمي: يعمل الإطار المفاهيمي في مجال المحاسبة على تحديد المبادئ والأهداف التي تقوم عليها القواعد المحاسبية وإعداد القوائم المالية، وإذا ما طبقنا هذا على المخطط المحاسبي فإننا نجده يفتقر إلى هذا الإطار، وهذا ما أضفى سكونا وجمودا على العمل المحاسبي وفي كثير من الأحيان تأتي الحلول من المهنيين، لكن عدم استنادهم على إطار عام وموحد يجعل من حلولهم هذه مجرد اجتهادات شخصية وكثيرا ما لم تكن متماثلة، وهذا ما يتعارض مع أسس المحاسبة.

– عدم تحديد مستخدمي القوائم المالية: مما يعاب على المخطط المحاسبي الوطني هو تركيزه من البداية على الجانب التقني المحاسبي، وعدم تحديده لنقاط عديدة منها تحديد مستخدمي القوائم المالية حتى وإن كان الإستنتاج المنطقي من طريقة تسجيل بعض الأحداث الاقتصادية يركز على جانب الاقتصاد الكلي، أي أن المستخدم المفضل أو الأكثر أهمية هو الدولة، وهذا المفهوم يضع خلطا بين الدولة كممثلة للاقتصاد الوطني، والحكومة كطرف يهتم بالضرائب والتنظيم الاقتصادي.

– التنميط المحاسبي: لم يقدم المخطط المحاسبي الوطني طريقة لوضع المعايير المحاسبية، وترك الأمور التجديدية على مستوى المحاسبات القطاعية للقيام بمهمتها بالنسبة للقطاعات المعنية، مما نتج

[1] مختار مسامح، **النظام المحاسبي المالي الجزائري وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل**، مداخلة، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي، المركز الجامعي بالوادي، 17-18 جانفي 2010، ص8.

عنه تجدد المخطط المحاسبي الوطني حسب كل قطاع، أيضا نجد عدم تطوير المحاسبة التحليلية والتحليل المالي كان بسبب غياب هذه المعايير المحاسبية.

– نوع ومحتوى القوائم المالية: نجد أن المخطط المحاسبي الوطني يقدم الميزانية وجدول حسابات النتائج، في حين أهمل جدول مهم وهو جدول تدفقات الخزينة، الذي يقدم تطور قيمة المتاحات بين بداية الدورة ونهايتها، كما يسمح بمعرفة وحصر كل التدفقات التي سمحت للمؤسسة بتحقيق توازنها المالي من دورة إلى أخرى، كما نسجل كثرة الجداول الملحقة التي تفوق 15 جدولا ملحقا إضافيا، مما قد يؤدي إلى إهمالها من طرف المستعملين، بسبب كثرتها وضعف المعلومات التي تقدمها هذه الجداول لمستعملي المعلومات المحاسبية، ويرجع ذلك إلى التوجه الاقتصادي الذي كان سائدا والذي لا يهمه تكوين وتراكم رأس المال، بقدر مايهمه تكوين الإنتاج وحجم وسائل الإنتاج المسخرة لذلك[1].

– عدم توافق المخطط المحاسبي الوطني مع المقاييس المحاسبية الدولية: من بين الإنتقادات الأساسية التي يمكن توجيهها للمخطط المحاسبي الوطني هوعدم توافقه مع المعايير المحاسبية الدولية، وذلك في كل جوانبه لا من حيث الإطار المحاسبي العام ولا من حيث المبادئ والمصطلحات، إذ لا تتوافق المعلومة المنتجة من طرف المخطط المحاسبي الوطني مع الخصائص المحددة من طرف هيئة المعايير المحاسبية الدولية.

ويشكل ذلك عائقا كبيرا أمام استغلال المعلومات المحاسبية المنتجة من طرف المخطط المحاسبي الوطني من الهيئات الخارجية، في حالة توجه الشركات الجزائرية إلى الخارج أو أمام استغلال المهنيين المحليين للمعلومة المحاسبية المنتجة من طرف الشركات الأجنبية[2].

1-2-2 نقائص تقنية

يعتبر المخطط المحاسبي الوطني بمثابة قانون أعمال المهنة، وبالتالي فالجانب العملي الميداني هو الذي سيحكم عليه من حيث نجاحه أو فشله، ومن حيث مدى إلمامه بمختلف الحالات، أما تحديد النقائص العملية فيمكن تلخيصها في الجوانب الثلاثة التالية:

[1] طارق حمزة، **المخطط الوطني المحاسبي: دراسة تحليلية انتقاضيه**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004، ص 158.

[2] المرجع السابق، ص 162.

– نقائص في تصنيف عمليات موجودة عند الإصدار: هناك عمليات لم يأخذها المخطط المحاسبي بعين الإعتبار رغم وجودها عند إصدار القانون ولم يدرجها في تصنيفاته، ونذكر على سبيل المثال[1]:

- في المجموعة الأولى: مؤونات تنظيمية، علاوة تحويل السندات إلى أسهم؛
- في المجموعة الثانية: حسابات فرعية للأراضي حسب أنواعها، الإصلاحات والترميمات الكبرى؛
- في المجموعة الثالثة: مخزون الأراضي (مهنة وكالات التنظيم العقاري)؛
- في المجموعة الرابعة: الإيداعات لدى الموثقين.

– نقائص في التكفل بأحداث لاحقة: بسبب التطور الاقتصادي الذي حدث في بداية التسعينات نتيجة الإصلاحات الاقتصادية وظهور أعمال ومهن جديدة، ظهرت أنواع جديدة من العمليات والأحداث لم تذكر في المخطط المحاسبي الوطني، ومن أهم هذه الأعمال والوضعيات نذكر[2]:

- الأشغال المتراكمة بالنسبة لمؤسسات البناء، والخاصة بالترقية العقارية؛
- الأصول الخاصة بالشركات المحولة إلى شركات قابضة؛
- وضعية شركات تسيير مساهمات الدولة، خاصة من حيث تسجيل أسهم الشركات المرتبطة بها؛
- مقابل خدمات التسيير التي تحصل عليها شركات المساهمة.

ومما سبق، نجد أن هذه النقائص وغيرها من الفجوات التي ظهرت في المخطط المحاسبي الوطني، كانت وراء التوجه إلى إنشاء نظام محاسبي جديد يتمـاشى مع الأحـداث الاقتصادية من جهة، وينسجم مع النظم المحاسبية الدولية من جهة أخرى.

[1] مختار مسامح، مداخلة، مرجع سابق، ص9.

[2] مختار مسامح، **تأثير ميكانيزمات تسيير مساهمات الدولة على المؤسسة العمومية الاقتصادية العمومية الجزائرية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2003، ص 46.

2- أهداف الإصلاح المحاسبي في الجزائر

لقد استجابت الجزائر للمستجدات الدولية بإصدار القانون رقم 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 يتضمن النظام المحاسبي المالي Système Comptable Financier (SCF) والذي يتوافق بدرجة عالية مع المعايير المحاسبية الدولية، سواء من حيث الإطار المفاهيمي النظري أو من الناحية التقنية، والذي يهدف إلى[1]:

- إيجاد حلول محاسبية للعمليات التي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني؛
- تقريب ممارساتنا المحاسبية من الممارسات الدولية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية؛
- تمكين المؤسسات الاقتصادية من تقديم معلومات مالية ذات نوعية وأكثر شفافية؛
- تقييم عناصر الميزانية وفقا لمبدأ الصورة الصادقة والعادلة.

المطلب الثالث: دور المجلس الوطني للمحاسبة في تحديث النظام المحاسبي

كان للمخطط المحاسبي العام لسنة 1957 امتداد في التطبيق في المستعمرات الفرنسية بما فيها الجزائر، والذي استمر فيها العمل بالمخطط العام الفرنسي حتى نهاية سنة 1975، تاريخ بداية تطبيق المخطط المحاسبي الوطني (PCN)، الذي يعتبر ثمرة جهود المجلس الأعلى للمحاسبة المحدث بموجب الأمر رقم 71-82 بتاريخ 1971/12/19، المتضمن مهنة المحاسب والخبير المحاسب الموضوع تحت سلطة وزير المالية والمكلف أساسا بمهمة إعداد نظام محاسبي جديد، ومنذ سنة 1996 تم إحلال هذا المجلس بالمجلس الوطني للمحاسبة.

1- تقديم المجلس الوطني للمحاسبة

بموجب المرسوم التشريعي رقم 96-318 بتاريخ 1996/09/25، تم إحداث المجلس الوطني للمحاسبة، باعتباره الهيئة الوطنية المؤهلة للقيام بأعمال التوحيد المحاسبي وإعداد المعايير المحاسبية.

وحسب نص المادة 02 من المرسوم 96-318 فإن هذا المجلس، جهاز استشاري ذو طابع

[1] جمال لعشيشي، مرجع سابق، ص 8.

وزاري ومهني مشترك، يضطلع بمهمة التنسيق والتلخيص في مجال البحث والتوحيد المحاسبيين والتطبيقات المرتبطة بهما، إضافة إلى حجم وطبيعة الصلاحيات التي يضطلع بها المجلس والمتضمنة في المادة 03 من مرسوم الاحداث، والمتمثلة في[1]:

- جمع واستغلال كل المعلومات والوثائق المتعلقة بالمحاسبة وبتعليمها؛
- اقتراح التدابير في إطار مهام التوحيد المحاسبي؛
- فحص وإبداء الآراء والتوصيات حول النصوص التشريعية في ميدان المحاسبة؛
- المساهمة في تطوير أنظمة وبرامج التكوين والتأهيل للمهنة المحاسبية؛
- متابعة تطور المناهج، والنظم والأدوات المحاسبية على الصعيد الدولي؛
- تنظيم التظاهرات واللقاءات ذات الطابع التقني، التي تدخل في مجال اختصاصه.

استنادا لواقع الحال فإن المهام الفعلية للمجلس تتعدى ما تنص عليه المادة 2 من المرسوم 96-318، لتشمل حسب إنجازات المجلس الناتجة عن أنشطته الفعلية نتائج أعماله المرتبطة أساسا[2]:

- بإصلاح النظام المحاسبي، من خلال مشروع إصلاح المخطط المحاسبي الذي كان محل استشارة سابقة؛

- تجديد المخطط المحاسبي الوطني بتكييفه مع الأنشطة الاقتصادية الجديدة، الناتجة عن التحول الذي يعرفه المحيط الاقتصادي؛

- الإجابة على الاستشارات المقدمة له من خلال الآراء والتوصيات.

مع الإشارة إلى أن المجلس وبصفته هيئة استشارية موضوع تحت سلطة وزير المالية، لا يمتلك سلطة التنظيم، فإن آراءه تعتبر غير ملزمة للمؤسسات والهيئات والأفراد الطالبين لهذه الاستشارة ما عدا تلك التي يتم إصدارها في نصوص تنظيمية، وبالتالي تفرض بقوة القانون، وبهذا فإن المجلس

[1] مداني بن بلغيث، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية**، مرجع سابق، ص168.

[2] المرجع السابق، ص168.

ليس له الحق في متابعة مدى الإلتزام بآرائه وتوصياته وتسليط العقوبات في حالة مخالفتها، وعلى العموم فإن آراء المجلس وتوصياته تنصب في قالبين أساسيين:

– الإجابة على الاستشارات التي يتلقاها من قبل الأفراد والمؤسسات والمنظمات أوالهيئات حول قضايا تقنية، أو تلك التي تتعلق بكيفية تطبيق قواعد المخطط، أوالإعفاءات من تطبيق بعض القواعد، أو تكييف المخطط لبعض الخصوصيات التي تميز بعض الأنشطة الاقتصادية، والتي رغم حداثته إلا أن هذه الآراء شكلت جزءا كبيرا من نشاطه؛

– الاستشارة التي يقدمها حول التشريع أو التنظيم المتعلق بالمحاسبة ومجالات تطبيقها والصادرة عن الهيئات التي تشرف عليها الدولة، حتى وإن كانت هذه الهيئات غير ملزمة بإتباع آراء وتوصيات المجلس.

كما نشير إلى أن وظيفة التنظيم المحاسبي، تندرج ضمن صلاحيات المديرية العامة للمحاسبة التي تضطلع حسب القرار رقم 57 بتاريخ 1996/12/08، المحدد تنظيم الوظائف بالمديرية العامة للمحاسبة بوزارة المالية Direction Gènèral de Comptabilitè (DGC)، بمهمة التحديث والتوحيد المحاسبي والتنظيم بالنسبة للمحاسبة المالية والمحاسبة العمومية، بالإضافة لتنظيم مهنة الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد[1].

2– تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة Conseil National de Comptabilitè (CNC)

نظرا لطابعه الوزاري والمهني المشترك، يجمع المجلس عضويته فئات مختلفة تمثل وبشكل متفاوت ماسكي المحاسبة، المراقبين لها والمستعملين للمعلومات التي تتضمنها القوائم المالية الناتجة عنها، إضافة للقائمين بتدريسها وتتنوع تشكيلة المجلس بين:

– ممثلي الإدارة (مختلف الوزارات وهيئات الرقابة والهيئات الرسمية)؛

– ممثلين عن المهنة المحاسبية (خبراء محاسبيين، محافظي الحسابات ومحاسبين معتمدين)؛

– ممثلين عن الجمعيات والتنظيمات المهنية.

[1] مداني بن بلغيث، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية**، مرجع سابق، ص.ص 168–169.

يترأس مكتب المجلس وزير المالية، الذي ينوب عنه المدير العام للمحاسبة، كما يشغل نيابة الرئاسة في المجلس الرئيس المزاول مهنته في مجلس المنظمة الوطنية (ordre). يتشكل المكتب من 6 أعضاء موزعين على مختلف القطاعات، ولضمان سيره فإن المجلس مزود بأمانة إدارية وتقنية توضع تحت تصرف رئيسه، ويسيرها أمين عام بمساعدة ثلاث رؤساء مكلفين بالدراسات، يتم تعيين أعضاء المجلس بقرار من وزير المالية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بناءا على اقتراح من الإدارات والمؤسسات أو الهيئات الأصلية التي ينتمون إليها، عدا رئيس مجلس المنظمة الذي يعتبر عضو دائم بتلك الصفة، ويضم المجلس 25 عضو، يتوزعون على مختلف اللجان التقنية[1].

تتوزع تشكيلة هذا المجلس كما يلي[2]:

- (13) عضوا يمثلون الوزارات والهيئات الإدارية والتنظيمية؛
- (03) أعضاء منتخبين عن المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبيين؛
- (03) أعضاء منتخبين عن المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات؛
- (03) أعضاء منتخبين عن المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين؛
- (03) أعضاء يتم اختيارهم لكفاءتهم في مجال المحاسبة والمالية، يعينهم الوزير المكلف بالمالية.

وحسب نص المادة 05 من القانون 10-01 فإنه ينشأ لذى المجلس اللجان المتساوية الأعضاء التالية:

- لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والواجبات المهنية؛
- لجنة الإعتماد؛
- لجنة التكوين؛

[1] المرجع السابق، ص 170.

[2] علاء بوقفة، مرجع سابق، ص 78.

- لجنة الإنضباط والتحكيم؛

- لجنة مراقبة النوعية.

وقد نصت على هذه اللجنة المواد من 18 إلى 22 من المرسوم التنفيذي رقم 11-24 المؤرخ في 2011/01/27.

3- مراحل إنجاز النظام المحاسبي المالي

بدأت عملية إصلاح المخطط المحاسبي الوطني بداية من الثلاثي الثاني لسنة 2001، والتي مولت من قبل البنك الدولي وقد أوكلت هذه العملية لمجموعة من الخبراء الفرنسيين بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة وتحت إشراف وزارة المالية، بحيث وضعت على عاتقهم مسؤولية تطوير المخطط المحاسبي الوطني (PCN)، إلى نظام محاسبي مالي يتوافق والمعطيات الاقتصادية الجديدة والمتعاملين الاقتصاديين الجدد[1]، وقد مرت هذه العملية بالمراحل التالية:

3-1 المرحلة الأولى: تشخيص مجال تطبيق النظام المحاسبي الجديد

في نهاية هذه المرحلة وضعت ثلاث خيارات تطوير ممكنة، وهي[2]:

- الخيار الأول: الإبقاء على تركيبة المخطط المحاسبي الوطني، وتحديد الإصلاحات تماشيا مع التغيرات التي عرفها المحيط القانوني والاقتصادي في الجزائر؛

- الخيار الثاني: ويتمثل في الإبقاء على تركيبة المخطط المحاسبي الوطني، والعمل على ضمان توافق بعض المعالجات مع الحلول التقنية المطورة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية، لكن مع مرور الوقت سينتج على ذلك نظامين محاسبيين مختلفين يعطيان نظاما مختلطا ومعقدا، وبالتالي يمكن له أن يكون مصدرا للتناقض والاختلاف؛

[1] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، مرجع سابق، ص 13.

[2] المرجع السابق، ص 14.

– الخيار الثالث: هذا الخيار يتضمن إنجاز نسخة جديدة للمخطط المحاسبي الوطني، مع عصرنة شكله ووضع إطاره التصوري المحاسبي، المبادئ والقواعد مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير المحاسبية الدولية.

وبعد الدراسة، تم تبني الخيار الثالث من قبل المجلس الوطني للمحاسبة في اجتماعه المنعقد في 2001/09/05، واختيار طبيعة المحاسبة المرجعية سواء المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، أو معايير مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية Financial Accounting Standarrds Board (FASB)، من خلال Untide State (USGAAP) Generally Accepted Accounting Principls أو التوجيهات الأوروبية.

3-2 المرحلة الثانية: تطوير مشروع نظام محاسبي جديد

تضمن التقرير المتعلق بهذه المرحلة إعداد مشروع نظام محاسبي جديد، بناءا على الإختيار السابق وقد تضمن هذا المشروع ما يلي[1]:

– التعريف بالإطار التصوري؛

– التعريف بقواعد تقييم الأصول، الخصوم، الأعباء و الإيرادات؛

– مدونة الحسابات؛

– قواعد عمل الحسابات؛

– نماذج القوائم المالية الجديدة ولواحقها، ومصطلحات تفسيرية.

وقد تم تشكيل فوج عمل يضم خبراء من المجلس الوطني للمحاسبة الجزائري، وذلك بغرض تقييم التقرير المتعلق بهذه المرحلة، غير أن هؤلاء الخبراء تباينت آراؤهم حول مجموعة من النقاط إلى فريقين، خاصة فيما تعلق بالإطار المحاسبي المقترح، الذي يعتبر نسخة من الإطار الفرنسي (PCG) الذي يضم تسع (09) مجموعات + المجموعة صفر حيث:

[1] مداني بن بلغيث، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية**، مرجع سابق، ص.ص 173-174.

– اعتبر الفريق الأول أنه في ظل غياب معيار دولي يحدد مدونات الحسابات ، فإنه من الأفضل الإحتفاظ بالمدونة التي يتضمنها المخطط المحاسبي الوطني، ويضاف إليها فقط بعض التعديلات الضرورية، لتجنب أي تأثير سلبي على الممارسة المحاسبية الحالية والتعليم المحاسبي؛

– أما الفريق الثاني، فلقد طلب تأكيد المدونة المقترحة من قبل الخبراء الفرنسيين، والتي تعكس بشكل جيد الخيار الثالث، وتقريب المدونة الفرنسية التي تلقى تبنيا واسعا في العديد من الدول الأوروبية والإفريقية والمغاربية.

تم تحويل ملاحظات أعضاء المجلس الوطني للمحاسبة والخبراء الفرنسيين ليتم التكفل بها بناءا على توصيات الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ 2002/05/27، والتي أكدت موافقتها على إجمالي نتائج التقييم حول مشروع النظام المحاسبي الجديد، باستثناء ما تعلق بالإطار المحاسبي الذي تقرر تبنيه، على أن يتم إثراءه وتقويته، وعلى هذا الأساس تقدمت مجموعة الخبراء الفرنسيين بمشروع ثان لنظام محاسبي مرفقا بإجابات على الأسئلة التي تشكلت بمناسبة المشروع الأول.

وفي هذا الإطار كلّف فوج العمل الذي قام بتقييم المشروع الأول بإعداد مقارنة بين المشروعين للتأكد من مدى أخد الخبراء الفرنسيين فعليا بملاحظات المجلس الوطني للمحاسبة، ومن ثم إعداد حوصلة يتم تبليغها للخبراء الفرنسيين من أجل أخذها بعين الإعتبار، ليتسنى لهم تقديم النسخة النهائية لمشروع النظام المحاسبي الجديد.

3-3 المرحلة الثالثة: وضع نظام محاسبي جديد

لبلوغ هذه المرحلة، تمخض عن أشغال اللجنة تقرير ومشروع برنامج تكوين اشتمل على[1]:

– تنظيم يوم دراسي حول موضوع التوحيد المحاسبي؛

– تنظيم أربعة تجمعات جهوية تهدف لشرح محتوى برنامج النظام المحاسبي الجديد، وكانت موجهة أساسا للمهنيين والممارسين.

[1] المرجع السابق، ص 172.

خلاصة الفصل

من خلال ما تقدم نستخلص أنه:

- ❖ في ظل الاهتمام الدولي المتزايد بموضوع التوافق المحاسبي، وتجاوبا مع الجهود والمحاولات الدولية التي تسعى إلى القضاء على الفروق والاختلافات في الأنظمة المحاسبية بين الدول، وتعميم استخدام المعايير المحاسبية على المستوى الدولي، قامت الجزائر في هذا الإطار بانتهاج سياسة إصلاح جدري لنظامها المحاسبي، وذلك من خلال تخليها عن المخطط المحاسبي الوطني واعتماد النظام المحاسبي المالي الذي شرع العمل به في سنة 2010.
- ❖ يهدف النظام المحاسبي المالي الجديد إلى تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر من الممارسات الدولية، من حيث الاعتماد في العمل المحاسبي على ركيزة مرجعية، ومبادئ أكثر ملاءمة مع الاقتصاد المعاصر.

تمهيد

تعتبر الجزائر من بين البلدان التي انتهجت منهج الإصلاح لنظامها المحاسبي، وذلك من خلال الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني (PCN) إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، وهذا بغية تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها تمكين النظام من إنتاج معلومات مالية مميزة وذات جودة عالية، وذلك من خلال توفير الأحكام وضبط الممارسات لضمان توفر تلك المعلومات على الخصائص المميزة لها.

ومن خلال ما تقدم نحاول في هذا الفصل أن نتناول النقاط التالية:

- **المبحث الأول: تقديم النظام المحاسبي المالي؛**
- **المبحث الثاني: تكييف القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.**

المبحث الأول: تقديم النظام المحاسبي المالي

إن تبني النظام المحاسبي المالي في إطار المعايير المحاسبية الدولية يشكل تغيرا جذريا مقارنة مع المخطط المحاسبي الوطني، سواء في الجانب التصوري أو على مستوى مدونة الحسابات.

المطلب الأول: الإطار العام للنظام المحاسبي المالي

1- الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي

يعد الإطار المفاهيمي من بين الإضافات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، حيث يعتبر دليل لإعداد المعايير المحاسبية وتفسيرها، واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تفسير[1].

1-1 التعريف ومجال التطبيق

1-1-1 تعريف النظام المحاسبي المالي

عرّف المشرع الجزائري المحاسبة المالية في القانون 11/07 الصادر بتاريخ 2007/11/25 في المادة 03 منه، على أنها " نظام لتنظيم المعلومات المالية، يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها وتقييمها أو تسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة ونجاعتها، ووضعية خزينتها في نهاية السنة المالية "[2].

1-1-2 مجال التطبيق

تطبق أحكام القانون 11/07 على كل شخص طبيعي أو معنوي، ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي مسك محاسبة مالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، ويستثنى من مجال تطبيق هذا القانون الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.

[1] القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية ، العدد 74، الصادر بتاريخ 2007/11/25، المادة 07، ص4.
[2] المرجع السابق، المادة 03، ص 03.

تلزم المؤسسات الآتية بمسك محاسبة مالية[1]:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري والتعاونيات؛
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛
- كل شخص طبيعي أو معنوي خاضع لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي؛
- كل شركة تخضع للقانون الجزائري سواء كانت وطنية أو أجنبية .

1-2 مدونة الحسابات

جاءت مدونة الحسابات كأحد مكونات النظام المحاسبي المالي، وهي نسخة مقربة من (PCG) لسنة 1982، والذي بدوره تم تحيينه وفق (IAS / IFRS)، والمدونة عبارة عن قائمة مقسمة إلى مجموعات متجانسة من المجموعة 1 إلى المجموعة 7.

اعتمد في إعداد المدونة الجديدة على نفس المبدأ السابق، مبدأ الترتيب العشري، لكن مع تغيير واضح في ترتيب عناصر الأصول والخصوم، وكل مجموعة مجزئة إلى حسابات معرفة برقمين أو أكثر، مع إمكانية فتح الحسابات الفرعية الضرورية وفق الإحتياجات الداخلية للمؤسسة[2].

1-3 القواعد المحاسبية للنظام المحاسبي المالي

من خلال النظام المحاسبي المالي، يجب على المؤسسات والخاضعين لهذا النظام مراعاة واحترام المبادئ والقواعد التالية[3]:

- المحاسبة يجب أن يحترم فيها مبادئ الحيطة والحذر، الثقة والمصداقية، الشفافية والإفصاح؛
- ينبغي أن يكون داخل مؤسسة دليل عمل للمراقبة، والمراجعة الداخلية والخارجية؛

[1] المرجع السابق، المادة 04، ص03.

[2] KPMG Algérie, **le nouveau système comptable financier**, Alger, 2009, p1.

[3] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، مرجع سابق، ص23- 26.

– عناصر الأصول والخصوم ينبغي أن تخضع للجرد الدائم على الأقل مرة في السنة بالكمية والقيمة، على أساس فحص مادي وإحصاء للوثائق الثبوتية، ويجب أن يعكس الجرد الوضعية الحقيقية للأصول والخصوم؛

– كل مؤسسة يجب أن تقوم بإعداد دفتر اليومية، دفتر الأستاذ، دفتر الجرد، ويمكن إعداد دفاتر مساعدة للدفاتر الأساسية بالقدر الذي يتوافق مع حجم كل مؤسسة؛

– تمسك الكيانات الصغيرة محاسبة مبسطة، تتضمن الإيرادات والنفقات اليومية، وتحفظ لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ إقفال الدفاتر؛

– تشمل القوائم المالية كل من الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول التدفقات النقدية، جدول تغير الأموال الخاصة والملاحق؛

– يجب أن تتوفر في القوائم المالية، معلومات تسمح بإجراء مقارنة مع الدورة المحاسبية السابقة؛

– كل مؤسسة لها مؤسسات فرعية، يجب أن تنشر القوائم المالية المدمجة ككل سنويا؛

– يمكن أن تلجأ المؤسسة إلى إعادة التقدير، بغرض تحسين مستوى ونوعية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية؛

– ترتكز عملية إعادة التقدير على الظروف التي تمت على أساسها هذه العملية، والتي تعتمد على معلومات جديدة، بهدف الحصول على معطيات أكثر موثوقية.

2-المبادئ والفرضيات العامة في التقييم

2-1 الفرضيات المحاسبية الأساسية في النظام المحاسبي المالي

تم التأكيد على فرضيتين اثنتين:

– محاسبة الإلتزام: يتم تحضير القوائم المالية اعتمادا على صفقات وأحداث تمت فعلا، بتعبير آخر تسجل العمليات والأحداث المحاسبية عند حدوثها وليس عند الدفع أو القبض للمبالغ المقابلة. تسجل في دفاتر المحاسبة في ذلك التاريخ، وتظهر في القوائم المالية للدورات التي وقعت فيها[1].

[1] محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية**، الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2010، ص 52.

– الإستمرارية في النشاط: تعد القوائم المالية على أساس استمرارية النشاط، بافتراض متابعة المؤسسة لنشاطاها في مستقبل متوقع، إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ عرض القوائم، والتي من الممكن أن تسبب التصفية أو التوقف عن النشاط في مستقبل قريب.

وإذا لم يتم إعداد القوائم المالية على هذا الأساس، فإن الشكوك في استمرارية الإستغلال تكون مبنية ومبررة، ويحدد الأساس المستند عليه في ضبطها في ملحق[1].

2-2 المبادئ المحاسبية الأساسية المعتمدة للنظام المحاسبي المالي

تبنى النظام المحاسبي المالي ضمنيا مختلف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وهي[2]:

– مبدأ السنوية périodicité؛

– مبدأ استقلال الدورات Independence: إن مبدأ استقلال الدورات المحاسبية معناه كل دورة محاسبية مستقلة عن الأخرى، من حيث الإيرادات أو الأعباء؛

– مبدأ الحيطة والحذر prudence: يقوم هذا المبدأ على أساس تسجيل الخسائر المحتملة؛

– مبدأ استمرارية الطرق المحاسبية permanence de method: يعتمد هذا المبدأ على الحفاظ على الطرق المحاسبية، بحيث يتم استعمال نفس طرق التقييم المحاسبي خلال الدورات المحاسبية؛

– مبدأ التكلفة التاريخية couts histories: يقر مبدأ التكلفة التاريخية بتسجيل الأحداث الاقتصادية بتكلفة شرائها (اقتنائها) أو تكلفة الإنتاج؛

– مبدأ عدم المقاصة non compensation: ينبغي عدم المقاصة بين عناصر الأصول والخصوم أو بين الإيرادات والأعباء؛

– مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني prééminence de réalité économique sur l'apparence juridique: يعتبر هذا المبدأ جديد في الجزائر، بحيث يقر مبدأ تغليب الواقع المالي على الشكل القانوني، أنه ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب

[1] أحمد التيجاني بلعروسي ، **النظام المحاسبي المالي** ، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر ، 2010 ، ص29 .

[2] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية**، مرجع سابق، ص.ص30- 31 .

الواقع المالي وليس حسب الظاهر القانوني، فمن خلال هذا المبدأ يمكن تسجيل الأصول المحازة عن طريق عقد الإيجار التمويلي ضمن عناصر الميزانية؛

- مبدأ الوحدة المحاسبية convention de l'entité؛
- مبدأ عدم المساس بالميزانية الإفتتاحية Intangibilité de bilan d'ouverture؛
- مبدأ ثبات وحدة النقد convention de l'entité monétaire؛
- مبدأ الصورة العادلة Image fidèle.

3- طرق تقييم وتسجيل بعض العمليات الخاصة وفق (SCF)

على العكس من المخطط المحاسبي الوطني، الذي لم يتعرض لكيفية تسجيل وتقييم العديد من العمليات، مثل امتياز المرفق العمومي والعقود طويلة الأجل والأصول المحازة عن طريق عقود الإيجار التمويلي والعمليات المنجزة بالعمولات الأجنبية، نجد أن النظام المحاسبي المالي قد تطرق بإمعان لهذه العمليات ولأخرى، وسنتناول البعض منها فيما يلي:

3-1 عملية شركة المحاصة (Société en Participations)

المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 1993/04/25، المعدل والمنظم للقانون التجاري الجزائري هو الذي أورد هذا النوع من الشركة، وتعرف شركة المحاصة بأنها:" شركة مستترة ليست لها شخصية معنوية تنعقد بين شخصين طبيعيين أو أكثر، تتولى إنجاز عمليات تجارية أو مالية محدودة تحت المراقبة المشتركة، وتنتهي هذه الشركة مع انتهاء العمل الذي أنشأت من أجله "[1].

ويتوقف تسجيل العمليات لذى كل شريك من الشركاء المساهمين، على الشروط التعاقدية وبالتنظيم المحاسبي الذي يقره الشركاء المساهمون.

عندما تكون حسابات العمليات المنجزة بصورة مشتركة من طرف مسير هو وحده المعروف قانونيا من طرف الغير، تكون أعباء وإيرادات العمليات المنجزة بصورة مشتركة متضمنة في أعباء

[1] الياس ناصف، **موسوعة الشركات التجارية**، الجزء الرابع، شركة التوصية البسيطة وشركة المحاصة، 1997، ص 235 .

وإيرادات هذا المسير، في حين يقتصر كل واحد من الشركاء المساهمين الآخرين على تسجيل قسط النتيجة التي تعود إليه في شكل إيرادات وأعباء.

أما عندما تقتضي العمليات المنجزة بصورة مشتركة المراقبة والملكية المشتركة لأصل واحد أو عدة أصول، فإن كل واحد من الشركاء المساهمين يسجل زيادة على حصته ضمن الإيرادات والأعباء، قسطا من الأصول والخصوم.

وعندما تنجز العمليات المشتركة في إطار مؤسسة منفصلة يحوز فيها كل المشاركين مساهمته، فيسجل كل واحد القسط الذي يعود إليه من الأصول والخصوم، النتيجة والأعباء، الإيرادات وتدفقات الخزينة للمؤسسة المشتركة.

3-1 امتياز المرفق العمومي (Concession de Service Public)

في إطار امتياز المرفق العمومي فإن الأصول الموضوعة للتنازل تسجل في أصول المؤسسة صاحبة الإمتياز، يكفل المستوى المطلوب من المرفق العمومي من الطاقة الإنتاجية الخاصة بالمنشآت المتنازل عنها باستعمال الاهتلاكات، أو عند الإقتضاء بواسطة مؤونات ملائمة، وبصورة خاصة عن طريق مؤونات من أجل التجديد.

3-3 العمليات المنجزة من أجل الغير (Opération Faites pour les Comptes de Tiers)

تسجل العمليات التي تعالجها المؤسسة لحساب أطراف أخرى بصفة وكيل في حساب أطراف أخرى، ولا يسجل الوكيل في حساب النتائج إلا الأجر الذي يتلقاه بمقتضى توكيله.

تسجل العمليات التي تعالجها المؤسسة لحساب الغير باسمها، حسب نوعها ضمن أعباء المؤسسة وإيراداتها[1].

[1] النظام المحاسبي المالي، وزارة المالية، المجلس الوطني للمحاسبة، ENAG editions، المادة 131، الفقرة 2، ص 66.

4-3 العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية (Operation Effectuées en Monnaies étrangères)

تحوّل الأصول المكتسبة بالعملة الصعبة إلى العملة الوطنية على أساس سعر الصرف المعمول به يوم إتمام المعاملة أي سعر الصرف الجاري، أما الحقوق والديون المحررة بالعمولات الأجنبية، فتحول إلى العملة الوطنية على أساس سعر الصرف التاريخي (تاريخ العقد أو الاتفاق).

ويتم تسجيل الفوارق الناتجة عن تقلبات سعر الصرف ضمن الأعباء المالية (ح/666، خسائر الصرف) في حالة الخسارة، وضمن الإيرادات المالية(ح/766، أرباح الصرف) في حالة الربح.

وإذا كانت العملية معالجة بالعملة الصعبة منسقة من طرف المؤسسة بعملية مماثلة موجهة لتغطية تبعات تقلبات الصرف، وتدعى عملية تغطية الصرف " coverture de change "، فإن أرباح أو خسائر الصرف لا تسجل في حساب النتائج، إلا بما يناسب الخطر غير المشمول بالتغطية (risqué non couvert)، وعندما تحدث ظروف تلغي كل أو جزء من خطر الخسارة في الصرف تصحح الحسابات المعنية في الميزانية تبعا لذلك[1].

المطلب الثاني: المقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي

إن تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر، يشكل تغيرا جذريا في الممارسة المحاسبية مقارنة لما كان عليه الحال في المخطط المحاسبي الوطني ، لذلك سنحاول من خلال هذا المطلب القيام بإجراء مقارنة بين (PCN) و(SCF)، للوقوف على أهم ما جاء به النظام المحاسبي المالي .

1- من حيث وجود الإطار المفاهيمي

إن المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 لم يحتوي على إطار تصوري، في حين نجد أن النظام المحاسبي المالي يحتوي على إطار تصوري، يحدد المبادئ والإتفاقيات المحاسبية وفرضيات إعداد القوائم المالية، بالإضافة إلى الخصائص النوعية للمعلومة المالية[2].

[1] المرجع سابق، ص67.

[2] أحمد التيجاني بلعروسي ، مرجع سابق ، ص21 .

2- من حيث المبادئ المحاسبية

توجد بعض المبادئ المحاسبية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي والتي لم تكن موجودة في المخطط المحاسبي الوطني، نذكر من بينها مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني، هذا المبدأ كان له تأثير وانعكاس كبيرين على المعالجة المحاسبية، فمثلا في إطار عقود الإيجار التمويلي، تقوم المؤسسة بتأجير أصل معين مقابل تسديد دفعات إيجارية شهرية، فوفقا للمخطط المحاسبي الوطني لا يسجل هذا الأصل ضمن أصول المؤسسة لأنها لا تملكه قانونا، رغم أنه موجود اقتصاديا ويدر منافع اقتصادية للمؤسسة[1]. أما وفق النظام المحاسبي المالي فيسجل ضمن أصول المؤسسة.

3- من حيث المصطلحات والتعاريف

يتضمن النظام المحاسبي المالي العديد من المصطلحات التي لم تكن موجودة في المخطط المحاسبي الوطني، مثل القيمة العادلة، الضرائب المؤجلة، الأدوات المالية المشتقة، الخدمات الجاري تقديمها، كما يختلف تعريف النظام المحاسبي المالي للمصطلحات المعهودة في المخطط المحاسبي الوطني كالأصول، الخصوم والأعباء[2].

4- من حيث طريقة التقييم[3]

إن الطريقة الأساسية للتقييم وفق المخطط المحاسبي الوطني ترتكز على أساس التكلفة التاريخية، والتي تتمثل إما في تكلفة الشراء أو الحيازة أو تكلفة الإنتاج.

أما إذا نظرنا إلى أساس التقييم حسب النظام المحاسبي المالي، فنجد أن الطريقة الأساسية للتقييم تتم وفق التكلفة التاريخية (تكلفة الشراء، تكلفة الإنجاز، تكلفة الإنتاج).

وفي بعض الحالات فإنه يجب إعادة تقييم بعض العناصر انطلاقا من:

[1] حنيفة بن ربيع، **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية**، الجزء الأول، دار هومة، جزائر، 2010، ص 46.

[2] بوعلام صالحي، **أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وآفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، نوقشت 2010، ص 95.

[3] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، مرجع سابق، ص 97.

- القيمة العادلة (السوقية في ظل المنافسة العادية)؛
- القيمة المحققة؛
- القيمة الحالية.

وبالتالي فإن التكلفة التاريخية تعتبر الطريقة الأساسية للتقييم، أما الطرق الأخرى (القيمة العادلة، القيمة المحققة، القيمة الحالية) فإن استعمالها منحصر في تقييم بعض العناصر كالأدوات المالية، أو وفق إعادة التقييم القانونية أو بتوافر شروط معينة، كما هو الحال بالنسبة للأصول المعنوية.

5- من حيث الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية

من خلال المخطط المحاسبي الوطني نجد أن الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية تتمثل في: مصالح الضرائب، البنوك، أطراف داخلية، والجمهور.

أما من خلال النظام المحاسبي المالي فإن المستفيدين من المعلومات المحاسبية هم المستثمرين والمسيرين والهيئات العمومية، المقرضين، إدارة الضرائب، الشركاء، الموردين والدائنين، الزبائن والموظفين[1].

6- من حيث القوائم المالية

إن المخطط المحاسبي الوطني أوجب على المؤسسات أن تعد سنويا كل من الميزانية وجدول حسابات النتائج، إضافة إلى القوائم المالية الملحقة.

أما النظام المحاسبي المالي فقد استحدث قائمتين هما: قائمة تدفقات الخزينة، وجدول تغيرات الأموال الخاصة.

7- من حيث التقييم والتسجيل المحاسبي

نحاول من خلال هذا البند إجراء مقارنة بين النظامين، وذلك من جانب طرق تقييم بعض

[1] المرجع السابق، ص104.

العناصر التي تشكل القوائم المالية، وذلك كالتالي:

7-1 الأصول الثابتة المادية

- تقيم الأصول الثابتة المادية حسب المخطط المحاسبي الوطني بتكلفتها التاريخية عند حيازتها أو بتكلفة إنتاجها، وهو نفس الشيء بالنسبة للنظام المحاسبي المالي، مع وجود اختلاف في كون هذا الأخير يعالج مكونات الأصل كما لو كانت عناصر منفصلة (فمثلا على سبيل المثال الباخرة يتم الفصل بين المحرك والهيكل).

- الإهتلاك: حسب المخطط المحاسبي الوطني فإن الطرق المستخدمة في حساب الإهتلاك تتمثل في الإهتلاك الثابت، الإهتلاك المتناقص والإهتلاك المتزايد.

أما حسب النظام المحاسبي المالي فإن طريقة إهتلاك أي أصل ماهي إلا انعكاس تطور استهلاك المؤسسة للمنافع الاقتصادية التي يدرها هذا الأصل، وتتمثل هده الطرق في الإهتلاك الثابت، الإهتلاك المتناقص، الإهتلاك المتزايد وإهتلاك وحدات الإنتاج[1].

يعتمد اختيار طريقة الإهتلاك على نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من ذلك الأصل، وتطبق بطريقة منسقة من فترة لأخرى، إلا إذا كان هناك تغيرا في النمط المتوقع للمنافع الاقتصادية للأصل[2].

كما يجب مراجعة العمر الإنتاجي لعناصر الإستثمارات دوريا، وإذا كانت التوقعات تشير إلى اختلاف كبير عن التقديرات السابقة، فيجب تعديل أقساط الإهتلاك للفترة الجارية والفترات المستقبلية.

كما يجب مراجعة طريقة الإهتلاك المطبقة بشكل دوري، بتغيير الطريقة بما يعكس التغير في النمط إذا كان هناك تغيرا جوهريا في النمط المتوقع للمنافع الاقتصادية من تلك الإستثمارات[3].

- التنازل عن الاستثمارات: ينص المخطط المحاسبي الوطني على حساب الإهتلاك إلى غاية تاريخ التنازل الفعلي.

---

[1] أحمد التيجاني بلعروسي، مرجع سابق، ص57 .

[2] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، الجزء 2، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، ص 101.

[3] Laurent Bailly, **comprendre les IFRS**, Maxima, France, parais, 2005, p46 .

أما حسب النظام المحاسبي المالي فإن المؤسسة التي تقوم بالتنازل تتوقف عن حساب الإهتلاك بمجرد قرار عرض الأصل للتنازل، وفي الحالات التي يتم فيها التنازل عن الأصول يجب أن[1]:

- ✓ يحذف الأصل من الميزانية عند التخلص منه أو عندما يسحب من الخدمة بصفة نهائية، ولا ينتظر منه أي منافع اقتصادية مستقبلية لا من استعماله ولا من التخلي عنه.
- ✓ تحدد الأرباح والخسائر الناتجة عن استبعاد أي أصل عن طريق الفرق بين صافي العائد من التنازل والقيمة المحاسبية للأصل، ويسجل هذا الفرق كأعباء وإيرادات في حساب النتائج.

2-7 الأصول الثابتة المعنوية

ينص المخطط المحاسبي الوطني على تسجيل كل المصاريف الإعدادية، بما في ذلك مصاريف الأبحاث والتطوير ضمن الاستثمارات بعد أن سبق تسجيل كل منها بحسب طبيعتها في الحسابات المعنية، أما بالنسبة للنظام المحاسبي المالي فلا نجد فيه ما يعرف بالمصاريف الإعدادية.

تعرف الأصول الثابتة غير الملموسة حسب (SCF) بأنها عبارة عن أصول غير نقدية وغير مادية، قابلة للتحديث، مسيطر عليها، ومستعملة من طرف المؤسسة في إطار نشاطها العادي وتشمل عموما على: علامات تجارية، البرامج المعلوماتية، رخص الاستغلال، براءة الاختراع، كما يمكن أن تشتمل على الشهرة " good well " (في حالة الاندماج، انضمام شريك، شراء مؤسسة أخرى).

وحتى يمكن اعتبار الأصل بأنه أصل ثابت غير ملموس وجب أن تتوفر فيه الشروط الآتية[2]:

- أن يكون مسيطر عليه من طرف المؤسسة (بحماية قانونية)؛
- ليس له وجود مادي؛
- أن ينتظر منه الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية؛
- أن تكون له تكلفة يمكن تقييمها بصورة صادقة؛
- أن يكون قابل للتحديد.

[1] أحمد التيجاني بلعروسي، مرجع سابق، ص58.

[2] حنيفة بن ربيع، مرجع سابق، ص 327.

يمكن تسجيل مصاريف البحث والتطوير ضمن الأصول الثابتة المعنوية، إذا تحققت الشروط التالية:

- إذا كانت النفقات ذات صلة بعمليات نوعية مستقبلية تنطوي على حظوظ كبيرة لتحقيق مردودية شاملة؛
- أن يكون للمؤسسة القدرة التقنية والمالية لإتمام العمليات المرتبطة بنفقات التنمية، أو استعمالها أو بيعها؛
- إذا كان بالإمكان تقييم هده النفقات بصورة صادقة.

7-3 المخزونات

تقيم الإخراجات من المخزونات وفق المخطط المحاسبي الوطني وفق طريقة الداخل أولا صادر أولا First In First Out (FIFO)، أو بطريقة الداخل أخيرا صادر أولا Last In First Out (LIFO)، وإما بالتكلفة الوسطية المرجحة، أما وفق النظام المحاسبي المالي فيتم تقييمها إما باعتبارها السلعة الأولى في الدخول هي الأولى في الخروج أو بتكلفتها المرجحة.

كما يمكن للمخزونات حسب SCF أن تحتوي على عناصر غير مادية (خدمات)، على العكس من PCN الذي يستوجب أن تكون عناصر المخزونات مادية حتى يتم تسجيلها.

تقيم المخزونات وفق المخطط المحاسبي الوطني بتكلفة الشراء (المواد واللوازم، البضائع) أوتكلفة الإنتاج (المنتجات)[1]، أما حسب النظام المحاسبي المالي فتقيم بالتكلفة التاريخية (تكلفة الإنتاج أوالشراء) أو على أساس القيمة العادلة.

7-4 الإيرادات المحصل عليها من بيع السلع

حسب المخطط المحاسبي الوطني فإن عملية البيع تتحقق إذا كانت هناك طلبيات أو عقود بين المؤسسة والغير أو أي وثيقة تثبت عملية البيع، وبعد إعداد الفواتير حتى وإن لم تتم عملية التحصيل فإن عملية البيع تصبح محققة.

[1] القرار المؤرخ في 1975/06/23 ، المتعلق بكيفية تطبيق المخطط المحاسبي الوطني1975، المادة 21.

أما حسب النظام المحاسبي المالي فإن الإيراد المتعلق بعملية البيع، لا يتم تسجيله محاسبيا إلا إذا توفرت الشروط التالية[1]:

- أن تكون المؤسسة قد قامت بتحويل المنافع والأخطار المنتظرة من الشيء محل البيع إلى المشتري؛
- أن يمكن تحديد سعر البيع بصورة صادقة؛
- أن يمكن تحديد التكاليف المتعلقة بعملية البيع بصورة صادقة؛
- المؤسسة ليس لها رقابة على الشيء محل البيع.

والجدول التالي يوضح الفرق بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي:

الجدول رقم(2-1): الفرق بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي.

البيان	المخطط المحاسبي الوطني	النظام المحاسبي المالي
القوائم المالية	الميزانية، جدول حسابات النتائج، جداول ملحقة.	الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، ملاحق.
تقييم العناصر المقيدة في الحسابات	التكلفة التاريخية.	التكلفة التاريخية بالإضافة إلى: القيمة العادلة، القيمة الحالية، القيمة المحققة.
عقود الإيجار	لا تسجل في عناصر الميزانية	يدرج الأصل المستأجر ضمن أصول الميزانية، وكذا التزامات دفع الإيجارات المستقبلية في حسابات الخصوم.
تكاليف البحث والتطوير	تسجل ضمن عناصر الأصول.	تسجل تكاليف التطوير ضمن حسابات الأصول، بينما تسجل تكاليف البحث في حساب الأعباء لأنها تقدم منافع اقتصادية مستقبلية.
جدول سيولة الخزينة	لا يوجد.	يقدم مدفوعات ومقبوضات الخزينة.

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادرة في 25 مارس 2009، المتضمنة قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية.

[1] Laurent Bally, Op- Cit , p46.

المطلب الثالث: مستجدات النظام المحاسبي المالي

هناك العديد من المتغيرات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي سنتطرق إليها كما يلي:

1- من حيث العناصر الجديدة

1-1 عقد الإيجار التمويلي

" هـو عبـارة عن اتفـاق يتنازل بموجبه المؤجر للمستأجر لمدة محددة عن حق استعمال أصل، مقابل دفع واحد أو دفعات عديدة ". عقد الإيجار التمويلي هو " عقد إيجار تترتب عليه عملية تحويل شبه كلي للمزايا والأخطار المرتبطة بملكية الأصل المستأجر، مع إمكانية تحويل الملكية إلى المستأجر عند نهاية مدة العقد، ويفترض أن تغطي مدة الإيجار الجزء الأكبر من مدة الحياة الاقتصادية للأصل إذا لم يكن هناك تحويل للملكية "[1].

1-2 الضرائب المؤجلة

تظهر تحت هذا البند الضرائب المؤجلة التي ستدفعها المؤسسة في الدورات اللاحقة، بسبب تواجـد الـتـفـاوت الزمني بيـن إثبـات إيـراد معـين محاسبيا وأخذه بعين الاعتبار من طرف إدارة الضرائب، أي أننا احتسبنا ذلك الإيراد من الناحية المحاسبية لكن من الناحية الجبائية لا نستطيع احتسابها إلا خلال الدورات اللاحقة.

عند إدراج الضرائب المؤجلة نميز بين حالتين ضرائب مؤجلة–خصوم (مستحقة في فترات مستقبلية)، ضرائب مؤجلة–أصول(قابلة للاسترداد في فترات مستقبلية).

1-3 العقود طويلة الأجل

تتضمن العقود طويلة الأجل إنجاز سلع وخدمات تقع تواريخ انطلاقها والإنتهاء منها لسنوات مالية مختلفة، ويمكن أن يتعلق الأمر بما يلي:

- عقود بناء؛
- عقود إصلاح حالة أصول أو بيئة؛

[1] القرار المؤرخ في 26جويلية 2008، المتضمن قـواعـد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المـــالية، وكذا مدونة الحسابات وقواعـد سيرها، المادة 135، الفقرة1.

- عقود تقديم خدمات.

وتدرج في الحسابات الأعباء والنواتج التي تخص عملية تمت في إطار عقد طويل الأجل حسب وتيرة تقدم عملية الإنجاز، عن طريق تحرير نتيجة محاسبية بالتتابع وبمقاييس إنجاز العملية (نسبة الإنجاز)، وهو ما يتوافق مع المعيار المحاسبي الدولي (IAS11) المتعلق بعقود الإنشاء[1].

1-4 الحسابات المدمجة والحسابات المجمعة[2]

1-4-1 الحسابات المدمجة

كل مؤسسة (المؤسسة الأم) يكون مقرها ونشاطها الرئيسي في الإقليم الوطني وتراقب مؤسسة أو عدة مؤسسات، تعد وتنشر كل سنة القوائم المالية المدمجة لمجموع المؤسسات الواقعة تحت رقابتها، والرقابة هي سلطة توجيه السياسات المالية العملياتية من أجل الحصول على منافع، تكون هذه الرقابة في حالة امتلاك لأكثر من 50 بالمئة من حقوق التصويت مما يتيح سلطة تعيين وإنهاء مهام أغلبية المسيرين.

2-4-1 الحسابات المجمعة

إذا كانت مجموعة من المؤسسات تشكل مجموعة اقتصادية وتخضع لنفس المركز الإستراتيجي لاتخاذ القرارات دون أن تكون بينها روابط قانونية متعلقة بالسيطرة، فإنه يتوجب عليها إعداد حسابات مجمعة كما لو تعلق الأمر بمؤسسة واحدة، فقد تكون هذه المؤسسات مسيرة من طرف شخص أو مجموعة أشخاص لهم مصالح مشتركة و قيادة استراتيجية.

2- الجديد في القياس المحاسبي وفق (SCF)

القياس هو عملية تحديد القيم المالية التي يجب أن تسجل بها عناصر القوائم المالية، وتظهر في الميزانية وجدول حسابات النتائج، ويتطلب ذلك اختيار أساس معين للقياس. وترتكز عملية التقييم

[1] علاء بوقفة، مرجع سابق، ص98.

[2] المرجع السابق، ص. ص 98-99.

في النظام المحاسبي المالي على مبدأ التكلفة التاريخية (تكلفة الشراء، تكلفة الاقتناء و تكلفة الإنجاز...)، إلا أن النظام المحاسبي المالي قد أشار إلى عدة طرق للتقييم[1]:

2-1 القيمة العادلة (La juste Valeur) أو السوقية في ظل المنافسة العادية

عرفتها المعايير المحاسبية بأنها: " المبلغ المتفق عليه بين البائع والمشتري لتبادل سلعة معينة برغبة، مع اطلاع تام على السوق دون وجود ظروف خاصة بأحد الطرفين تؤثر على عملية البيع ".

2-2 التقييم بالقيمة القابلة للتحقيق

تظهر الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بطريقة منظمة، وتظهر الإلتزامات بالقيم مستحقة الأداء، أي المبالغ غير المخصومة النقدية أو ما يعادل التي من المتوقع أن تدفع لسداد الإلتزامات في المسار العادي للعمل.

2-3 التقييم بالقيمة الحالية

تظهر الأصول بالقيمة الحالية مخصومة لصافي التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن يولدها الأصل في المسار العادي للعمل، وتظهر الإلتزامات بالقيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية الخارجية المتوقع احتياجها للوفاء بالإلتزامات تبعا في المسار العادي للعمل.

المبحث الثاني: تكييف القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

إن وجود نظام إفصاح قوي وجودة للمعلومات المحاسبية يشجع على الشفافية الحسابية للشركات المدرجة في السوق، ويعتبر أمرا رئيسيا لتمكين المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة، وتظهر التجارب أن الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية أداة قوية للتأكد على سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين، حيث يمكن للنظام الإفصاح الكافي على المعلومات التي تصله في الوقت المناسب، الأمر الذي يساهم في اجتذاب رأس المال والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال، وعلى النقيض فإن ضعف الإفصاح وقلة المعلومات

[1] طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية أسس الاعداد والعرض والتحليل**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص144-151.

المحاسبية وتأخرها في الوصول إلى المساهمين والمستثمرين والممارسات الغير شفافة، تساهم في السلوك الغير أخلاقي وفي خفض مستوى شفافية ونزاهة السوق[1].

المطلب الأول: الإفصاح المحاسبي وفقا لـ (SCF)

1- مفهوم الإفصاح المحاسبي

تتحقق الغاية من المحاسبة عن طريق الإفصاح الذي يمثل تقديم المعلومات المحاسبية إلى المهتمين، على شكل قوائم مالية تختلف باختلاف الأهداف المنشودة وتتأثر باختلاف الأطراف المستفيدة من جهة، وبالمستوى الثقافي ومعرفة هذه الأطراف بحقيقة الظروف الاقتصادية من جهة ثانية، ويعني الإفصاح المحاسبي بشكل عام " تقديم المعلومات المالية إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرار "[2].

ويعرف الإفصاح المحاسبي على أنه " عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الإطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة "[3]:

" وهو يعني اتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالمشروع "، ويجب على المحاسب الإفصاح عن المعلومات الهامة التي يترتب على عدم الإفصاح عنها تغير واختلاف جوهري في اتخاذ قرارات مستخدمي القوائم المالية.

2- الهدف العام من الإفصاح المحاسبي

يتمثل الهدف العام للإفصاح المحاسبي في التعبير بوضوح من خلال القوائم المالية وبشكل عادل عن الوضع المالي لأداء المؤسسة والتغيرات في الحالة المالية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال

---

[1] ماجد اسماعيل أبو حماد، **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2009، ص 61.

[2] سالم عبد الله حلس، يوسف محمد جربوع، **المحاسبة الدولية**، مؤسسة الوراق، عمان، ط1، 2002، ص 96.

[3] محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية**، ايتراك للنشر والتوزيع القاهرة، 2005، ص578.

التطبيق المتكامل للمعايير المحاسبية الدولية والتقارير المالية، وتوفر الخصائص النوعية في المعلومات[1].

3- المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية

تتمثل المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي في[2]:

- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية؛

- تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية، وهنا يجب ربط هذا العنصر بمعيار أو خاصية الملاءمة، حيث تعتبر معلومة ملائمة لمستخدم معين إذا كان من المتوقع لهذا المستخدم الإستفادة من تلك المعلومة في غرض معين؛

- تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها، ويتمثل هذا التحديد في الإفصاح عن المعلومات المالية المحتواة في القوائم المالية مثل المركز المالي وقائمة الدخل والأرباح المحتجزة، وتعد القوائم المالية في واقع الأمر بموجب مجموعة من الأعراف والمبادئ أو الأصول المحاسبية؛

- تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، والتي تترك آثارا مختلفة على متخذي القرارات ممن يستخدمون تلك المعلومات، وهنا يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات فيها بشكل يسهل فهمها، وترتيب وتنظيم المعلومات بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية.

4- العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح

إن الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية عملية ليست عشوائية بل توجد مجموعة من العوامل أو المحددات التي تؤثر على عملية الإفصاح للقوائم المالية، ومن أهم المحددات الرئيسية على نوعية وحجم الإفصاح للقوائم المالية ما يلي[3]:

---

[1] محمد السيد الناغي، **نظرية المحاسبة** ، المكتبة العصرية، مصر، 2011، ص347.

[2] سيد عطا الله السيد، **النظريات المحاسبية**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص163.

[3] الدون هندريكسن، ترجمة كمال خليفة أبو زيد، **النظرية المحاسبية**، الإسكندرية، ط4، 2008،ص 586-591.

4-1 نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم

في كل دولة لابد أن تعطي الشركات اهتماما خاصا لقوائمها المالية، لتلبية حاجيات المستخدمين الرئيسيين والذين لديهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة بتلك الشركات، ولاشك في أن نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف نوعية وطبيعة النظام الاقتصادي والسياسي السائد في كل دولة.

4-2 الجهات المسؤولة عن وضع المعايير

الجهات المسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح، تختلف باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المعتمد بكل دولة.

4-3 المنظمات والمؤسسات الدولية

بالإضافة إلى المنظمات والقوانين المحلية، تعتبر المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح، حيث تؤثر هذه المنظمات بدرجات متفاوتة على الإفصاح، ومن أمثلة هذه المنظمات:

- الجمعية الاقتصادية الأوروبية؛
- منظمة الأمم المتحدة؛
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛
- لجنة معايير المحاسبة الدولية والتي أصبحت تسمى بمجلس معايير المحاسبة الدولية.

5- الأساليب العامة للإفصاح

توجد العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها لغرض الإفصاح عن المعلومات المالية وبيان أثر الأحداث الاقتصادية في القوائم المالية، نذكر منها[1]:

[1] فؤاد صديقي، **فعالية الاتصال المالي في النظام المحاسبي المالي في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2010، ص 83.

5-1 إعداد القوائم المالية الأساسية

ويعتبر من أقدم الأساليب استخداما ، وتكمن أهمية الإفصاح فيها إلى أهمية شكل العرض في القوائم المالية، وأغلب الإفصاحات المقدمة في القوائم هي عبارة عن معلومات مالية يمكن قياسها وبدرجة عالية من الدقة والثقة.

5-2 استخدام المصطلحات والعرض المفصل

إن أهمية استخدام المصطلحات وبعض التفصيلات، تكمن في المساعدة على الوصف الصحيح لبنود القوائم من أجل تسهيل الفهم وتقليل الغموض في المعلومات، كما أن للإختصار في بعض البنود أهمية بالغة تكمن في تحديد المعنى بدقة وتجنب التضليل.

5-3 الملاحظات الهامشية

تهدف الملاحظات الهامشية إلى نشر المعلومات التي تهدف إلى توضيح بعض الأمور المتعلقة بعناصر القوائم المالية، ولكن لا يمكن إظهارها في صلب القوائم المالية ذاتها حتى لا تنقص درجة وضوح القوائم المالية، وعادة ما تستخدم تلك الملاحظات لذكر أية معلومات كمية أو وصفية تمثل بعض التفصيلات أو القيود على المعلومات الواردة في القوائم المالية، أو معلومات إضافية أقل أهمية.

إن استخدام الملاحظات الهامشية لا يجب أن يعتبر بديلا عن الإعتراف بالبنود التي يتعين ظهورها في صلب القوائم المالية، تستخدم الملاحظات الهامشية في الإفصاح عن معلومات مثل:

- الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية؛
- الإفصاح عن المبادئ والطرق المحاسبية المتبعة؛
- الإفصاح عن الحقوق والإلتزامات؛
- الإفصاح عن الإلتزامات المحتملة.

5-4 الملاحق

وتشتمل الملاحق على قوائم إضافية ترفق مع القوائم المالية الأصلية، يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية، ومن هذه القوائم الإضافية ما يلي:

- قائمة التغير في المركز المالي؛
- قائمة الأصول الثابتة وطرق الإهتلاك؛
- قائمة المخزون السلعي؛
- قائمة المدينين ومخصص الديون المشكوك فيها.

5-5 تقرير المراجع

يعد تقرير المراجع من مصادر المعلومات الهامة الأخرى التي غالبا ما يغض المستخدم الطرف عنه، يهدف هذا التقرير إلى تقديم معلومات تتعلق برأي المراجع بشأن اتفاق المعايير المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية طبقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، ولا يستخدم في الإفصاح عن أي معلومات مالية جوهرية عن المؤسسة.

5-6 المعلومات الإضافية التي تقدمها الإدارة

ترد تلك المعلومات في تقرير رئيس مجلس الإدارة في حالة شركات المساهمة، والذي عادة ما يضم بعض الأحداث أو المتغيرات التي أثرت على نشاط الشركة والتوقعات المستقبلية والخطوط الخاصة بالنمو، والسياسات التشغيلية والتمويلية والإستثمارية المتوقع أن تتبعها الشركة مستقبلا.

6- أنواع الإفصاح

يمكن أن ينقسم الإفصاح المحاسبي إلى عدة أشكال حسب مكان عرض المعلومات أو نوع المعلومة أو الدافع وراء الإفصاح، ومن هذه الأنواع ما يلي:

6-1 الإفصاح الكافي

يعتبر من أكثر الأنواع شيوعا في الإستخدام، يفترض هذا النوع أدنى مقدار من الإفصاح حتى يتوافق مع هدف جعل القوائم المالية غير مضللة[1].

6-2 الإفصاح العادل

ينطوي هذا الإفصاح على هدف أخلاقي بتطبيق معاملة متساوية لجميع القراء المحتملين للقوائم المالية، إذ يجب تقديم كل القوائم المالية لكل مستخدميها بالحجم الكافي وبالمعلومات المتساوية.

6-3 الإفصاح الكامل

يفترض هذا النوع من الإفصاح عرض جميع المعلومات الملائمة، وقد ينظر للإفصاح الكامل على أنه يعني عرض معلومات زائدة، ومن ثم فهو غير ملائم، وتعتبر المعلومات الكثيرة جدا ضارة، لأن عرض التفاصيل غير المهمة يخفي عرض المعلومات الجوهرية، ويجعل القوائم المالية صعبة التفسير[2].

6-4 الإفصاح التثقيفي (الإعلامي)

هو الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ قرارات، مثل: الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية أو غير العادية في القوائم المالية والإفصاح عن الإنفاق الرأس مالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله، ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى[3].

[1] الدون هندريكسن، مرجع سابق، ص 766.

[2] المرجع السابق، ص 767.

[3] ماجد اسماعيل أبو الحمام، مرجع سابق، ص 49.

ويهدف هذا النوع من الإفصاح إلى تقديم معلومات تفيد في اتخاذ القرارات الاستثمارية[1].

6-5 الإفصاح الوقائي

تهدف المعلومات في ضل هذا النوع من الإفصاح إلى محاولة القضاء على أي أضرار قد تصيب المستثمر العادي، من جراء بعض الإجراءات والتعامل الغير العادل[2].

6-6 الإفصاح القانوني (الإجباري)

وهو ما تنص عليه القوانين والتشريعات والمعايير المحاسبية في دولة ما، يهدف هذا النوع من الإفصاح إلى تقديم القدر الكافي والمناسب لمستخدمي القوائم المالية، لتمكنهم من اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية الرشيدة [3].

6-7 الإفصاح الإختياري أو الإضافي

يعد هذا الإفصاح محاولة جادة من قبل الوحدة الاقتصادية لتقديم معلومات إضافية قد لا تنص عليها التشريعات والقوانين المالية أو المعايير المحاسبية، وذلك بهدف تقديم أكبر قدر من المعلومات لمستخدمي القوائم المالية، وحتى لا يلجأ إلى مصادر أخرى للمعلومات قد تكون مضللة[4].

المطلب الثاني: مقومات إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

إن السعي لأجل حماية المستثمرين في أي دولة يتطلب أن توفر لهم قوائم مالية معدة بالإستناد إلى معايير دولية تتمتع بجودة عالية، بحيث تتصف بقابلية للمقارنة بغض النظر على الدولة التي تقع بها الشركة، وذلك حتى تساعد المستثمرين على تقييم فرص الإستثمار المتاحة والمفاضلة بينها واختيار أحسنها.

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة**، الدر الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 491.

[2] المرجع السابق، ص 491.

[3] محمد طارق يوسف، **الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات**، بحوث وأوراق عمل مؤتمر متطلبات الحوكمة وأسواق المال العربية، شرم الشيخ، 2007، ص 14.

[4] المرجع السابق، ص16.

1- طبيعة القوائم المالية

لقد حدد النظام المحاسبي المالي القوائم المالية التي يتوجب على المؤسسة إعدادها، والمتمثلة أساسا في:

1-2 الميزانية

يتم إظهار العناصر المرتبطة مباشرة بتقييم وتحديد الوضعية المالية للمؤسسة، المتمثلة في الأصول والخصوم بصفة منفصلة في الميزانية، حيث توزع إلى عناصر جارية وعناصر غير جارية، وتظهر الميزانية على الأقل الفصول التالية عند وجود عمليات تتعلق بهذه العناصر[1]:

- في الأصول: الأصول الثابتة المعنوية، الأصول الثابتة المادية، الاهتلاكات، المساهمات والأصول المالية، المخزونات، أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)، الزبائن والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة، الخزينة الموجبة ومعادلاتها؛

- في الخصوم: رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع مع تمييز رأس المال الصادر والإحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى، الخصوم الغير جارية التي تتضمن فائدة، الأعباء والخصوم المماثلة، الخزينة السلبية ومعادلاتها.

1-3 حساب النتائج

غالبا ما تستعمل النتيجة كمقياس لأداء ونجاعة المؤسسة أو كقاعدة لمقاييس أخرى على غرار مردود التوظيفات (le rendement du placement)، أو النتيجة بالأسهم (le résultat par action)[2].

ومن خلال النتيجة يمكن تقييم أداء المؤسسة خلال الدورة الحالية بالمقارنة مع الدورات السابقة، أو مقارنة هذا الأداء مع ما حققته مؤسسات منافسة خلال نفس الدورة المحاسبية.

[1] TAZDIAT ALI, **Matric du system comptable financier**, editions AGG, premier edition, Alger, October 2009, p91.

[2] TAZDIAT ALI, OP-Cite, p75.

أما حساب النتائج فهو بيان ملخص للأعباء و الإيرادات المحققة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية دون اعتبار لتواريخ دفعها أو تحصيلها، ويسمح بإبراز نتائج الدورة سواء كانت ربحا أو خسارة[1].

إن المعلومات الدنيا الواجب تقديمها في حساب النتائج هي[2]: إيرادات الأنشطة العادية، الإيرادات المالية والأعباء المالية، أعباء المستخدمين، الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة، مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص الأصول الثابتة المادية والمعنوية، نتيجة الأنشطة العادية، العناصر الغير عادية (أعباء وإيرادات)، النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع، النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة لشركات المساهمة. ومن خلال العرض السابق، نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي يسمح بعرض العناصر الغير عادية، في حين أن المعيار المحاسبي الدولي الأول لا يسمح بذلك (حسب نسخته الأخيرة).

ويمكن تحليل الأعباء في حساب النتائج حسب طبيعتها وحسب وظيفتها، وهو ما يسمح بوجود نموذجين لعرض حساب النتائج، الأول حسب الطبيعة والثاني حسب الوظيفة، ويترك الخيار للمؤسسة في اختيار الطريقة التي تراها الأنسب لها وبما يسمح بالإفصاح الصادق والعادل عن عناصر أداء ونجاعة المؤسسة.

1-3 جدول تدفقات الخزينة

يمثل جدول تدفقات الخزينة تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة، ويعتبر كجدول قيادة في يد القمة الإستراتيجية (الإدارة العليا) تتخذ على ضوئها مجموعة من القرارات الهامة، كتغيير النشاط أو توسيعه أو الإنسحاب منه أو النمو وغيرها[3].

[1] النظام المحاسبي المالي ، مرجع سابق، المادة 230، الفقرة 1 ص 85.

[2] المرجع السابق، الفقرة 2، ص 85.

[3] يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، **التسيير المالي-دروس وتطبيقات**، دار وائل، عمان، 2006، ص 204.

ويقدم جدول تدفقات الخزينة مدخلات ومخرجات الموجودات المالية (السيولة) التي تحصل خلال الدورة حسب مصادرها، إلى ثلاث مجموعات رئيسية[1]:

– التدفقات التي تولدها أنشطة الإستغلال (الأنشطة التي تتولد عنها إيرادات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة بالإستثمارات والتمويل)؛

– تدفقات الخزينة المرتبطة بالإستثمار أو التي تولدها أنشطة الإستثمار(عمليات تسديد أموال من أجل اقتناء إستثمار وتحصيل الأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل)؛

– التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل (أنشطة تكون ناجمة عن تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القيود).

ولقد حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض جدول تدفقات الخزينة[2]:

– جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة: ترتكز الطريقة المباشرة على تقديم الأجزاء الرئيسية لدخول وخروج التدفقات النقدية الإجمالية (الزبائن، الموردون، الضرائب...)، قصد الحصول على تدفق مالي صاف، ثم تقرير ومقارنة هذا التدفق المالي الصافي مع النتيجة قبل الضريبة للفترة المعنية؛

– جدول تدفقات الخزينة بالطريقة الغير مباشرة: تقوم الطريقة غير المباشرة على تصحيح وتسوية النتيجة الصافية للسنة المالية، مع الأخذ في الحسبان:

- آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (الاهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين)؛
- التفاوتات أو التسويات (الضرائب المؤجلة)؛
- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الإستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة)، وهذه التدفقات تقدم كل على حدى.

[1] أحمد التيجاني بلعروسي، مرجع سابق، ص93.

[2] المرجع السابق، ص 94.

1-4 جدول تغيرات الأموال الخاصة[1]

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل عنصر من العناصر التي يشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال دورة، وتتمثل المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذه القائمة والتي تخص الحركات المرتبطة بـــ:

- النتيجة الصافية للدورة؛
- تغيير الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء التي يسجل تأثيرها مباشرة ضمن الأموال الخاصة في إطار تصحيح الأخطاء العامة؛
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال دورة.

1-5 ملحق القوائم المالية

الملحق هو وثيقة تلخيصية يعد جزء من القوائم المالية، وهو يوفر التفسيرات الضرورية من أجل فهم أفضل للميزانية وحساب للنتائج، ويتمم كل ما اقتضت الحاجة للمعلومات المفيدة لقارئ الحسابات[2].

2- إطار إعداد وعرض القوائم المالية وفقا لـ (SCF)

نشرت لجنة معايير المحاسبة الدولية سنة 1989 إطار العمل المفاهيمي لها بعنوان " إطار العمل لإعداد وعرض القوائم المالية "، وقد أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى أن الغرض من هذا الإصدار هو[3]:

- تحديد المفاهيم المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية إلى المستخدمين الخارجيين؛
- توجيه وإرشاد واضعي المعايير المحاسبية عند وضعهم لهذه المعايير؛

[1] النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، المادة 250، الفقرة 1، ص 89.

[2] TTAZDAIT ALI, OP-cite, p 106.

[3] محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 592.

- مساعدة المعدين والمراجعين والمستخدمين في تفسير المعايير المحاسبية الدولية، والتعامل مع القضايا التي لم يتم تغطيتها بعد عن طريق تلك المعايير.

إن التعرف على إطار إعداد وعرض القوائم المالية هو من الأهمية بما كان، حيث سيتم تصور مجموعة من الإفتراضات عند استعراض قوائم مالية تم إعدادها بناءا عليها، هذه الإفتراضات تمخض عن تطبيقها ما تتضمنه القوائم المالية من معلومات، إضافة إلى كيفية الوصول إلى هذه المعلومات من خلال المعالجة المحاسبية التي نصت عليها المعايير المحاسبية الدولية، ويعتبر إطار إعداد وعرض القوائم المالية محددا لكيفية صياغة أي معيار، بالرغم من أنه لا يعتبر معيار مستقل بحد ذاته، إلا أنه يعتبر جزء من كل معيار ومرجع لما لم يتم التطرق إليه في المعايير المحاسبية الدولية[1].

يحدد إطار العمل لإعداد وعرض القوائم المالية كل من[2]:

- أهداف القوائم المالية، والإفتراضات الأساسية؛
- الخصائص المالية التي تحدد فائدة المعلومات في القوائم المالية؛
- تعريف وقياس العناصر التي من خلالها يتم بناء القوائم المالية والإعتراف بهذه العناصر؛
- مفاهيم رأس المال والمحافظة على رأس المال.

3- أهداف القوائم المالية وفقا لـــ (SCF)

إن الأهداف التي تسعى القوائم المالية إلى تحقيقها تنشأ أساسا من احتياجات الجهات الخارجية التي تقوم باستخدام تلك القوائم، والذين تنقسم سلطة فرض المعلومات التي يحتاجونها على المؤسسات. انطلاقا من تحديد قطاعات المستفيدين وحاجياتهم المشتركة فإنه يمكن تحديد أهم أهداف القوائم المالية، وهذا ما تعرض له الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية **(IASB)** في الفقرة 12، على أن الهدف من القوائم المالية هو توفير المعلومات عن الوضع المالي والأداء

[1] خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص.ص 39-40.

[2] ريتشارد شرويدر، وآخرون، ترجمة خالد أحمد علي كاجيجي، **نظرية المحاسبة**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006، ص 137.

والتغيرات في الحالة المالية للمؤسسة، التي تتيح لطائفة واسعة من المستخدمين اتخاذ قراراتهم الاقتصادية[1].

وبالتالي يمكن حصر أهداف القوائم المالية في العناصر التالية[2]:

– توفير المعلومات النافعة لتقدير احتمال تحقق تدفقات الخزينة وكذلك أهمية هذا التدفق وفترات حدوثه الممكنة؛

– عرض الوضعية المالية للمؤسسة وخصوصا الموارد الاقتصادية وكذلك الإلتزامات وآثار العمليات والأحداث القابلة لتغيير الموارد والإلتزامات وتعكس أدائها؛

– تبين طرق المؤسسة في تحقيق وإنفاق السيولة باتجاه أنشطة الاستغلال وتمويل الإستثمارات واتجاه عوامل أخرى التي من شأنها أن تؤثر على السيولة وقدرة المؤسسة على الوفاء؛

– تقديم معلومات عن درجة وطرق تحقيق الأهداف المحددة من طرف المسيرين.

4– مستخدمي المعلومات المالية وفقا لـــ (SCF)

حسب الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) فإن أهم الأطراف المستخدمة للمعلومات المالية تتمثل في: المستثمرين الحاليين والمحتملين، الموظفين، المقرظين، الموردين والدائنين الآخرين، الدولة والمنظمات العامة، الجمهور، إلى أن القوائم المالية تكون موجهة بالدرجة الأولى إلى المستثمرين والمقرضين، أما حسب الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي، فيمكن القول أن الفئات والأطراف المستخدمة للمعلومات المالية هي نفسها تقريبا تلك الفئات المحددة من قبل الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية، حيث في مقدمتها المستثمرين، الإدارة الداخلية للمؤسسة، موردي الأموال (مساهمين، بنوك ...)، الأجهزة الحكومية بالإضافة إلى متعاملين آخرين كالزبائن و الموردين، العمال.

[1] Bouassida. S, Mourad Lakhdar. M, **séminaire sur le therme, les normes IAS/IFRS Enterprise**, vip group, février 2005,P 11.

[2] Ayed Amar : **les êtres Financiers**, Tunis : C.L.E, 2001, P19 .

5- مفهوم وخصائص المعلومات المحاسبية

5-1 تعريف المعلومات المحاسبية

" هي ناتج نظام المعلومات المحاسبي الذي يتم تغذيته بالبيانات من خلال جمعها، تسجيلها ومعالجتها وإخراجها في شكل قوائم مالية، تكون الغاية منها بمثابة المحرك للإدارة لاستخدامها في إدارة مشاريعها كما، تتوقف فعالية الإدارة على مدى توفير هذه المعلومات المحاسبية اللازمة للتخطيط والتوجيه والرقابة "[1].

" المعلومات المحاسبية هي تلك المعلومات ذات المصادر المختلفة، والتي تشكل المادة الحية التي يمكن التعامل معها تحليلا وتفسيرا وشرحا ووصفا، لمعالجتها وإخراجها في شكل معلومات تمثل المعطيات التي تفيد في عملية اتخاذ القرارات "[2].

5-2 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

تتمثل هذه الخصائص في[3]:

❖ قابلية الفهم: يجب تقديم المعلومات، بحيث يستطيع الأفراد أصحاب المعرفة المعقولة بأنشطة الأعمال والأنشطة الاقتصادية والمحاسبية، ولديهم الرغبة في دراسة هذه المعلومات، فهمها والقدرة على استخدامها، ومع ذلك يجب عدم حجب المعلومات المعقدة لمجرد أنها معقدة جدا، بحيث يمكن لبعض المستخدمين، أن لا يفهمها؛

❖ الملاءمة: تكون المعلومات ملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين، من خلال مساعدتهم على تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، أو تأكيد أو تصحيح تقييمهم الماضي، وتتأثر الملاءمة كذلك بالمادية (الأهمية النسبية)؛

❖ الموثوقية: تكون المعلومات موثوقة إذا كانت خالية من الخطأ المادي والتحيز، وعندما يمكن للمستخدمين الإعتماد عليها لتظهر بصدق ما يراد لها أن تظهره، وبالتالي يجب معالجة الأحداث

[1] عبد المالك عمر زيد، **المحاسبة المالية في المجتمع المالي**، الجزء الأول، إطار التاريخ للمحاسبة، ط 1، عمان، 2003، ص 1.

[2] المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المحاسبة الأساسية و إعداد البيانات المالية**، المطابع المركزة، عمان، 2003، ص 153.

[3] ريتشارد شرويدر، وآخرون، مرجع سابق، ص.ص 138-139.

وعرضها تماشيا مع طبيعتها وحقيقتها الاقتصادية وليس فقط شكلها القانوني .

تتضمن الموثوقية مجموعة من الصفات الفرعية تتمثل في [1]:

- التمثيل الصادق ؛
- الحيادية ؛
- التحفظ (الحيطة و الحذر) ؛
- إمكانية التحقق .

❖ قابلية المقارنة: إن توفر المعلومات على هذه الخاصية يجعلها أكثر أهمية وتمييز، حيث تسمح التفضيل بين حالتين ماليتين من خلال المقارنة بينهما، وهي نوعان [2]:

- مقارنة المعلومات لعدة سنوات لنفس المؤسسة، في هذه الحالة من الضروري وضع نتائج لعدة سنوات على القوائم المالية، وتهدف هذه المعلومات لمعرفة مدى تطور أو تراجع الحالة المالية للمؤسسة؛
- مقارنة بعض المعلومات المالية (الكمية والوصفية) لعدة مؤسسات تتوفر على خصائص متجانسة مثل : (نفس النشاط ، القطاع، الحجم، رقم الأعمال، الإقليم).

وهذه الخصائص موضحة في الشكل التالي :

[1] هني فان جريونتج، ترجمة طارق حماد، **معايير التقارير المالية الدولية**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2008، ص_ص 13-14.

[2] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان، 2006، ص 20.

الشكل (2-1) : يوضح الشكل الهرمي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

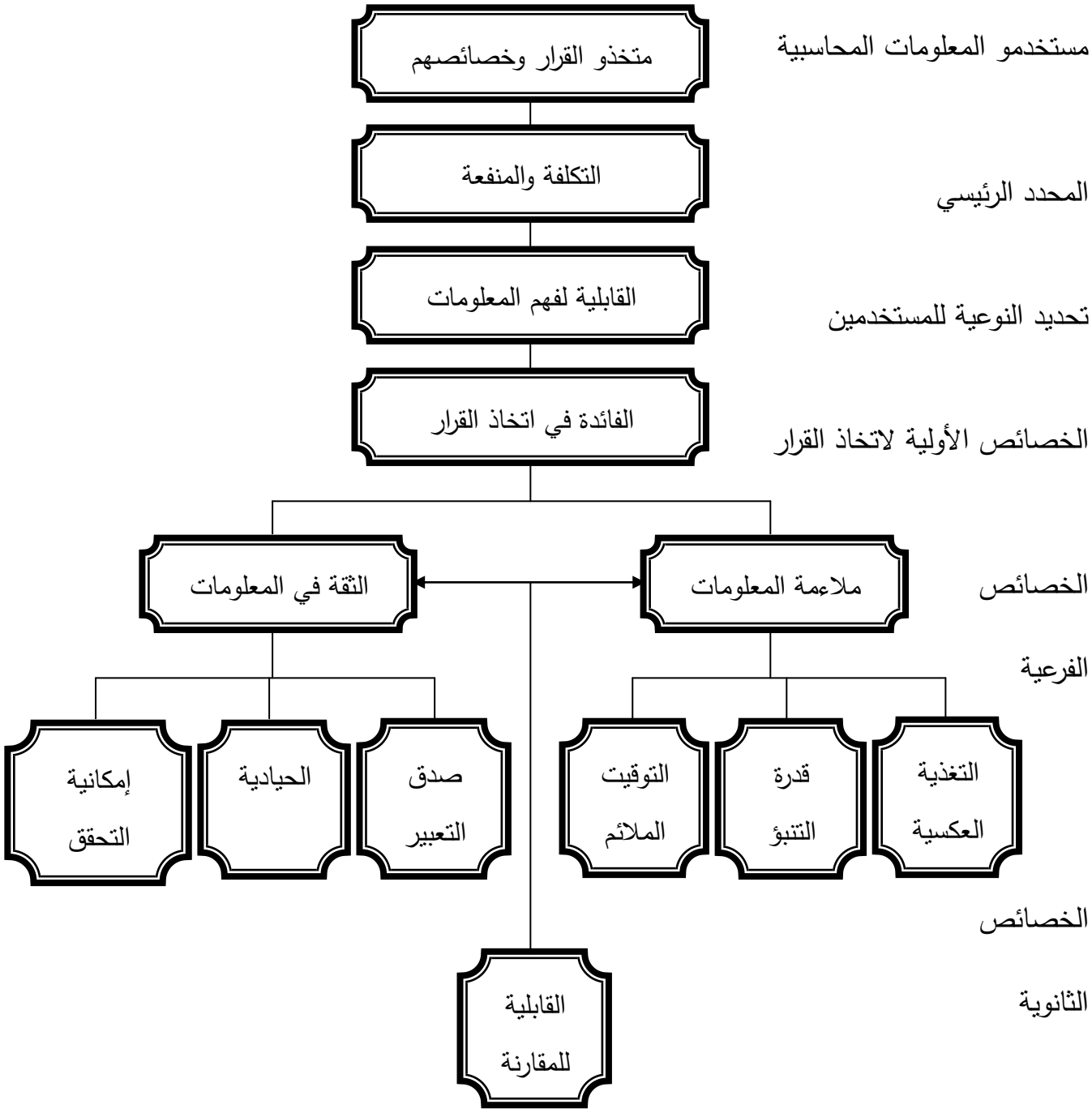

المصدر : رضوان حلوة حنان، **<u>النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ في المعايير</u>**، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 193.

6- جودة المعلومات المالية

6-1 تعريف جودة المعلومات المالية

" هي الخصائص التي تتسم بها المعلومات المالية، وكذا القواعد الواجب استعمالها لتقييم نوعية المعلومات المالية ".

6-2 العوامل المؤثرة في جودة المعلومات في القوائم المالية

تعتبر جودة القوائم المالية الهدف الرئيسي الذي تسعى الشركات لتحقيقه، لكن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في عملية إنتاج المعلومات وتوصيلها وتوفير مقومات النظام المحاسبي، يمكن بيانها فيما يلي[1]:

❖ المقومات المادية: وتتضمن جميع المكونات المادية، مثل الأدوات والأجهزة المحاسبية اليدوية والآلية التي يتم استخدامها في إنتاج المعلومات المحاسبية؛

❖ المقومات البشرية: وتتمثل في مجموعة الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه؛

❖ المقومات المالية: وتشمل كافة الأموال المتاحة للنظام، والتي يستخدمها للقيام بمهامه ووظائفه؛

❖ قاعدة بيانات: وتحتوي على مجموعة من الإجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام، وتحقيق أهدافه.

المطلب الثالث : الإفصاحات التي يجب أن تشملها القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

1- المعلومات التي يجب أن تشملها القوائم المالية وفقا لمتطلبات الإفصاح المناسب

و يمكن تقسيم هذه المعلومات إلى أربعة أقسام وهي[2]:

---

[1] حسين القاضي، **المحاسبة الدولية**، الطبعة الأولى، الدار العلمية و دار الثقافة، عمان، 2000، ص 30.

[2] حسين أحمد عبد العال، **معايير الإفصاح وفقا لمعايير المحاسبة الدولية: أداة لترشيد القرارات المالية**، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، 1994، ص30.

1-1 معلومات أساسية

وهي المعلومات التي تتعلق بالحالة المالية ونتائج الأنشطة المختلفة، لعناصر الميزانية وحساب النتائج .

1-2 معلومات مكملة

وهي معلومات تهدف إلى إضفاء الثقة على القوائم المالية أو زيادة قابليتها للفهم والتفسير مثل تقرير مراجع الحسابات أو معدلات ونسب التحليل المالي، البيانات المقارنة والملاحظات الإضافية.

1-3 معلومات مستخدمة:

وهي معلومات تنشأ الحاجة إليها نتيجة تأثير بعض الاتجاهات الحديثة في المحاسبة، مثل الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والمعلومات على أثر التغيير في القوة الشرائية لوحدة النقد وغيرها من المعلومات التقليدية والتي تفرضها التطورات الحديثة في المحاسبة، والتي تهدف إلى زيادة فائدة المحاسبة كنشاط اجتماعي يمارس داخل أي مجتمع.

1-4 معلومات عن البيئة الاقتصادية والاجتماعية

وهي معلومات تتمثل في معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم أو الانكماش وحجمها بالنسبة للاقتصاد القومي، ونصيب الوحدة الاقتصادية فيها وعرض المعلومات الملائمة عن طبيعة البيئة الاقتصادية والإجتماعية، لإعطاء دلالة أقوى للمعلومات التي تشملها القوائم المالية.

" ومن المتفق عليه أن المعلومات الواردة بالقوائم المالية الأساسية لا يمكن إدراك دلالتها الحقيقية بدون توفير معلومات عن الظروف البيئية والاقتصادية والإجتماعية التي تمارس خلالها الوحدة الاقتصادية نشاطها، كما أن زيادة قابلية هذه المعلومات للفهم والتفسير يرتبط بتوفير بعض النسب والمعدلات التي توضح اتجاهات السيولة ومؤشرات الربحية، كذلك تضاف بعض المعلومات المستحدثة التي توضح أثر بعض الاتجاهات الحديثة في المحاسبة ".

2-المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية

يشترط هذا المعيار أن تقدم القوائم المالية بعدالة الموقف المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمؤسسة، ويتطلب العرض العادل الأمانة في العرض لآثار العمليات المالية والأحداث الأخرى والظروف التي يتـتم في ضوئــها تحديد الإعتـراف، الإثبــات للأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات، والإطــار الذي يحكم ذلك.

كما تضمن هذا المعيار الحد الأدنى من المعلومات التي يجب أن تظهر في صلب القوائم المالية، بالإضافة إلى المعلومات التي يتم الإفصاح عنها ضمن الملاحق أو الإيضاحات، في هذه الأخيرة يتم الإفصاح عما يلي[1]:

❖ الأحداث اللاحقة للميزانية: وقد تطرق المعيار المحاسبي 10 إلى هذه الأحداث وهي التي تظهر بين تاريخ إعداد القوائم المالية وتاريخ التصريح بصدور القوائم المالية، وقد تكون أحداثا معدلة، أي يجب تعديل القوائم المالية بها، وقد تكون أحداثا غير معدلة وفي هذه الحالة يجب الإفصاح عنها من خلال الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية؛

❖ الإفصاحات غير المالية: مثل أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية في المؤسسة؛

❖ الإفصاح عن الاتجاهات الشخصية: وهي الأمور التي يتم بها تفعيل الرأي الشخصي غير المتحيز، وذلك للتأكد من توفر الموضوعية المتعلقة بالتقديرات التي تقوم بها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية التي لها أثر هام على القيم المعترف بها في القوائم المالية؛

❖ الإفصاح عن المصادر الرئيسية للتقدير غير الدقيق: وتتضمن الملاحظات المتعلقة بهذا البند معلومات عن الإفتراضات المتعلقة بالمستقبل، وعن المصادر الغير الدقيقة للتقدير في تاريخ الميزانية؛

❖ يتطلب كذلك الإفصاح عن المعلومات التالية إذا لم يتم الإفصاح عنها في مكان آخر من المعلومات المرفقة في القوائم المالية، تتمثل هذه المعلومات في:

- ✓ عنوان مكتب الشركة المسجل أو مكان الأعمال الرئيسية؛
- ✓ أهداف الشركة وسياستها، وعملياتها لإدارة رأس المال؛

[1] جودي محمد رمزي، **اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات**، مداخلة، الملتقى الوطني حول : حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، 06-07 ماي 2012.

- ✓ وصف لعمليات الشركة ونشاطاتها الرئيسية؛

❖ الإفصاح عن التوزيعات، وذلك ضمن حساب النتائج أو ضمن جدول التغيير في الأموال الخاصة، أو في الملاحظات:

- ✓ التوزيعات التي تم الاعتراف بها لتوزيعها على أصحاب الملكية خلال الفترة؛
- ✓ القيمة التي يتم توزيعها لكل سهم.

❖ الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة، حيث خصص لها المعيار المحاسبي الدولي 24؛

❖ المعلومات المقارنة: حيث تضمن المعيار المحاسبي الدولي 01، وجوب عرض قوائم مالية مقارنة عن سنة سابقة .

خلاصة الفصل

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل نستخلص ما يلي:

❖ إن تبني الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي الذي يتوافق إلى حد كبير مع هذه المعايير، سواء من حيث الإطار المفاهيمي أو من حيث القياس والتقييم المحاسبيين، إضافة إلى طريقة إعداد وتقديم القوائم المالية، يعتبر خطوة عملاقة للتكيف مع السياسات الاقتصادية والمالية الجديدة، و كذا مواكبة التطورات الحاصلة في العالم.

❖ هذا الخيار سينعكس إيجابا على الممارسة المحاسبية في الجزائر، ويسمح بتقديم معلومات محاسبية ومالية، تتميز بالصدق والموثوقية والقابلية للمقارنة.

تمهيد

بغية الإلمام بموضوع الدراسة، وتكملة للجوانب النظرية التي تم التطرق إليها في الفصلين السابقين والإجابة على الإشكالية الأساسية، نحاول من خلال هذا الفصل إعداد دراسة ميدانية، نسعى من خلالها إلى اختبار مدى مساهمة الإصلاح المحاسبي في الجزائر في تفعيل الإفصاح المحاسبي المالي .

وقد اخترنا لهذا الغرض إعداد استمارة استبيان، تحتوي على مجموعة أسئلة مرتبطة بإشكالية البحث، تم توزيعها على مجموعة من المهنيين المهتمين بالمجال المحاسبي في الجزائر.

وبهذا ستكون دراسة هذا الفصل تتمحور حول ما يلي:

- **المبحث الأول: عرض الاستبيان؛**
- **المبحث الثاني: معالجة وتحليل نتائج الاستبيان.**

المبحث الأول: عرض الاستبيان

نتناول من خلال هذا المبحث عرض مفصل عن الاستبيان، الذي يعتبر قاعدة للدراسة الميدانية وهذا بعد التطرق للظروف التي تم فيها صياغته، وإعداد الأسئلة إضافة إلى التطرق إلى مجتمع الدراسة والمشاكل التي واجهتنا خلال هذه الدراسة الميدانية.

المطلب الأول: تحضير الاستبيان

1- مراحل إعداد الاستبيان

انطلاقا من محتوى وإشكالية بحثنا، وبالإعتماد على عدة مراجع قمنا بإعداد هذا الاستبيان، وخلال إعداده مر بعدة مراحل:

1-1 بناء الاستمارة

أعد الاستبيان باللغتين العربية والفرنسية، وتكون من 25 سؤال.

1-2 نشر وتوزيع الاستمارة

قمنا بتوزيع الاستبيان ونشره بالاعتماد على عدة طرق منها:

- الإتصال المباشر بأفراد العينة من المحاسبين في المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة؛
- الإستعانة ببعض الزملاء في توزيع الاستمارات.

وبتعدد القنوات المعتمد عليها لاستقصاء الإجابات، تنوعت كذلك أساليب وطرق الرد وحتى الوقت، حيث تراوحت مدة الحصول على الإجابة ما بين أيام، ساعات إلى دقائق معدودة في بعض الأحيان، حيث تم الحصول على الإجابة عن طريق:

- الحصول على الإجابة بشكل مباشر من الفرد المستقصى؛
- الإتصال بالزملاء الذين استعنا بهم سابقا لاستلام الاستمارات.

1-3 معالجة الاستبيان

بعد مرحلة الإعداد ثم النشر والتوزيع، تأتي مرحلة فرز وتحليل الإجابات التي تضمنتها استمارة الاستبيان، مع تحديد مجموع ونسبة الإجابة على كل سؤال حسب الحالة ونقوم بتجميع الإجابات، تمهيدا لبناء قاعدة الاستبيان التي تتضمن المعطيات المستخلصة من استمارة الاستبيان.

2 - هيكل الاستبيان

اعتمدنا في صياغة استمارة الاستبيان على الأسئلة المغلقة التي تحمل إجابة محددة، كي نستطلع آراء أفراد العينة حول مختلف المحاور التي يعالجها هذا الاستبيان، ويتضمن الاستبيان25 سؤالا توزعت على جزئين كما يلي:

- الجزء الأول: تضمن هذا الجزء (04) أسئلة شملت معلومات ديموغرافية عن عينة الدراسة.
- الجزء الثاني: تم تقسيم هذا الجزء تماشيا مع طبيعة الموضوع إلى أربعة محاور، تشكل في مجملها 21 سؤالا.

✓ المحور الأول: تضمن هذا المحور(03) أسئلة حول أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر.

✓ المحور الثاني: تضمن هذا المحور(06) أسئلة حول تكوين وتأهيل المحاسب، لكي يستطيع تطبيق النظام المحاسبي المالي.

✓ المحور الثالث: تضمن هذا المحور(04) أسئلة حول مدى استجابة المؤسسة الجزائرية للإصلاح المحاسبي.

✓ المحور الرابع: تضمن هذا المحور (08) أسئلة حول الممارسة المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي.

المطلب الثاني: منهجية الدراسة الميدانية

1- مجتمع وعينة الدارسة

- مجتمع الدراسة:

يهدف هذا الاستبيان لمعرفة مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تفعيل الإفصاح المحاسبي المالي، وبحكم أن المحاسب هو المعني بتطبيق هذا النظام استهدف الاستبيان الممارسين

لمهنة المحاسبة، وعليه تم حصر مجتمع الدراسة ضمن فئة واحدة هي " الموظفين في المؤسسات الاقتصادية في القطاعين العام والخاص ".

- عينة الدراسة:

تم توزيع الاستمارات في ولايتي جيجل وقسنطينة، وقد ارتبط مضمون ونتائج الدراسة الميدانية بالزمان الذي تم خلاله توزيع واستلام استمارة الاستبيان، وذلك خلال سنة 2014.

وقد تم توزيع حوالي 51 استمارة استبيان على أفراد العينة. والجدول التالي يوضح الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان:

جدول رقم(3-1): الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان.

البيان	العدد	النسبة
عدد الاستمارات الموزعة	51	%100
عدد الاستمارات المستلمة	45	%88.23
عدد الاستمارات الملغاة	05	%9.80
عدد الاستمارات الصالحة	40	%78.43

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الاستمارات الموزعة.

المبحث الثاني: معالجة وتحليل نتائج الاستبيان

بغية تسهيل عملية التحليل، وعقب التحصيل النهائي لاستمارات الاستبيان قمنا بتجميع البيانات المحصلة، وتفريغها في برنامج: SPSS 18 (Statical Packagy for Social Sciences) والذي يتيح جملة من الأساليب الإحصائية المساعدة على التحليل الجيد والموضوعي لمخرجات الاستبيان، كما تم الإعتماد على برنامج " EXCEL " من أجل تمثيل الجداول التي تم الحصول عليها سابقا بيانيا بواسطة دوائر نسبية وأعمدة تكرارية.

المطلب الأول: الخصائص الديموغرافية للعينة

نحاول من خلال هذا البند أن نتناول الجزء الأول من الاستبيان، والمتمثل في تحليل الخصائص الديموغرافية للعينة، حيث أظهرت النتائج المدروسة ما يلي:

1- الجنس

يمكن توضيح نسبة مشاركة أفراد العينة في الاستبيان من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2): توزيع أفراد العينة على أساس الجنس

البيان	النسبة	التكرار
ذكور	%67,5	27
إناث	%32,5	13
المجموع	%100	40

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS18.

ويمكن تمثيل الجدول السابق بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (3-1): تمثيل توزيع أفراد العينة حسب الجنس

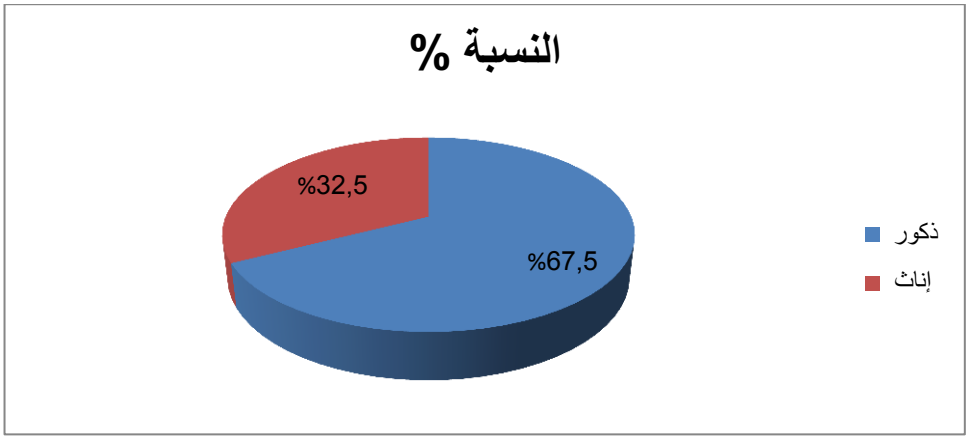

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (3-2).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة مشاركة الذكور في الاستبيان أكثر من الإناث، كونهم يمثلون 67,5 % أي 25 ذكر، بينما بلغت نسبة الإناث 32,5 % أي 13 أنثى، وهذا ما يدل على أن مهنة المحاسبة محتكرة نسبيا من قبل الذكور.

2- الوظيفة

يمكن توضيح نسبة توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-3): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

البيان	النسبة	التكرار
محاسب	%52,5	21
رئيس مصلحة المحاسبة	%47,5	19
المجموع	%100	40

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS18.

ويمكن تمثيل الجدول السابق بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (3-2): تمثيل توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

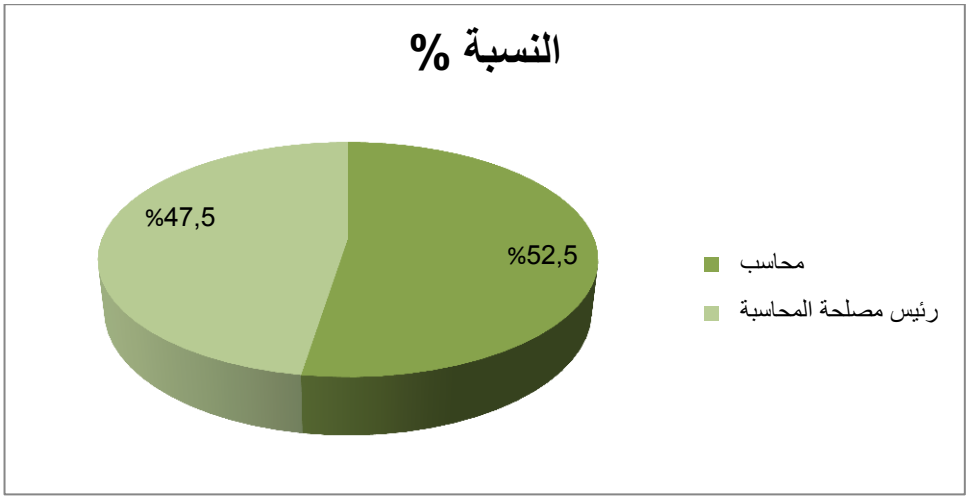

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (3-3).

يوضح لنا الجدول السابق توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة، فكانت نسبة المحاسبين 52,5 % أي ما يعادل 21 فردا، ثم تليها فئة رؤساء مصالح المحاسبة بنسبة 47,5 %، والملاحظ أن النسب كانت متقاربة بين الفئتين .

3-الخبرة المهنية

الجدول التالي يوضح نسبة توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية:

الجدول رقم (3-4): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية

البيان	النسبة	التكرار
أقل من 5 سنوات	%45	18
من 5 إلى 10 سنوات	%22,5	9
أكثر من 10 سنوات	%32,5	13
المجموع	%100	40

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائجSPSS18.

ويمكن تمثيل الجدول السابق بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (3-3): تمثيل توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية

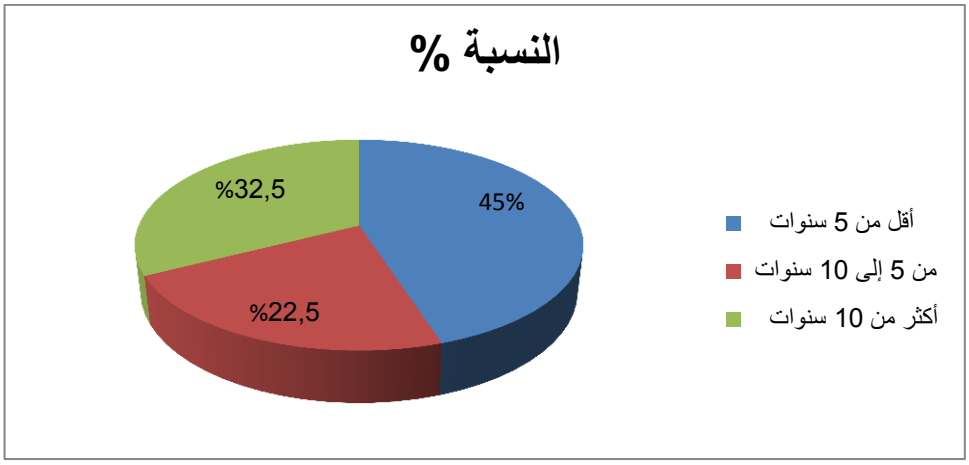

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (3-4).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن عدد أفراد العينة الذي تقل خبرتهم عن 5 سنوات هو 18 فردا، أي بنسبة 45 % من إجمالي أفراد العينة، بينما أفراد العينة الذين تتراوح خبرتهم المهنية بين

5 و10 سنوات هو 9 أفراد، أي بنسبة 22,5 %، أما الأفراد الذين تتجاوز خبرتهم المهنية فكان عددهم 13 فردا، أي ما يعادل نسبة 32,5 % من إجمالي العينة.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الاستبيان

نحاول من خلال هذا البند أن نتناول الجزء الثاني من الاستبيان، والمتمثل أساسا في تحليل النتائج المستخلصة من الاستبيان لتحليل كل محور من المحاور كما يلي:

1- أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر

يرتبط هذا العنصر بالأسئلة الممتدة من السؤال (5) إلى غاية السؤال (7)، وتهتم هذه الأسئلة باستطلاع آراء الأفراد المستجوبين حول اطلاعهم بالمعايير المحاسبية الدولية، بالإضافة إلى التعرف على آرائهم حول إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر.

1-1 السؤال الخامس:

والمتعلق باطلاع المستجوبين بالمعايير المحاسبية الدولية، وهي عبارة عن قواعد أو إجراءات أو سياسات تصدرها هيئات مهنية أو قانونية، لتحديد مايجب أن تكون عليه التطبيقات العملية في المحاسبة، وقد تبين لنا من خلال إجابات أفراد العينة أن نسبة 90 % هي على اطلاع بالمعايير المحاسبية الدولية، وأن نسبة 10 % عكس ذلك، ومن خلال النتائج السابقة يظهر جليا أن غالبية أفراد العينة المدروسة هي على اطلاع بالمعايير المحاسبية الدولية.

ونلخص الإجابات الواردة على هذا السؤال في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-5): مدى اطلاع أفراد العينة على المعايير المحاسبية الدولية

البيان	النسبة	التكرار
نعم	%90	36
لا	%10	04
المجموع	%100	40

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نتائج SPSS18.

ويمكن تمثيل الجدول بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (3-4): توزيع نسب مدى اطلاع أفراد العينة على المعايير المحاسبية الدولية

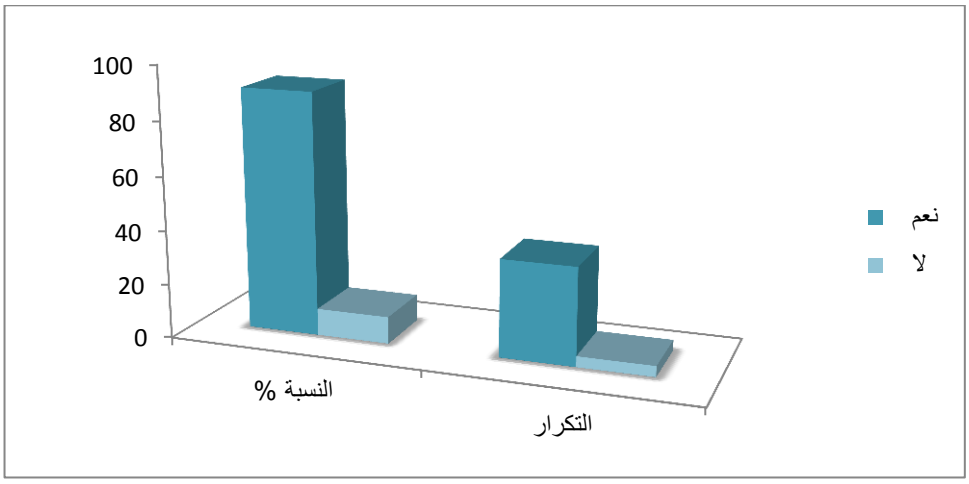

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (3-5).

2-1 السؤال السادس:

والخاص بآراء أفراد العينة حول ضرورة إصلاح النظام المحاسبي الجزائري، الذي يهدف للإستفادة من مزايا تطبيق المعايير المحاسبية الدولية من جهة، وتفادي نقائص المخطط المحاسبي الوطني من جهة أخرى، حيث قامت الجزائر بتصميم نظام محاسبي مالي يمكّن من تحقيق الهدف المنتظر من القوائم المالية، وقد بينت الدراسة أن نسبة 85 % ترى ضرورة إصلاح النظام المحاسبي، في حين لم يؤيد 15 % من المستجوبين ذلك.

والجدول التالي يلخص النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم (3-6): آراء أفراد العينة حول ضرورة إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر

البيان	النسبة	التكرار
نعم	%85	34
لا	%15	06
المجموع	%100	40

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نتائج SPSS18.

ويمكن تمثيل الجدول السابق بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (3-5): توزيع نسب آراء أفراد العينة حول ضرورة إصلاح النظام المحاسبي الجزائري

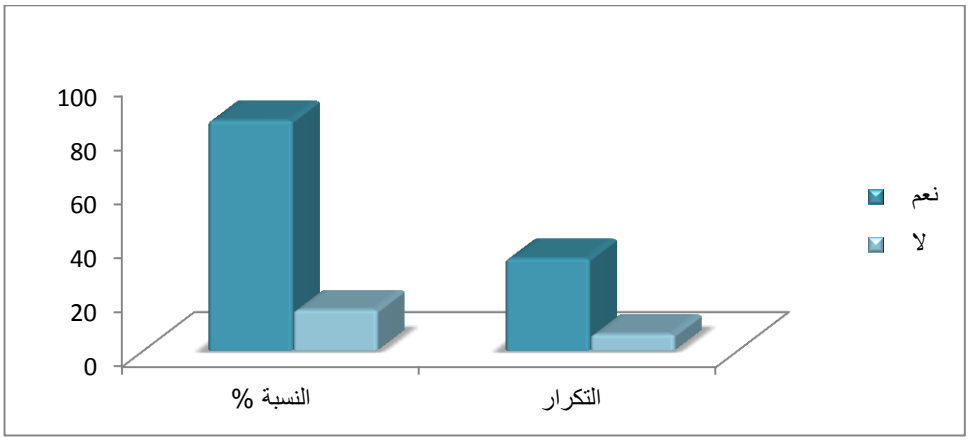

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (3-6).

3-1 السؤال السابع:

والخاص بمدى اقتناع أفراد العينة بالإستراتيجية المتبعة لإصلاح النظام المحاسبي في الجزائر، والتي تقضي بإحلال المخطط المحاسبي الوطني بنظام محاسبي جديد، يتمثل في النظام المحاسبي المالي (SCF)، المتوافق والمنسجم مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) في مختلف الجوانب لاسيما في الإطار التصوري، المصطلحات والمبادئ المحاسبية، قواعد التسجيل والتقييم والقوائم المالية، وقد بينت الدراسة أن نسبة 70 % أيدت هذه الإستراتيجية، في حين لم يؤيد 30 % من المستجوبين ذلك، والجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم (3-7): مدى اقتناع أفراد العينة بالإستراتيجية المتبعة لإصلاح النظام المحاسبي الجزائري

البيان	النسبة	التكرار
نعم	%70	28
لا	%30	12
المجموع	%100	40

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نتائج SPSS18.

الشكل رقم (3-6): توزيع نسب آراء أفراد العينة حول كيفية إصلاح النظام المحاسبي الجزائري

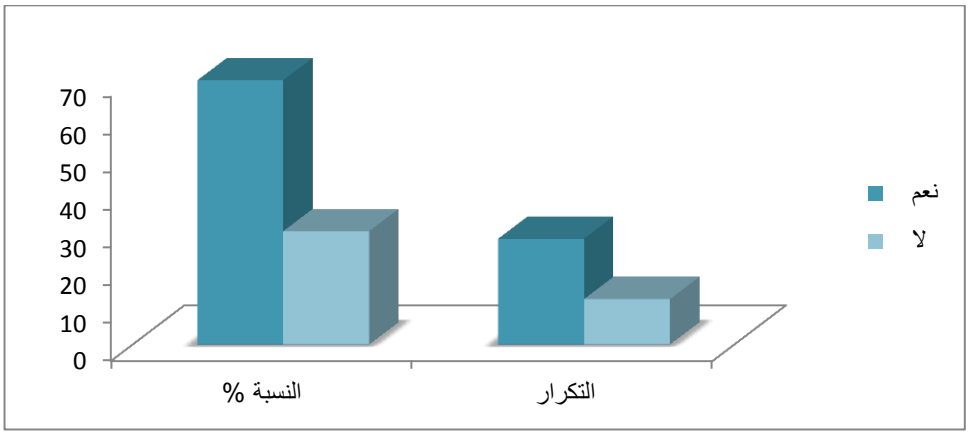

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (3-7).

من خلال هذا المحور نستخلص أن غالبية أفراد العينة هم على إطلاع بمعايير المحاسبة الدولية، ويؤكدون على ضرورة إصلاح النظام المحاسبي الجزائري، وهم مقتنعون بهذه الإصلاحات.

1- تكوين و تأهيل المحاسب لكي يستطيع تطبيق النظام المحاسبي للمالي

يرتبط هذا المحور بالأسـئلة الممتدة من السؤال الثامن (8) إلى السؤال الثالث عشر (13)، وتهتم هذه الأسئلة باستطلاع آراء المستجوبين حول تكوين وتأهيل المحاسب، لكي يستطيع تطبيق النظام المحاسبي المالي، وفيما يلي تحليل لنتائج الأسئلة التي تضمنها:

1-2 السؤال الثامن:

والمتعلق بقدرة المحاسب على التخلي على الممارسات التي كانت سائدة وفق المخطط المحاسبي الوطني، والمتجدرة في دهنية المحاسب والتي طبقها أكثر من ربع قرن، مما يشكل عائقا قد يحول دون التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي، فإن نسبة 40 % ترى أنه من الصعب على المحاسب التخلي على الممارسات التي كانت سائدة وفق المخطط المحاسبي الوطني، في حين أن نسبة 60 % من أفراد العينة ترى عكس ذلك.

ويمكن تلخيص النتائج المتحصل عليها في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-8): مدى قدرة المحاسب على التخلي على الممارسات التي كانت سائدة وفق المخطط المحاسبي الوطني

البيان	النسبة	التكرار
نعم	%40	16
لا	%60	24
المجموع	%100	40

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نتائج SPSS18.

ويمكن تمثيل الجدول بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (3-7): توزيع نسبة آراء أفراد العينة حول قدرة المحاسب على التخلي على الممارسات التي كانت سائدة وفق المخطط المحاسبي الوطني

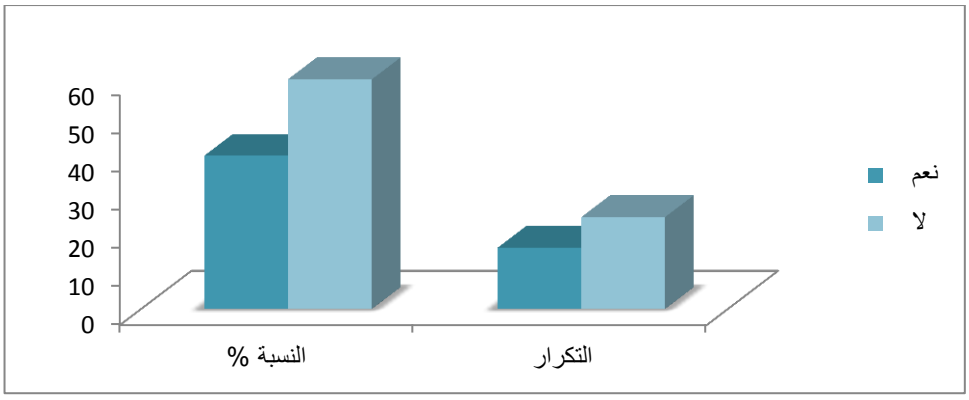

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (3-8).

2-2 السؤال التاسع:

والمتعلق بقدرة المحاسب بخبرته الحالية على تطبيق النظام المحاسبي المالي، نظرا لتعقد النظام المحاسبي المالي مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني، لصعوبة شرح النتائج وأهمية تقديم نتيجة مفصلة، وقد وجدنا أن نسبة 67,5 % مؤيدة لذلك، في حين أن نسبة 32,5 % تعارض ذلك.

ونلخص الإجابات الواردة على هذا السؤال في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-9): آراء أفراد العينة حول قدرة المحاسب بخبرته الحالية على تطبيق النظام المحاسبي المالي

البيان	النسبة	التكرار
نعم	%67,5	27
لا	%32,5	13
المجموع	%100	40

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نتائج SPSS18.

ويمكن تمثيل الجدول بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (3-8): توزيع نسب آراء أفراد العينة حول قدرة المحاسب بخبرته الحالية على تطبيق النظام المحاسبي المالي

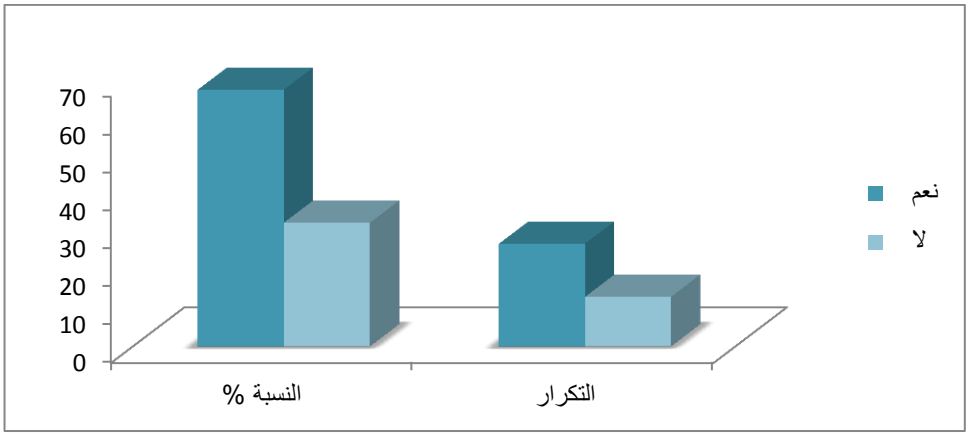

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (3-9).

3-2 السؤال العاشر:

والمتعلق بفكرة إعادة تكوين المحاسب، نظرا لغياب سياسة تكوين حقيقية تعد المحاسب الجزائري للعمل وفق قواعد المهنة بشكل جيد، وكذلك تعده للعمل وفقا للتطبيقات الدولية المتمثلة في

المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المراجعة الدولية، وقد بينت الدراسة أن نسبة 95 % من عينة الدراسة تؤيد فكرة إعادة تكوين المحاسب، في حين أن نسبة 5 % ترى عكس ذلك.

والجدول التالي يلخص النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم (3-10): آراء أفراد العينة حول فكرة إعادة تكوين المحاسب

البيان	النسبة	التكرار
نعم	%95	38
لا	%5	02
المجموع	%100	40

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نتائج SPSS18.

ويمكن تمثيل الجدول بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (3-9): توزيع نسب آراء أفراد العينة حول فكرة إعادة تكوين المحاسب

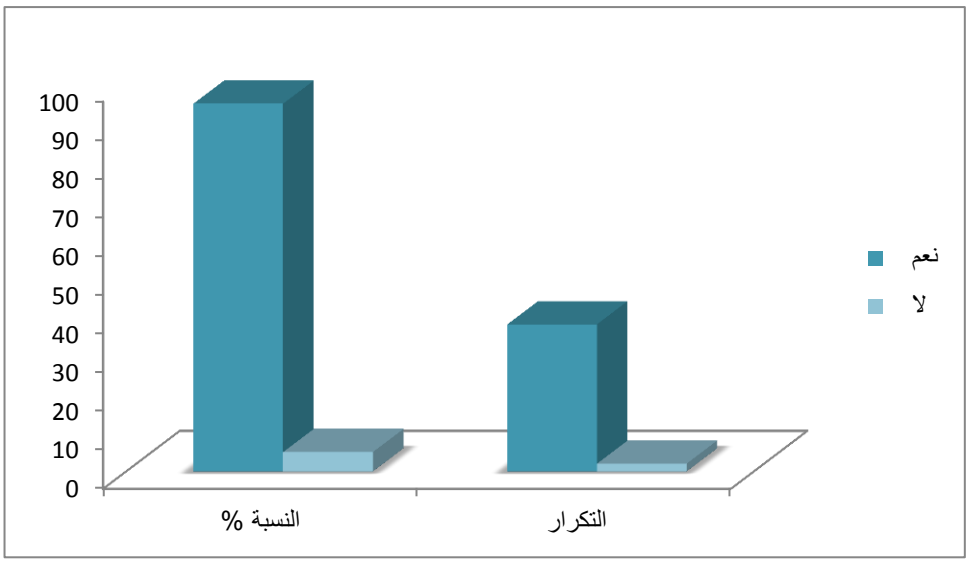

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (3-10).

4-2 السؤال الحادي عشر:

والمتعلق بمتابعة دورات تكوين حول النظام المحاسبي المالي، إذ يجب على المهنيين السعي للمعرفة الجيدة لهذا النظام والإتقان العملي في مجال الممارسات المحاسبية له، وذلك بهدف التكيف

مع التغيرات الوطنية والدولية، وقد بينت الدراسة أن نسبة 78,5 % من أفراد العينة تابعت دورات تكوين حول النظام المحاسبي المالي، في حين أبدت نسبة 27,5 % عكس ذلك.

والجدول التالي يلخص النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم (3-11): آراء أفراد العينة حول متابعة دورات تكوين حول النظام المحاسبي المالي

البيان	النسبة	التكرار
نعم	%72,5	29
لا	%27,5	11
المجموع	%100	40

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نتائج SPSS18.

ويمكن تمثيل الجدول بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (3-10): توزيع نسب آراء أفراد العينة حول متابعة دورات تكوين حول SCF

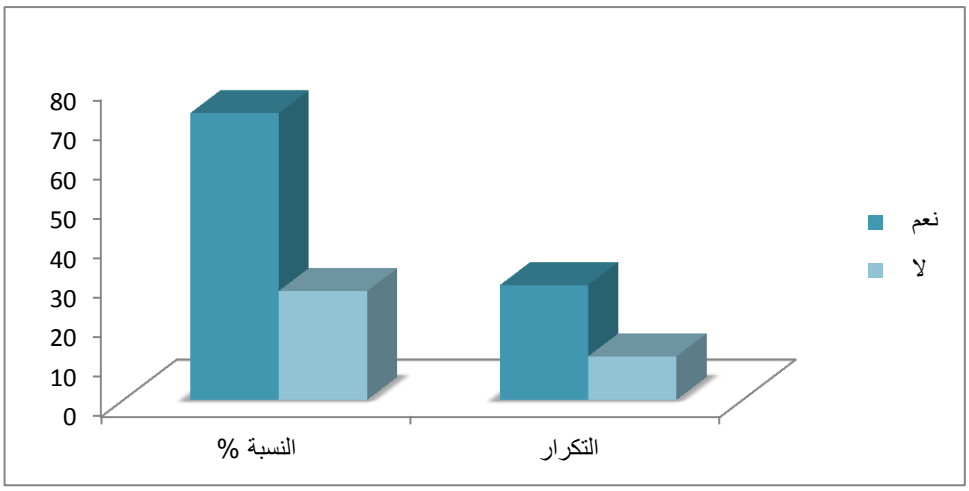

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (3-11).

5-2 السؤال الثاني عشر:

والمتعلق بحضور ندوات للتشاور حول تطبيق النظام المحاسبي المالي، وذلك لتبادل وجهات النظر حول تطبيق هذا النظام، والاستفادة من خبرات بعض الدول العربية والأجنبية التي كانت سبّاقة

في انتهاج المعايير المحاسبية الدولية، وتبين لنا من خلال الإجابات أن نسبة 47,5 % فقط من إجمالي العينة حضروا ندوات نظمت للتشاور حول كيفية تطبيق النظام المحاسبي المالي.

والجدول التالي يلخص النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم (3-12): آراء أفراد العينة حول حضور الندوات

البيان	النسبة	التكرار
نعم	%47,5	19
لا	%52,5	21
المجموع	%100	40

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نتائج SPSS18.

ويمكن تمثيل الجدول بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (3-11): توزيع نسب آراء أفراد العينة حول حضور الندوات

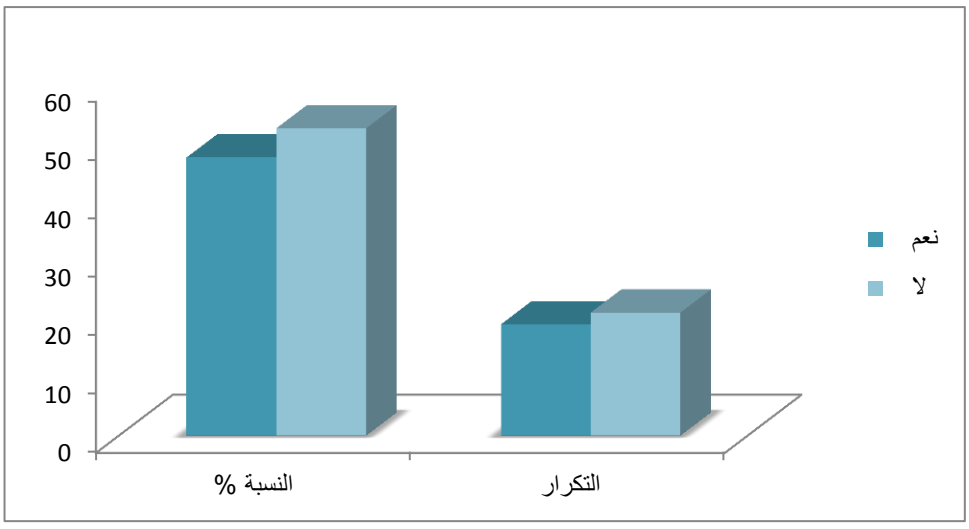

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (3-12).

6-2 السؤال الثالث عشر:

والمتضمن إذا ما واجه المستجوبين مشاكل عند تطبيق النظام المحاسبي المالي، أخذا بعين الاعتبار صعوبة تطبيق بعض المفاهيم والقواعد، مثلما هو الحال لعملية إيجاد القيم العادلة، قيم

الإستغلال ومدة الإستعمال، وأكدت نسبة 57,5 % أنها واجهتها مشاكل في التطبيق، بينما نسبة 42,5 % لم تواجه أية مشاكل، والجدول التالي يلخص النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم (3-13): آراء أفراد العينة حول مشاكل التطبيق

البيان	النسبة	التكرار
نعم	%57,5	23
لا	%42,5	17
المجموع	%100	40

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نتائج SPSS18.

ويمكن تمثيل الجدول بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (3-12): توزيع نسب آراء أفراد العينة حول مشاكل التطبيق

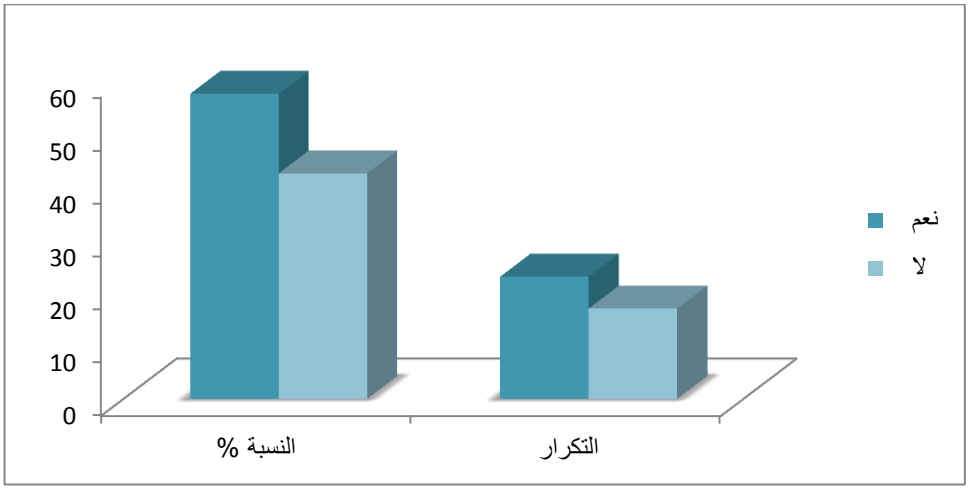

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (3-13).

من خلال هذا المحور نستخلص أن غالبية أفراد العينة يؤكدون على ضرورة إعادة تكوين المحاسب، وذلك لمواجهة مختلف الصعوبات التي واجهتهم عند تطبيق (SCF)، من خلال تكثيف دورات التكوين وتنظيم ندوات للتشاور حول تطبيق هذا النظام.

3- مدى استجابة المؤسسة الجزائرية للإصلاح المحاسبي

تهتم مجموعة الأسئلة المرتبطة بهذا المحور عن قدرة المؤسسة على التعامل مع النظام المحاسبي المالي:

3-1 السؤال الرابع عشر:

والمتضمن مدى كفاية الفترة بين صدور النظام المحاسبي وإلزامية التطبيق، فبصدور القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي سنة 2007، كانت المؤسسات الجزائرية ملزمة ابتداء من 2010/01/01 باعداد ميزانية إفتتاحية والإفصاح عنها وفق النظام المحاسبي المالي، وترى نسبة 65 % من المستجوبين أن الفترة بين تاريخ صدور النظام المحاسبي المالي، و تاريخ إلزامية تطبيقه لم تكن كافية لتأهيل المؤسسة وتحفيزها كي تستطيع تطبيق هذا النظام، فيما يخص باقي المستجوبين فيرون العكس، والجدول التالي يلخص النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم (3-14): آراء أفراد العينة حول فترة التأهيل

البيان	النسبة	التكرار
نعم	%35	14
لا	%65	26
المجموع	%100	40

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نتائج SPSS18.

ويمكن تمثيل الجدول بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (3-13): توزيع نسب آراء أفراد العينة حول فترة التأهيل

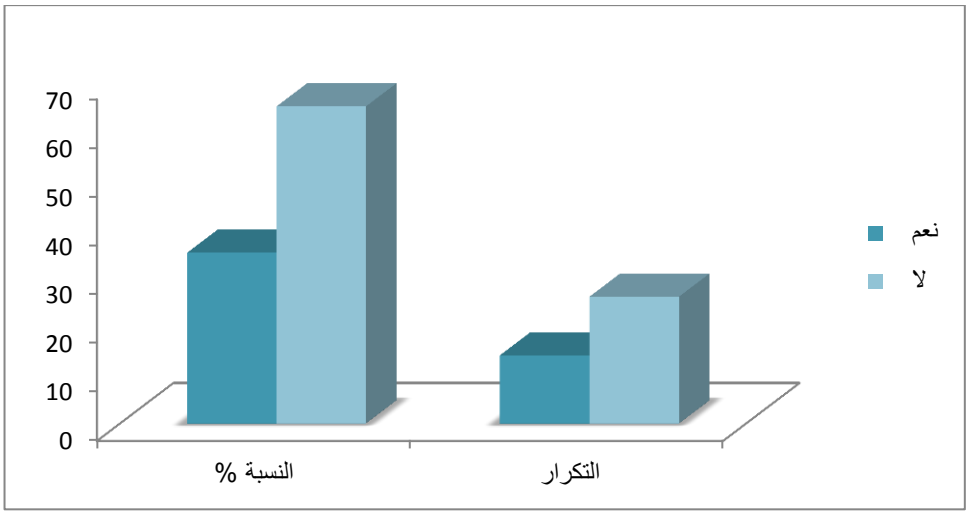

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (3-14).

3-2 السؤال الخامس عشر:

والمتعلق بمدى استعداد المؤسسة الجزائرية لتطبيق النظام المحاسبي المالي، وذلك باكتساب وتطوير مهارات تسييرية عالية، تمكن من التحكم في سياسة الإتصال، الأمر الذي يتطلب تفتحها علي الممارسة المحاسبية الدولية، وقد تبين لنا ما خلال إجابات الأفراد المستجوبين أن المؤسسة الجزائرية لم تكن مستعدة لتطبيق النظام الجديد، وذلك ما أكده 75 % من أفراد العينة، فيما رأت نسبة 25 % غير ذلك.

والجدول التالي يلخص النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم (3-15): يوضح استعداد المؤسسة الجزائرية لتطبيق SCF

البيان	النسبة	التكرار
نعم	%25	10
لا	%75	30
المجموع	%100	40

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نتائج SPSS18.

ويمكن تمثيل الجدول بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (3-14): توزيع نسب آراء أفراد العينة حول استعداد المؤسسة الجزائرية لتطبيق

النظام المحاسبي المالي

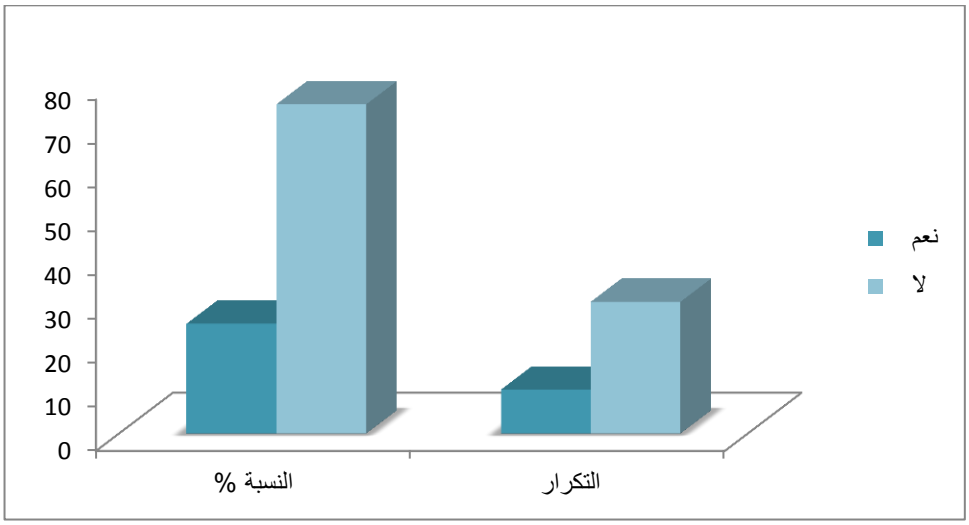

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (3-15).

3-3 السؤال السادس عشر:

والمتعلق ببرامج التكوين على مستوى المؤسسة، وذلك بتدريب مختلف الممارسين والمستعملين للمحاسبة ومخرجاتها داخل المؤسسة، وقد وجدنا أن أغلب المؤسسات تقوم بتقديم برامج تكوين، وهذا ما أكده 62,5 % من أفراد العينة.

والجدول التالي يلخص النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم (3-16): آراء أفراد العينة حول التكوين على مستوى المؤسسة

البيان	النسبة	التكرار
نعم	%62,5	25
لا	%37,5	15
المجموع	%100	40

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على نتائج SPSS18.

ويمكن تمثيل الجدول بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (3-15): توزيع نسب آراء أفراد العينة حول التكوين على مستوى المؤسسة

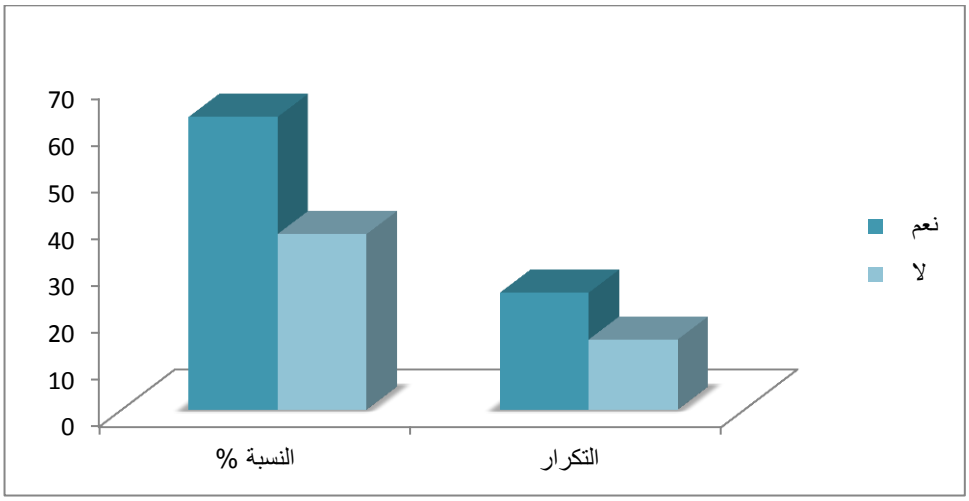

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (3-16).

3-4 السؤال السابع عشر:

والمتعلق بالصعوبات التي واجهت المؤسسة الجزائرية في تطبيق النظام المحاسبي المالي، وهو أمر طبيعي ومنتظر في مثل هذه المرحلة، بالنظر للإختلاف بين المبادئ والقواعد التي يستند عليها كل من المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي، ويرى ما نسبة 57,5 % من أفراد العينة أن هناك مشاكل عديدة واجهت المؤسسة الجزائرية في تطبيق SCF، في حين ترى نسبة 42,5 % من أفراد العينة عكس ذلك، والجدول التالي يلخص النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم (3-17): آراء أفراد العينة حول الصعوبات التي واجهت المؤسسة الجزائرية

البيان	النسبة	التكرار
نعم	%57,5	23
لا	%42,5	17
المجموع	%100	40

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نتائج SPSS18.

ويمكن تمثيل الجدول بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (3-16): توزيع نسب آراء أفراد العينة حول الصعوبات التي واجهت المؤسسة الجزائرية

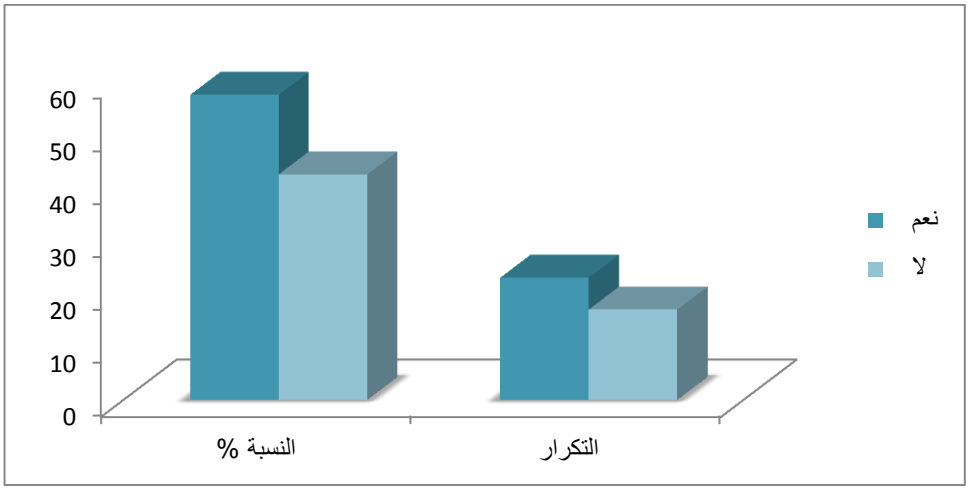

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (3-17).

من خلال هذا المحور نستخلص أن فترة تأهيل المؤسسة الجزائرية لتطبيق النظام المحاسبي المالي لم تكن كافية، وهو ما لم يسمح لها بالاستعداد الجيد لتطبيق هذا النظام، بالرغم من وجود برامج تكوين على مستوى المؤسسة، هذا ما نتج عنه مشاكل وصعوبات في التطبيق الأول لهذا النظام.

4- القيام بالممارسة المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي

تتعلق أسئلة هذا المحور بمدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في زيادة شفافية القوائم المالية:

4-1 السؤال الثامن عشر:

والمتعلق بمدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تفعيل الممارسة المحاسبية، وذلك باعتماد النظام المحاسبي المالي على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملاءمة مع الاقتصاد المعاصر، بغية الحصول على معلومات مالية منسجمة ومقروءة تعبر تعبيرا صادقا عن الواقع الفعلي

للمؤسسة، وبالتالي كان من المتوقع أن يحدث هذا الإصلاح آثار عميقة على الممارسة المحاسبية، ويعتبر غالبية المستجوبين بنسبة 85 % من إجمالي أفراد العينة، أن النظام المحاسبي المالي ساهم في تفعيل الممارسة المحاسبية، والجدول التالي يلخص النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم (3-18): آراء أفراد العينة حول مساهمة SCF في تفعيل الممارسة المحاسبية

البيان	النسبة	التكرار
نعم	%85	34
لا	%15	06
المجموع	%100	40

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نتائج SPSS18.

ويمكن تمثيل الجدول بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (3-17): توزيع نسب آراء أفراد العينة حول مساهمة SCF في تفعيل الممارسة المحاسبية

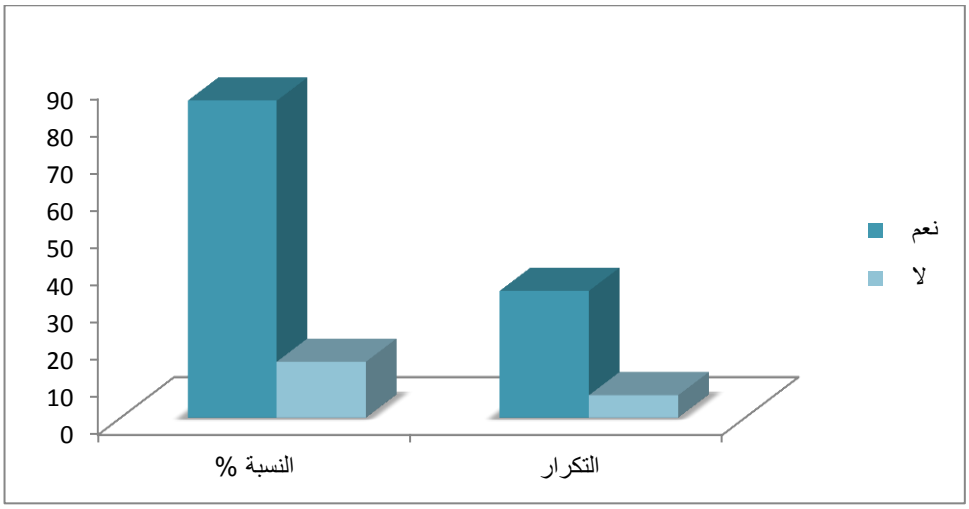

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (3-18).

4-2 السؤال التاسع عشر:

والمتعلق بقدرة القوائم المالية المعدة وفق SCF عن التعبير عن الوضعية المـالية للمؤسسة، من خلال تحسين جودة الإفصاح المحاسبي، وتوفير معلومات مالية منسجمة ومقروءة وتعبر تعبيرا صادقا عن الواقع الفعلي للمؤسسة، حيث يعتبر غالبية المستجوبين بنسبة 97,5 % من إجمالي أفراد العينة أن القوائم المعدة وفق SCF معبرة عن الوضعية المالية للمؤسسة، في حين ترى نسبة 2,5 % عكس ذلك، ويمكن تلخيص النتائج المتحصل عليها في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-19): آراء أفراد العينة حول القوائم المعدة وفق SCF

البيان	النسبة	التكرار
نعم	%97,5	39
لا	%2,5	01
المجموع	%100	40

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نتائج SPSS18.

و يمكن تمثيل الجدول بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (3-18): توزيع نسب آراء أفراد العينة حول القوائم المعدة وفق SCF

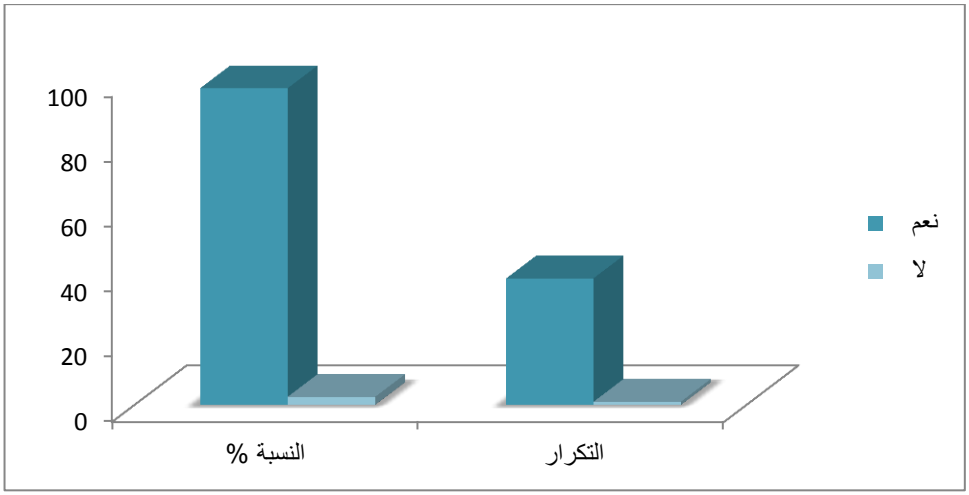

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (3-19).

3-4 السؤال عشرون:

والمتضمن أن المعلومات المالية الناتجة عن ممارسات النظام المحاسبي المالي ملائمة لقياس أداء المؤسسة، وذلك من خلال فعالية إعداد وعرض القوائم المالية ومصداقية المعلومات المالية والمحاسبية المنشورة، بحيث تستطيع المؤسسة قياس كفاءتها ومعرفة التغيّر في وضعيتها المالية، حيث يعتبر غالبية المستجوبين بنسبة 80 % من إجمالي أفراد العينة أن المعلومات المالية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي ملائمة لقياس أداء المؤسسة، في حين ترى نسبة 20 % عكس ذلك، والجدول التالي يلخص النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم (3-20): آراء أفراد العينة حول قدرة المعلومات المالية على قياس الأداء

البيان	النسبة	التكرار
نعم	%80	32
لا	%20	08
المجموع	%100	40

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نتائج SPSS18.

ويمكن تمثيل الجدول بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (3-19): توزيع نسب آراء أفراد العينة حول قدرة المعلومات المالية على قياس الأداء

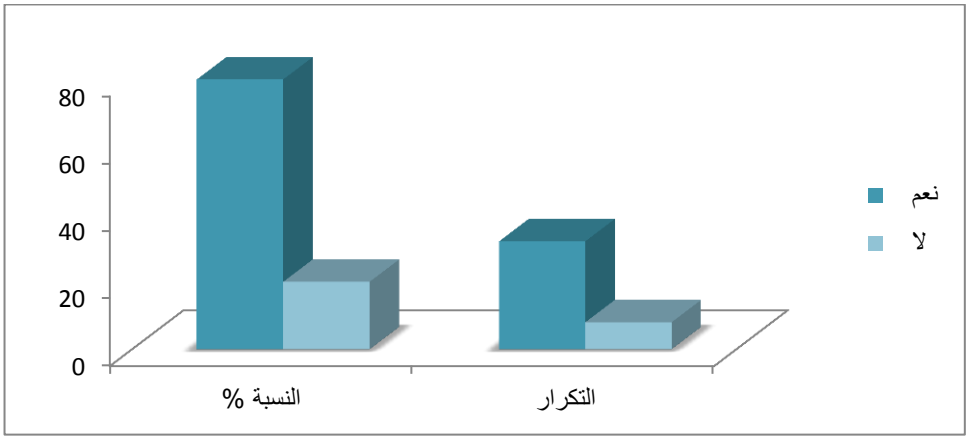

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (3-20).

4-4 السؤال الحادي والعشرون:

والمتعلق بموثوقية المعلومة المالية التي ينتجها النظام المحاسبي المالي، وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وكان بالإمكان الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد التعبير عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه، حيث يعتبر غالبية المستجوبين بنسبة 80 % من إجمالي أفراد العينة، أن المعلومات المالية التي يقدمها النظام المحاسبي المالي موثوق فيها، في حين يرى 20 % من أفراد العينة عكس ذلك.

و الجدول التالي يلخص النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم (3-21): آراء أفراد العينة حول موثوقية المعلومة المالية

البيان	النسبة	التكرار
نعم	%80	32
لا	%20	08
المجموع	%100	40

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نتائج SPSS18.

ويمكن تمثيل الجدول بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (3-20): توزيع نسب آراء أفراد العينة حول موثوقية المعلومة المالية

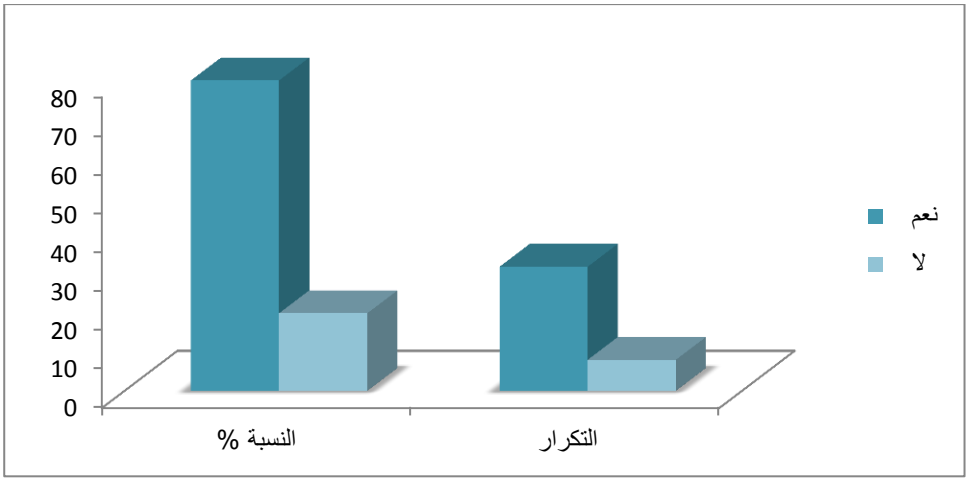

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (3-21).

4-5 السؤال الثاني والعشرون:

والمتضمن فائدة المعلومة المقدمة في اتخاذ القرار، وذلك من خلال ترشيد عملية اتخاد القرار المرتكزة على المعلومة المحاسبية المتماثلة والمفاضلة بين البدائل بناءا على أسس واضحة وسليمة ويعتبر غالبية المستجوبين بنسبة 82,5 % أن المعلومة المقدمة تفيد في اتخاذ القرار، في حين يرى 17,5 % من إجمالي العينة عكس ذلك.

والجدول التالي يلخص النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم (3-22): يوضح فائدة المعلومة في اتخاذ القرار

البيان	النسبة	التكرار
نعم	%82,5	33
لا	%17,5	07
المجموع	%100	40

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نتائج SPSS18.

و يمكن تمثيل الجدول بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (3-21): توزيع نسب آراء أفراد العينة حول فائدة المعلومة في اتخاذ القرار

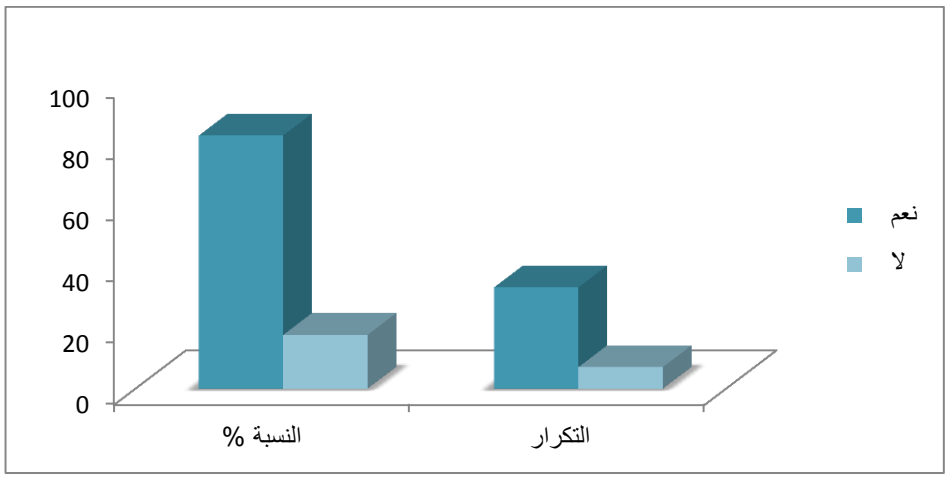

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (3-22).

6-4 السؤال الثالث والعشرون:

والمتعلق باستعمال الإعلام الآلي في معالجة وعرض المعلومات المالية، ومن المعروف أن استخدام الحاسوب في المعالجة المحاسبية دلّل عقبات ومصاعب كثيرة كان يواجهها النظام اليدوي معالجتها تتم بصورة سريعة جدا، بل مكّن المؤسسات الاقتصادية من الحصول على مخرجات النظام في أي وقت تشاء، كما مكّنها كذلك من الاستغناء عن طرق محاسبية تقليدية وغير سليمة، حيث أكد غالبية المستجوبين بنسبة 97,5 % أنه يتم استعمال الإعلام الآلي في معالجة وعرض المعلومات المالية، والجدول التالي يلخص النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم (3-23): آراء أفراد العينة حول استخدام الإعلام الآلي في معالجة وعرض المعلومات

البيان	النسبة	التكرار
نعم	%97,5	39
لا	%2,5	01
المجموع	%100	40

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على نتائج SPSS18.

ويمكن تمثيل الجدول بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (3-22): توزيع نسب آراء أفراد العينة حول استخدام الإعلام الآلي في معالجة وعرض المعلومات

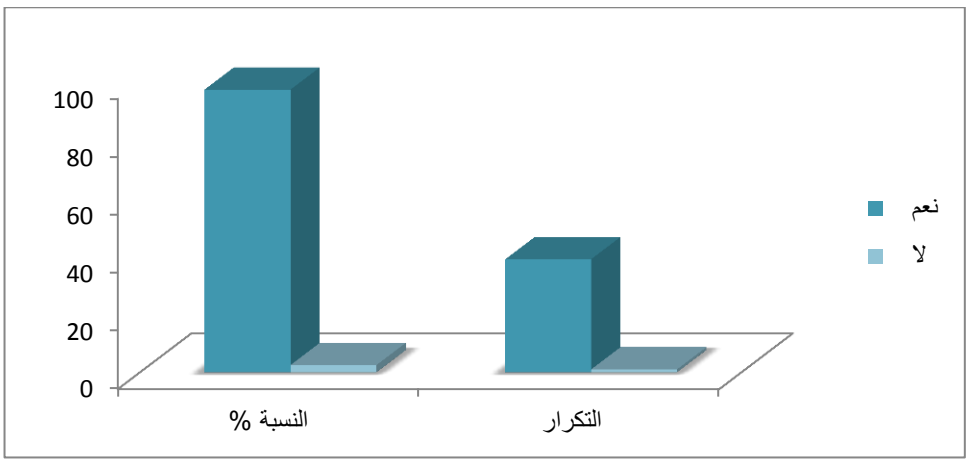

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (3-23).

4-7 السؤال الرابع والعشرون:

والمتعلق بإعطاء الأهمية لنوع مستخدمي المعلومات المالية عند إعداد القوائم المالية،إذ يعتبر من المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي تحديد المستهدف للمعلومات المالية، ذلك لأن مستخدمي المعلومات المحاسبية لهم متطلبات تختلف في نوعيتها وحجمها ودرجة تفصيلها ودقتها، وقد أكدت نسبة 92,5 % من إجمالي أفراد العينة على ذلك.

والجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم (3-24): آراء أفراد العينة حول إعطاء الأهمية لنوع مستخدمي القوائم المالية

البيان	النسبة	التكرار
نعم	%92,5	37
لا	%7,5	03
المجموع	%100	40

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نتائج SPSS18.

ويمكن تمثيل الجدول بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (3-23): توزيع نسب آراء أفراد العينة حول إعطاء الأهمية لنوع مستخدمي القوائم المالية

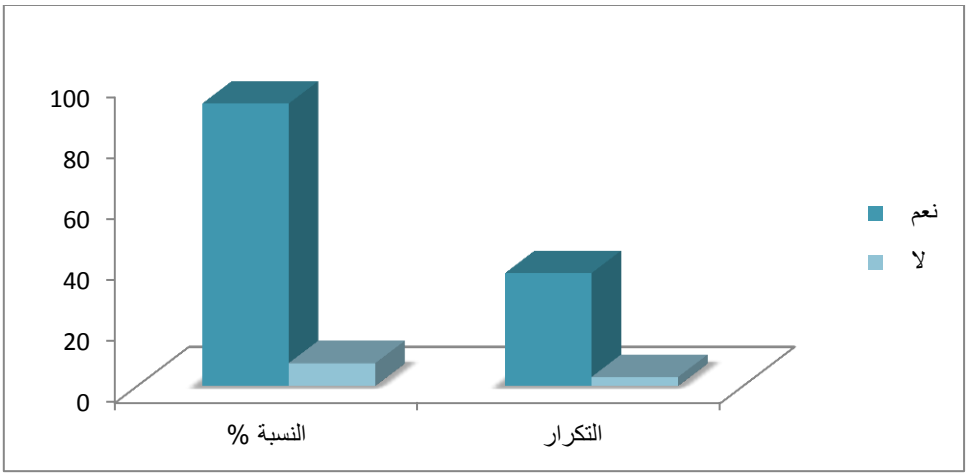

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (3-24).

8-4 السؤال الخامس والعشرون:

والمتعلق بمدى قابلية القوائم المالية التي يتم إعدادها للمقارنة مع المؤسسات الأخرى من نفس الحجم والنشاط، أي أن المستخدم بإمكانه إجراء عملية المقارنة مباشرة دون إجراء تعديلات أو تغييرات على هذه القوائم، وذلك راجع لتوحيد أسس وطرق المعالجات المحاسبية، حيث يعتبر غالبية المستجوبين بنسبة 80 % على أن المعلومة المالية تتوفر على خاصية القابلية للمقارنة، في حين يرى 20 % من إجمالي أفراد العينة عكس ذلك،والجدول التالي يلخص النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم (3-25): يوضح آراء أفراد العينة حول قابلية المعلومة للمقارنة

البيان	النسبة	التكرار
نعم	%80	32
لا	%20	08
المجموع	%100	40

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نتائج SPSS18.

ويمكن تمثيل الجدول بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (3-24): توزيع نسب آراء أفراد العينة حول قابلية المعلومة للمقارنة

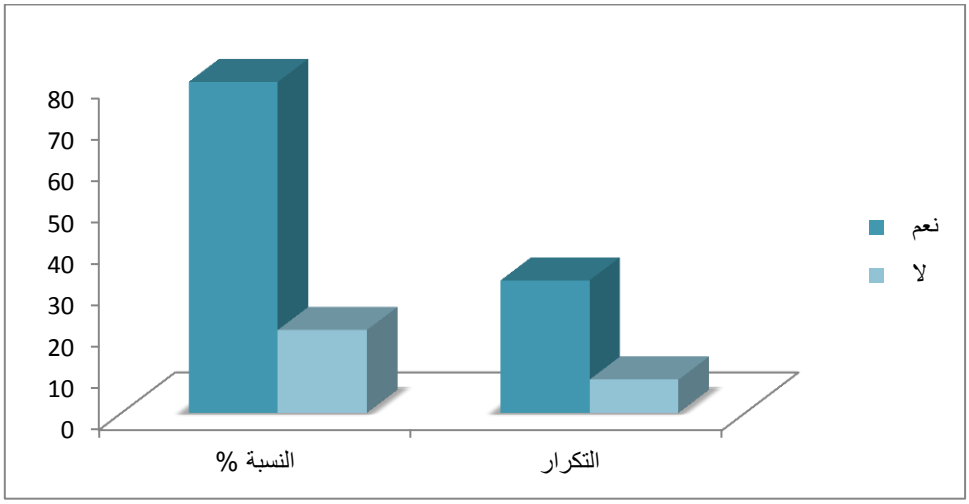

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (3-25).

من خلال هذا المحور نستخلص أن النظام المحاسبي المالي ساهم في تفعيل الممارسة المحاسبية، وذلك من خلال إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة والأداء، وكذا إعطاء معلومات صحيحة وكافية، موثوق فيها، شفافة وقابلة للمقارنة، تسمح لمختلف المستخدمين بفهم أحسن لاتخاد القرارات المناسبة، كما أن استخدام الإعلام الآلي يعتبر آداة مساعدة على الجودة في معالجة وعرض المعلومات المالية.

خلاصة الفصل

من خلال هذه الدراسة الميدانية نستخلص ما يلي:

❖ لقد كان الإصلاح المحاسبي في الجزائر حتمية أملتها التطورات الاقتصادية على الصعيد المحلي والدولي وهذا راجع لجملة من العوامل والأسباب التي أدت إلى تبني الدولة الجزائرية لنظام محاسبي مالي يعوض المخطط المحاسبي الوطني الذي كان ينظم وظيفة المحاسبة في بلادنا.

❖ ضعف فعالية أصحاب المهنة المحاسبية حيال القضايا المصيرية المتعلقة بمهنة المحاسبة أو المرتبطة بها، وتباعدهم الشبه الكلي عن مسار التوحيد، مما ترك المجال واسعا أمام انفراد الإدارة به.

❖ النظام المحاسبي المالي لم يحضى بفترة كافية للتحضير لتطبيقه، من قبل المنظمات المهنية والمؤسسات الاقتصادية والمتعاملين الاقتصاديين.

❖ من خلال نتائج استطلاع آراء المهنيين على اعتبار أن المعلومات المالية الناتجة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي تعبر أكثر عن الواقع الاقتصادي للمؤسسات، فكانت أغلبية المستجوبين تجيب بنعم، وذلك لاعتبارها ملائمة لقياس الأداء وذات موثوقية.

❖ في تقييم مستوى الشفافية في المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي المالي، كان هناك إجماع بأن المستوى مقبول، وذلك لاعتبار القوائم المالية متكاملة ومترابطة، وكذا لحجم التفاصيل والشروحات المتضمنة في الملاحق.

خاتمة

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأثره على تفعيل الإفصاح المحاسبي المالي، معالجة إشكالية البحث التي تدور حول مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تفعيل الإفصاح المحاسبي المالي، ومن أجل ذلك قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال الجمع بين الدراسة النظرية من جهة والدراسة الميدانية من جهة أخرى، انطلاقا من فرضيات البحث باستخدام الأساليب المشار إليها في المقدمة.

إن المتغيرات المتتالية في الاقتصاد الدولي أجبرت العديد من الدول إدخال إصلاحات على مستوى اقتصادياتها، والجزائر كغيرها من هذه الدول باشرت في إصلاحات اقتصادية لتتماشى مع المتغيرات الدولية، فبعد أن تبنت العديد من الدول المعايير المحاسبية الدولية سعت الجزائر كذلك للأخذ بهذه المعايير، بهدف التوافق في مجال العمل المحاسبي.

ولقد استجابت الجزائر لهذه المستجدات الدولية باصدار القانون 11/07 المؤرخ في 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي (SCF)، الذي يتطلب تطبيقه جملة من الإجراءات والإصلاحات التي من شأنها أن تضمن الإنتقال الجيد والسلس من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، وتعتبر المؤسسة الاقتصادية الجزائرية المعني الأول بهذه الإصلاحات، لذلك فإن الأولوية لاتكمن في تغيير المرجعية المحاسبية بقدر ما تكمن في التحكم في تسيير وتنظيم الاقتصاد وتعديل القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي والتجاري، وبعده يأتي تغيير النظام المحاسبي كنتيجة حتمية وكلبنة أخيرة في بناء اقتصاد عصري تلعب المعلومة المالية دورا أساسيا، كما هو الحال في الاقتصاديات المتقدمة.

نتـائـج الـدراسـة

وانطلاقا من طريقة المعالجة التي اعتمدنا في الدراسة النظرية والتطبيقية توصلنا إلى عدد من النتائج، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ❖ الإصلاح المحاسبي في الجزائر ضرورة يقتضيها تطور الوضع الاقتصادي، ومحاولة الإنتقال من حالة الجمود إلى حالة الحراك.

❖ ضرورة تكييف برامج التكوين لتأهيل المحاسب حتى يستطيع تطبيق النظام المحاسبي المالي، وكذا تنظيم ندوات للتشاور حول كيفية تطبيق هذا النظام.

❖ ضعف استعداد معظم المؤسسات الاقتصادية لتطبيق النظام المحاسبي المالي، نتيجة لغياب الوعي المحاسبي.

❖ ساهم النظام المحاسبي المالي بشكل فعال في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي المالي، وذلك راجع لشكل ومحتوى القوائم المالية وكذا حجم التفاصيل والإيضاحات ضمن الملاحق، بالإضافة إلى قابلية المعلومات للمقارنة.

نتـائج اختبـار الفـرضيـات

ومن خلال طريقة معالجتنا للموضوع والتي اعتمدنا خلالها على الدراسة النظرية والدراسة الميدانية بالاعتماد على الاستبانة، توصلنا أثناء اختبار الفرضيات إلى ما يلي:

❖ من خلال عرض النظام المحاسبي المالي، تبين أن الإصلاح المحاسبي في الجزائر يهدف إلى تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر من الممارسات الدولية، من خلال تبني المعايير المحاسبية الدولية، أين يلاحظ أن النظام المحاسبي المالي التزم بالمعايير المحاسبية الدولية، وهذا ما يتوافق مع مضمون الفرضية الأولى.

❖ أجمع جل المستجوبين على أن المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لازالت غير قادرة على التعامل مع (SCF)، وهذا مايتعارض مع مضمون الفرضية الثانية على أن المؤسسات الجزائرية استعدت جيدا لتطبيق النظام المحاسبي المالي.

❖ من خلال عرض القوائم المالية التي أقرها النظام المحاسبي المالي، تبين أن هذه القوائم المالية تستجيب للمعايير المحاسبية الدولية، أين يلاحظ أن النظام المحاسبي المالي التزم بهذه المعايير لتلبية الاحتياجات المختلفة لمستعملي القوائم المالية، وهذا ما يتوافق مع مضمون الفرضية الثالثة.

❖ أكـد غالبـية المستجوبين أن النظام المحاسبي المالي ساهم بشكل فعال في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي من خلال شكل ومحتوى القوائم المالية، وكذا حجم الإيضاحات والتفاصيل ضمن الملاحق، بالإضافة إلى قابلية المعلومات للمقارنة، وهذا ما يتوافق مع مضمون الفرضية الرابعة.

الاقتـراحـات

نحاول فيمايلي أن نورد أهم التوصيات والإقتراحات التي نرى أنها ضرورية لتطوير المهنة المحاسبية في الجزائر في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، والتوجه نحو تبني المعايير المحاسبية الدولية:

- ❖ تشخيص الصعوبات وإيجاد الحلول لها لمستخدمي النظام المحاسبي المالي بالجزائر بعد أربع سنوات من التطبيق ضرورة حتمية، لضمان ممارسة المهنة المحاسبية وفق المستجدات والتحولات الاقتصادية الراهنة.
- ❖ التكفل بتكوين كل من الإطارات والمختصين، الأكاديميين والمهنيين المهتمين بمجال المحاسبة.
- ❖ توضيح مختلف معالم النظام المحاسبي المالي، من خلال تنظيم الملتقيات والمنتديات والورشات وتحديد مختلف التشريعات والتنظيمات التي تتعلق بهذا القانون.
- ❖ الإنخراط في البرامج التي تنظمها الجمعيات المحاسبية الدولية.
- ❖ التحديث المستمر لنظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات وفقا لمتطلبات بيئة الأعمال.
- ❖ تبني مختلف التقنيات الحديثة من تكنلوجيات، برمجيات ومعدات.
- ❖ ضرورة تكثيف الأبحاث في مجال المحاسبة على مستوى مخابر البحث العلمي في الجامعات.
- ❖ إدخال مفهوم التكوين المتواصل والتأهيل على منظومة التعليم، والتكوين المتواصل.

آفـاق الـدراسـة

لقد تناولنا من خلال هذا البحث، موضوع الإصلاح المحاسبي في الجزائر ومدى مساهمته في تفعيل الإفصاح المحاسبي المالي، باعتباره الهدف المنشود من الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر مؤخرا. وبذلك لم نتطرق إلى:

- ❖ دور النظام المحاسبي المالي في دعم حوكمة الشركات في الجزائر؛
- ❖ مدى إنعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية؛
- ❖ تأثير التوافق بين عملية الإصلاح المحاسبي وتطبيق مبادئ الحوكمة على جودة الإفصاح المحاسبي المالي.

وبالتالي فهذه المواضيع محل ينبغي أن تحظى بالدراسة.

ملخص

قامت الجزائر باعتماد نظام محاسبي مالي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها، حيث تسعى الجزائر من خلال تبنيها لهذا النظام إلى تقريب وتوحيد اللغة المحاسبية، وإعطاء قراءة موحدة للقوائم المالية وذلك لتعزيز الثقة والشفافية في المعلومات المقدمة.

أثبتت هذه الدراسة أن تطبيق أحكام النظام المحاسبي المالي (SCF) ينعكس إيجابا على جودة المعلومات المالية والتي تساعد على قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية، وكذا توفرها على مستوى عالي من الشفافية.

الكلمات المفتاحية: المعايير المحاسبية الدولية، التوافق المحاسبي الدولي، الإصلاح المحاسبي، النظام المحاسبي المالي، المعلومات المالية، الإفصاح المحاسبي.

Résumé

Notre recherche consiste sur l'étude de l'impact du reforme comptable en Algérie et sur l'efficacité du système de divulgation de l'information financière.

Nous commençant notre recherche par l'étude des normes comptables internationales et son impact sur la normalisation en Algérie, Puis nous avons analysés le système comptable financier et le changement réalisés.

Afin de concrétiser notre recherche nous avons élaboré un questionnaire pour toucher le plus grand nombres des praticiens de la comptabilité en Algérie.

D'après notre étude nous avons conclus que l'application du SCF a un impact positif dans l'application comptable dans les entreprises économiques en Algérie.

Mots clés :

- Les normes Comptables internationales ;
- L'harmonisation comptable internationale ;
- Le reforme comptable ;
- Système comptable financier ;
- L'information financière ;
- La divulgation comptable.

الملحق رقم (3): رسالة واستمارة الاستبيان باللغتين العربية والفرنسية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة جيجل

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة

تحية طيبة وبعد؛

في إطار التحضير لمذكرة التخرج التي تندرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر، نقوم بإعداد بحث تحت عنوان "**الاصلاح المحاسبي في الجزائر و أثره على تفعيل الافصاح المحاسبي المالي**"، نضع بين أيديكم هذا الاستبيان بهدف الحصول على آرائكم فيما يتضمنه من أسئلة.

ونظرا لأهمية هذه الدراسة نرجو منكم الإجابة على هذه الأسئلة، ونؤكد لكم بأن جميع المعلومات التي سيتم الحصول عليها من قبلكم ستعامل بسرية تامة، ولن تستعمل إلاالأغراض البحث العلمي.

وفي الأخير تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام .

الطالبين:

- دغاب خليل
- محصول مراد

استمارةاستبيان

1. الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐
2. المهنة/الوظيفة: ..... المكان .....
3. الخبرة المهنية: أقل من 5 سنوات ☐ن 5 إلى 10 سنوات ☐أكثر من 10 سنوات ☐
4. المؤسسة .....

المحور الأول: أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر

5. هل أنت على إطلاع بالمعايير المحاسبية الدولية ؟ نعم ☐ لا ☐
6. هل ترى ضرورة اصلاح النظام المحاسبي في الجزائر ؟ نعم ☐ لا ☐
7. هل أنت مقتنع بهذه الاصلاحات ؟ نعم ☐ لا ☐

المحور الثاني: تكوين وتأهيل المحاسب

8. هل تعتقد أنه من الصعب على المحاسب التخلي على الممارسات المحاسبية التي كانت سائدة وفق المخطط المحاسبي الوطني ؟ نعم ☐ لا ☐
9. هل تعتقد أن المحاسب بخبرته الحالية قادر على تطبيق النظام المحاسبي المالي ؟

نعم ☐ لا ☐

10. هل أنت مع فكرة إعادة تكوين المحاسب ؟ نعم ☐ لا ☐
11. هل تابعت دورات تكوين على النظام المحاسبي المالي ؟ نعم ☐ لا ☐
12. هل حضرت ندوات للتشاور حول كيفية تطبيق هذا النظام ؟ نعم ☐ لا ☐
13. هل واجهتك مشاكل في تطبيق النظام المحاسبي المالي ؟ نعم ☐ لا ☐

المحور الثالث: مدى استجابة المؤسسة الجزائرية للإصلاح المحاسبي

14. هل ترى أن الفترة بين صدور النظام المحاسبي المالي وتاريخ إلزامية تطبيقه، كافية لتأهيل المؤسسة لتطبيق هذا النظام ؟ نعم ☐ لا ☐

15. هل ترى أن المؤسسة الجزائرية استعدت جيدا لتطبيق هذا النظام ؟ نعم ☐ لا ☐

16. هل هناك برامج تكوين على مستوى المؤسسة بصفة دورية ؟ نعم ☐ لا ☐

17. هل اعترض تطبيق مؤسستكم للنظام المحاسبي المالي مشاكل معينة ؟ نعم ☐ لا ☐

المحور الرابع: الممارسة المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي

18. هل ترى أن النظام المحاسبي المالي ساهم في تفعيل الممارسة المحاسبية ؟ نعم ☐ لا ☐

19. هل القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تعبّر أكثر عن الوضعية المالية للمؤسسة ؟ نعم ☐ لا ☐

20. هل ترى أن المعلومات المالية الناتجة عن ممارسات النظام المحاسبي المالي ملائمة لقياس أداء المؤسسة ؟ نعم ☐ لا ☐

21. هل ترى أن تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي يساعد على انتاج معلومات موثوق فيها؟

نعم ☐ لا ☐

22. هل ترى بأن المعلومات المقدمة تفيد في اتخاذ القرار؟

نعم ☐ لا ☐

23 . هل يتم استعمال الإعلام الآلي في معالجة وعرض المعلومات المالية ؟

نعم ☐ لا ☐

24. هل يتم اعطاء أهمية لنوع مستخدمي المعلومات المالية عند اعداد القوائم المالية ؟

نعم ☐ لا ☐

25. هل القوائم المالية التي يتم إعدادها تسمح بإجراء مقارنات مع القوائم المالية للمؤسسات الأخرى؟ نعم ☐ لا ☐

الملحق رقم (1): قائمة لبعض معايير المحاسبة الدولية السارية التطبيق

المعيار	الوصف	الهدف	مجال التطبيق
معيار 1	عرض القوائم المالية	إن الهدف من هذا المعيار بيان أساس عرض البيانات المالية لأغراض العامة لضمان إمكانية مقارنتها مع البيانات المالية الخاصة بالمنشأة للفترات السابقة و البيانات المالية للمنشات الأخرى.	– يجب تطبيق هذا المعيار في عرض البيانات المالية المعدة والمعروضة بموجب معايير المحاسبة الدولية. – نطبق هذا المعيار علي كافة أنواع المنشآت بما في ذلك البنوك و شركات التأمين.
معيار 2	المخزون	يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للمخزون حسب نظام التكلفة التاريخية. ولتحديد قيمة تكلفة المخزون التي يعترفا بها فيما بعد كمصروف تكلفة التي تستخدم لتحديد تكاليف المخزون.	يجب أن يطبق المعيار في البيانات المالية المعدة حسب نظام التكلفة التاريخية للمحاسبة عن المخزون فيما عدا: – عمليات تشغيل ناتجة عن عقود الإنشاءات. – الأدوات المالية. – المخزون من الدواجن و المواشي والدواب، المنتجات الزراعية، و المعادن الخام في حالة.
معيار 8	صافي الربح أو الخسارة للفترة.	يهدف هذا المعيار إلى وصف التبويب والإفصاح والمعالجة المحاسبية لبعض البنود في قائمة الدخل من أجل أن تقوم كافة المنشآت بإعداد وعرض قائمة الدخل على أسس منسقة وهذا يساعد المنشآت على مقارنة	يجب تطبيق هذا المعيار في عرض الأرباح والخسائر من الأنشطة الاعتيادية والبنود غير العادية في قائمة الدخل وفي المحاسبة عن التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء الجوهرية والتغيرات في السياسات المحاسبية.

		قوائمها المالية مع تلك الخاصة بالفترات السابقة ومع البيانات المالية للمنشات الأخرى .	من بين ما يتناوله هذا المعيار الإفصاح عن بعض بنود صافي الربح أو الخسارة للفترة. ويجرى هذا الإفصاح بالإضافة إلى أي من متطلبات الإفصاح حسب معايير المحاسبة الدولية بما فيها المعيار المحاسبي الدولي الخامس والخاص بالمعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية.
10 معيار	الأحـــــداث اللاحقـــــة للميزانيـــــة العمومية	هدف هذا المعيار هو وصف : – متـى يجـب علـي المنشـأة تعـديل البيانـات الماليـة للأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية – الإفصاحات التي يجب علي المنشأة إعطاءها عن تـاريخ المصـادقة علـي البيانـات الماليـة المصـدرة، وعـن الأحداث بعد تاريخ الميزانية العمومية .	يجب تطبـق هذا المعيـار فـي المحاسبة علـى لإفصـاح عـن الأحداث بعد تاريخ الميزانية العمومية.

11 معيار	عقـــــــود المقاولات	يهـدف هـذا المعيـار إلـي توصـيف المعالجـة المحاسـبية المناسبة لإيرادات وتكاليف عقود المقاولات ، ونظرا لطبيعة أعمـال مقـاولات فـان تـاريخ بـدأ تنفيـذ العقـد وتـاريخ إتمامـه يقعـان عـادة علـي سـنوات ماليـة مختلفـة، وعلـي ذلـك فـان النقطـة الأساسية فـي المحاسبة علـي عقود المقاولات تتمثل في كيفية توزيع إيرادات وتكاليف العقد علي السنوات التي تم خلالها انجاز العقد.	يجب تطبيق هذا المعيار مند المحاسبة علي عقود المقاولات بالبيانات المالية لشركات المقاولات.
12 معيار	ضـــــــرائب الدخل	يهـدف هـذا المعيـار إلـي وصـف المعالجـة المحاسـبية لضـرائب الـدخل والمسـألة الأساسـية فـي ذلـك هـي تـتم المحاسبة عن التبعات الجارية والمستقبلية للضريبة ل: – الاسترداد المستقبلي للمبالغ المسجلة كموجودات – العمليات و الأحداث الأخرى للفترة الجارية المعترف بها للبيانات المالية للمنشأة.	يطبق هذا المعيار في المحاسبة عن ضرائب الدخل. كما أن لغايـات هـذا المعيـار تضـم ضـرائب الـدخل جميـع الضـرائب المحليـة و الأجنبيـة المفروضـة علـي الأربـاح الخاضـعة للضريبة كما تشمل ضرائب الدخل مثل الضرائب المستقطعة والواجب سدادها من قبل المنشآت التابعة والزميلة والمشاريع المشتركة عند قيامها بتوزيعات الأرباح للمنشأة معدة التقرير.
14 معيار	التقـــــارير القطاعية	- إن هدف هذا المعيار وضع مبادئ لتقديم التقارير حـول المعلومـات الماليـة حسـب القطـاع، معلومـات حول مختلف أنواع المنتجات والخدمات التي تنتجها المنشأة ومختلف المناطق الجغرافية التي تعمل بها	– يجب أن يطبق هذا المعيار في المجموعات الكاملة للقوائم المالية المنشورة التي تمتثل لمعايير المحاسبة الدولية. – يجب أن يطبق هذا المعيار علي المنشآت التي يتم تداول أوراقهـا الماليـة الخاصـة بحقـوق الملكيـة أو الـديون مـن قبـل

		لمساعدة مستخدمي القوائم المالية فيما يلي: - فهم أفضل للأداء السابق للمنشأة . - تقييم أفضل لمخاطر و عوائد المنشأة. - تكوين أحكام حول المنشأة ككل مدعومة بشكل أفضل بالمعلومات.	الجمهور، وكذلك المنشآت التي هي في مرحلة إصدار أوراق مالية خاصة بحقوق الملكية أو الديون في الأسواق العمة للأوراق المالية. إذا كانت الشركة التابعة نفسها.
معيار 15	المعلومات المتعلقة بآثار تغير الأسعار	إن هدف هذا المعيار هو عرض المعلومات المتعلقة بآثار التغير في الأسعار بالنسبة للوحدات الاقتصادية الأخرى وذلك تشجيعا لجعل القوائم المنشورة أكثر فائدة، بتقديم القوائم المالية الموحدة.	– يجب تطبيق هذا المعيار عند إظهار أثر تغيرات الأسعار علي المقاييس المستخدمة لتحديد نتائج أعمال المنشأة ومركزها المالي. – يتم تطبيق هذا المعيار علي المنشآت التي تعتبر المستويات التي تحققها من الإيرادات، الأرباح، الأصول وحجم العمالة كبيرة نسبيا وذلك في ضوء البيئة الاقتصادية التي تمارس فيها أنشطتها – لا يطبق هذا المعيار علي الشركة التابعة التي تمارس نشاطها في نفس بلد الشركة الأم إذا كانت الأخيرة تقوم بإعداد معلومات مالية موحدة طبقا لمقتضيات هذا المعيار. أما إذا كانت الشركة التابعة تعمل في بلد آخر غير بلد الشركة الأم فان هذا المعيار يعتبر واجب التطبيق عندما

			يكون المتعارف عليه في بلد الشركة التابعة تقديم معلومات مماثلة بواسطة المشروعات ذات الأهمية الاقتصادية في ذلك البلد.
معيـــار 16	الممتلكـــات والتجهيـــزات والمعدات	يهـدف هـذا المعيـار إلـي وصـفا المعالجـة المحاسـبية للممتلكات والتجهيزات والمعدات. وتتمثل القضايا الرئيسية للمحاسبة عن الممتلكات والتجهيزات والمعدات في توقيت الاعتـراف بالأصـل وتحديـد قيمتـه المسـجلة ونفقـات الاستهلاك المتعلقة به الواجبة التسجيل والتحديد.	* يطبـق هـذا المعيـار فـي المحاسـبة عـن الممتلكـات والتجهيزات والمعدات عدا تلك الحالات التي يشترط أو يسمح فيها معيار محاسبي دولي آخر بمعالجة محاسبية مختلفة. * لا يطبق هذا المعيار علي : – الغابات وما شابهها من الموارد الطبيعية المتجددة. – حقوق التعدين، استكشاف واستخراج المعادن والنفط والغاز الطبيعي و ما شابهها من الموارد غير المتجددة.
معيـــار 17	عقود الإيجار	هـدف هـذا المعيـار أن يبـين للمسـتأجرين والمـؤجرين السياسات والإفصاحات المحاسبية المناسبة لتطبيقها فيما يتعلق بعقود الإيجار التمويلي و التشغيلي.	يجب تطبيق هذا المعيار في المحاسبة علي كافة عقود الإيجار عدا – اتفاقيات الإيجار لاستكشاف أو استخدام الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز الطبيعي والأخشاب والمعادن والحقوق الأخرى المتعلقة بالمعادن. – الأفلام السينمائية و تسجيلات الفيديو والمسرحيات والمخطوطات والبراءات وحقوق النشر والتأليف.

معيـــار 19	تكلفة منافع الموظفين	هدف هذا المعيار تبيين المحاسبة و الإفصاح الخاصة بمنافع الموظفين، و يتطلب المعيار أن تقوم المنشأة بالاعتراف ب: – التزام عليها عند قيام موظف بتقديم خدمة لها نتيجة المنافع التي ستقوم بدفعها لهم في المستقبل. – الأعباء المترتب عليها نتيجة المنافع الاقتصادية الناجمة من خدمة قدمها الموظف مقابل منافع الموظفين.	– يجب أن يقوم صاحب العمل بتطبيق هذا المعيار علي منافع الموظفين. – لا يتناول هذا المعيار تقديم حسب خطط منافع الموظفين (أنظر المعيار 26 المحاسبة وتقديم التقارير حسب خطط المنافع.). – ينطبق هذا المعيار علي كافة الموظفين.
معيار 20	المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدة الحكومية	إن هدف هذا المعيار يكمن في المحاسبة عن المنح والمساعدات الحكومية وكيفية الإفصاح عنها.	* يجب تطبيق هذا المعيار للمحاسبة و الإفصاح عن المنح الحكومية والإفصاح عن أشكال أخري من المساعدات الحكومية. * لا يتناول هذا المعيار . – المشاكل الخاصة الناتجة عن محاسبة المنح الحكومية في البيانات المالية التي تعكس آثار تغيرا لأسعار. – المساعدات الحكومية المقدمة للمنشأة في شكل منافع

			متاحة عند احتساب الدخل الخاضع للضريبة أو التي تكون محددة أو تقتصر علي أساس الضريبة المستحقة.
معيار 21	آثـار التغيـر فـي أسـعار صـــــرف العمـــــلات الأجنبية	يمكن أن تقوم المنشأة بنشاطات أجنبية بطريقتين. حيث يمكن أن يكون لها معاملات بعملات أجنبية أو يكون لها عمليات أجنبية. و من أجل شمول المعاملات بالعملات الأجنبية والعمليات الأجنبية في القوائم المالية للمنشأة، فانه يجب التعبير عن المعاملات بعملة المنشأة معدة التقرير، كما يجب ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية إلى عملة المنشأة معدة التقرير.	* يجب أن يطبق هذا المعيار في: – المحاسبة عن المعاملات بالعملات الأجنبية. – ترجمة القائم المالية للعمليات الأجنبية المشمولة في القوائم المالية للمنشأة بواسطة التوحيد أو التوحيد النسبي أو بطريقة الملكية. * لا يحدد هذا المعيار على المؤسسة علي التي يجب أن تعرض بها قوائمها المالية ولكن تستخدم عادة عملة البلد الذي تقيم فيه.
معيار 22	انـــــدماج المشروعات	يهدف هذا المعيار إلي وصيف المعالجة المحاسبية لعمليات اندماج المشروعات.	– يجب تطبيق هذا المعيار عند المحاسبة علي اندماج المشروعات. – قد يتم تنفيذ عملية الاندماج بأكثر من وسيلة وذلك راجع لأسباب قانونية أو ضريبية أو غيرها. – قد تتم عملية الدمج عن طريق شراء صافي موجودات شركة أخري بما في ذلك الشهرة .

معيار 24	الإفصاح عن الأطـــــراف ذات العلاقة	يكمن هدف هذا المعيار في محاولة تحديد والإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة، ومحاسبة المعاملات التي تربط بين المنشأة والأطراف.	* يجب تطبق هذا المعيار علي التعامل مع الأطراف ذات العلاقة وفي المعاملات بين المنشأة معدة التقارير والأطراف ذات العلاقة بها.وتنطبق متطلبات هذا المعيار علي البيانات المالية لكل منشأة معدة للتقارير. * يتناول هذا المعيار فقط العلاقات بين الأطراف ذات العلاقة الموصوفة : – المنشآت التي تتحكم أو يتحكم بها، مباشرة أو غير مباشرة من خلال وسيط أو أكثر، أو تحت سيطرة مشتركة مع المنشأة معدة التقارير (وهذا يضم الشركات القابضة والشركات التابعة والشركات الزميلة لها"يشرحها المعيار 28"). – الأفراد الذين يملكون بشكل مباشر أو غير مباشر حق التصويت في المنشأة معدة التقارير، مثل الموظفين الإداريين
معيار 25	المحاســـبة عـــــن الاستثمارات	يهدف هذا المعيار، المحاسبة عن الاستثمارات التي تمتلكها المنشأة في مركز نشاطها. وليس محاسبة الاستثمارات في شركات زميلة أو شركات تابعة أو مشروعات مشتركة.	– يجب تطبيق هذا المعيار لغرض المحاسبة و الإفصاح عن الاستثمارات. – يجب على كافة الشركات معالجة الاستثمارات محاسبيا ويستثني من ذلك شركات الاستثمارات المتخصصة .

معيار 26	المحاســـبة والتقرير عن بـرامج منـافع التعاقد	إن هدف هذا المعيار هو المحاسبة والتقرير عن برنـامج منـافع التقاعد لكافـة المشـاركين كمجموعـة، ولا يتعامـل مـع التقارير للأفراد المشاركين حول حقوقهم من منافع التقاعد.	– يجب أن يطبق هذا المعيار عن برنـامج منـافع التقاعد حيث تعد مثل هذه التقارير. – يتعامل هذا المعيار مع المحاسبة والتقرير عن البرامج لكافـة المشـاركين كمجموعـة ولا يتعامـل مـع التقـارير للأفـراد المشاركين حول حقوقهم من منافع التقاعد. تكون شركة التأمين هي المسؤول الوحيد عن التزام منفعة التقاعد.
معيار 27	القوائم المالية الموحـــــدة والمحاســـبة عـــــــن الاســتثمارات فـي المنشـآت التابعة	إن هـدف هـذا المعيـار هـو توضـيح و تبيـان كيفيـة إعـداد البيانات المالية الموحدة كجزء من البيانات المالية التي ورد ذكرها في مقدمة المعايير المحاسبية الدولية، و علي ذلك فـان البيانـات الماليـة الموحدة يجب إعدادها وفقا للمعايير المحاسبة الدولية.	– يجـب تطبيـق هـذا المعيـار عنـد إعداد وعـرض البيانـات الماليـة الموحدة لمجموعـة المنشـآت الخاضـعة لسـيطرة شـركة قابضة. – يجـب تطبيـق هـذا المعيـار أيضـا فـي المحاسـبة علـي الاسـتثمارات فـي الشـركات القابضـة لغـرض إعـداد البيانـات المالية الخاصة بالشركة القابضة.
معيار 28	المحاســـبة عـــــــن الاســتثمارات	إن هدف هذا المعيار هو كيفية محاسبة الاستثمارات في الشركات الزميلـة التـي يكـون للمنشـأة معـدة التقـارير تـأثير فعـال بالمسـاهمة فـي وضـع السياسـات الماليـة والتشـغيلية	– يجـب تطبيـق هـذا المعيـار عنـد المحاسـبة مـن جانـب المستثمر عن الاستثمارات في شركات زميلة. – يحل هذا المعيار محل المعيار المحاسبي الدولي الثالث

	في المنشآت الزميلة	للشركة .	"البيانات المالية الموحدة" وذلك فيما يتعلق بالمحاسبة عن الاستثمارات في شركات زميلة.
معيار 29	التقرير المالي في اقتصاديات التضخم الجامح	يهدف إلى اعتبار ظاهرة التضخم والسعي إلى إيجاد مقياس ياخد بعين الاعتبار هده الظاهرة.	يجب تطبيق هذا المعيار علي البيانات المالية الأساسية بما في ذلك البيانات المالية الموحدة لأي منشأة تقدم تقاريرها بعملة اقتصاد ذو معدل تضخم مرتفع.
معيار 30	الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة	إن هدف هذا المعيار هو حصول مستخدمو البيانات المالية للبنوك علي معلومات ملائمة وموثوقة وقابلة للمقارنة وذلك لمساعدتهم في تقييم أداء البنك ومركزه المالي بالإضافة إلي مساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية . كما يوضح هذا المعيار معلومات تساعد علي فهم أنشطة البنوك	– يجب تطبيق هذا المعيار عند إعداد البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المماثلة. حيث يكون النشاط الرئيسي لهذه المؤسسات هو قبول الودائع والاقتراض بهدف الإقراض و الاستثمار وهي في نطاق التشريعات البنكية أو التشريعات المشابهة. – يعتبر هذا المعيار مكملا للمعايير المحاسبية الدولية الأخرى التي تنطبق علي البنوك إلا إذا نص بصراحة علي استثناء البنوك من تطبيق أحد المعايير.
معيار 31	التقرير المالي عن	إن هدف هذا المعيار هو محاولة شرح و كيفية الإفصاح عن الحصص في المشروعات المشتركة مع منشآت أخرى	يجب تطبيق هذا المعيار عند المحاسبة عن الحقوق في المشروعات المشتركة والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات

	الحصص في المشــروعات المشتركة	في التقرير المالي للمنشأة معدة التقرير.	والمصــروفات والإيــرادات فــي البيانــات الماليــة الخاصــة بالمشتركين والمستثمرين بغض النظر عن الهياكل والأشكال التي بموجبها تمت أنشطة المشروع المشترك.
معيار 33	ربحية السهم	يهدف هذا المعيار إلى وصف مبادئ تحديد و عرض ربحية السهم الذي سوف يحسن مقارنات الأداء فيما بين المنشآت المختلفة في نفس الفترة وفيما بين الفقرات المحاسبية المختلفة لنفس المنشأة.	– يجب تطبيق هذا المعيار للمنشآت التي تتداول أسهمها العادية أو أسهمها العادية المحتملة وكذلك بواسطة المنشآت التي هي في طور إصدار أسهم عادية أو أسهم عادية محتملة في الأسواق المالية. – عند عرض كل البيانات المالية الخاصة بالشركة القابضة والبيانات المالية (الموحدة) فان المعلومات المطلوبة بموجب هذا المعيار تحتاج إلي عرض فقط علي أساس المعلومات المجمعة.
معيــــار 36	تــدني قيمــة الأصول	الهدف هو إعداد قاعدة مفصلة للتطبيق الفعلي لمبدأ الحيطة والحذر وإظهار القيمة الفعلية للأصول.	– الأصول الثابتة المادية و الغير مادية الغير مقيمة بالقيمة العادلة مثل: الأملاك المستأجرة. – الفروع الغير مجمعة.

معيار37	المخصصات ، المطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة	هدف هذا المعيار ضمان مقاييس الاعتراف وأسس الاعتراف المناسبة علي المخصصات والمطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة، وأن يتم الإفصاح عن معلومات كافية في إيضاحات البيانات المالية لتمكين المستخدمين من فهم طبيعتها وتوقيتها ومبلغها.	يجب أن يطبق هذا المعيار في جميع المنشآت في محاسبة المخصصات والمطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة، فيما عدا: – تلك الناجمة من الأدوات المالية المسجلة بمقدار قيمتها. – تلك الناجمة من العقود المنفذة، باستثناء العقود المثقلة بالأعباء – تلك الناشئة في منشآت التأمين من العقود مع حملة البوالص. – تلك التي يغطيها معيار محاسبة دولي آخر.
معيار 38	الاستخدامات الثابتة الغير مادية	– إعداد مختلف قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للاستخدامات الثابتة المعنوية – إعادة تقييم الموجودات المقيمة بالتكلفة التاريخية	.تخص كل الاستخدامات عدا ما يلي : – الأصول المالية المتعلقة ب المعيار 39 – ميدان المقالع والمناجم.

معيـــار 40	العقـــــارات الاستثمارية	هدف هذا المعيار هو وصف المعالجة المحاسبية للعقارات الاستثمارية ومتطلبات الإفصاح ذات العلاقة المتعدية الأطراف.	– يجب تطبيق هذا المعيار عند الاعتراف والقياس والإفصاح للعقارات الاستثمارية . – يتعامل هذا المعيار مع القياس للعقار الاستثماري في البيانات المالية للمستأجر المحتفظ به حسب عقد إيجار تمويلي ومع القياس في البيانات المالية للمؤجر للعقار الاستثماري المؤجر حسب عقد إيجار تشغيلي.

الملحق رقم (2): الكشوف المالية

الميزانية

السنة المالية المقفلة في .....

الأصل المالي	ملاحظة	N إجمالي	N امتلاك رصيد	N صافي	N.1 صافي
<u>أصول مالية غير جارية</u>					
فارق بين الاقتناء-الحاصل الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات غير مادية					
تثبيتات مادية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات مادية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى و ديون دائنة مرتبطة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة عن الأصل المالي					
مجموع الأصل المالي غير الجاري					
<u>أصول مالية جارية</u>					
مخزونات ومستحقات					
ديون دائنة واستخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب وما شابهها					
ديون دائنة أخرى واستخدامات مماثلة					
الموجودات وما شابهها					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول المالية الجارية					
المجموع العام للأصول المالية					

الميزانية

السنة المالية المقفلة في .....

الخصوم المالية		N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات واحتياطات (احتياطات مجمدة (1)			
فوارق التقييم			
فارق المعادلة (1)			
نتيجة صافية / نتيجة صافية حصة المجمع (1)			
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المجمدة (1)			
حصة ذوي الأقلية			
المجموع 1			
الخصوم المالية غير الجارية			
قروض وديون مدينة مالية			
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)			
ديون مدينة أخرى غير جارية			
أرصدة وحواصل ثابتة سلفا			
مجموع الخصوم المالية غير الجارية (2)			
الخصوم المالية الجارية			
موردون و حسابات ملحقة			
ضرائب			
ديون مدينة أخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم المالية			

(1) لا يستعمل إلا في تقديم بيانات مالية مجمدة.

حســاب النتيـجـة
حسب كـل نـوع
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
تغير مخزونات المنتجات المصنعة والجاري تصنيعها			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1- إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
2- **استهلاك السنة المالية**			
3- قيمة الاستغلال المضافة (1-2)			
أعباء العاملين			
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة			
4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
الحواصل العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			
المخصصات للاهتلاكات والأرصدة			
استئناف عن خسائر القيمة والأرصدة			
5- النتيجة العملياتية			
الحواصل المالية			
الأعباء المالية			
6- النتيجة المالية			
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+7)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع حواصل الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية (حواصل) (يطلب بيانها)			
العناصر غير العادية (أعباء) (يطلب بيانها)			
9- النتيجة غير العادية			
10- النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11- النتيجة الصافية للمجموع المجمد (1)			
ومنها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجتمع (1)			

(1) تستعمل لتقديم البيانات المالية المجمدة وحدها

حساب النتيجة (حسب الوظيفة)

الفترة من ..... إلى .....

مثلا

	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
حواصل أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب النوع			
(مصاريف العاملين، المخصصات للاهتلاكات)			
الحواصل المالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
الحواصل غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوع موضع المعادلة في النتائج الصافية			
النتيجة الصافية للمجموع المجمد (1)			
منها حصة ذوي الأقلية			
حصة المجمع (1)			

(1) يستعمل لتقديم البيانات المالية المجمدة وحدها.

محتوى عناوين الميزانية

ميزانية الأصول

السنة المالية المقفلة في .....

	N إجمالي	N اهتلاكات / أرصدة
الأصول المثبتة (غير الجارية)		
فارق الشراء (ou goodwill)	207	2807-2907
التثبيتات غير المادية	20 (خارج 207)	280 (خارج 2807)
		290 (خارج 2907)
التثبيتات المادية	22/21 (خارج 222)	291-282-281
		292
	23	293
التثبيتات الجاري إنجازها		
التثبيتات المالية	265	
السندات الموضوعة موضع المعادلة-المؤسسات المشاركة	26 (خارج 265 و269)	
المساهمات الأخرى والديون الدائنة الملحقة	273/272/271	
السندات الأخرى المثبتة	276/275/274	
القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية		
مجموع الأصول المالية غير الجارية		
الأصول المالية الجارية		
المخزونات والجاري إنجازها	30 إلى 38	39
الديون الدائنة – الاستخدامات المماثلة		
الزبائن	41 (خارج 419)	491
المدينون الآخرون	409 مدين [44/43/42	
	(خارج 444 إلى 448)	
	45، 46، 486، 489]	
	444، 445، 447	
الضرائب	مدين 48	
الأصول المالية الجارية الأخرى	50 (خارج 509)	
الموجودات وما يماثلها	519 و غيرها من	
الأصول المالية الموظفة وغيرها من الأصول المالية الجارية	المدينين 51/ مدين 52/ 53، 54	59
أموال الخزينة		
مجموع الأصول المالية الجارية		
المجموع العام للأصول المالية		

محتوى عناوين الميزانية

ميزانية الخصوم المالية

السنة المالية المقفلة في .....

الخصوم المالية	N
رؤوس الأموال الخاصة	
رأس المال الصادر (أو حساب الاستغلال)	108-101
رأس المال غير المستعان به	109
العلاوات والاحتياطات (الاحتياطات المجمدة) (1)	104، 106
فارق إعادة التقييم	105
فارق المعادلة (1)	107
النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع) (1)	12
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد	11
حصة الشركة المجمدة (1)	
حصة ذوي الأقلية (1)	
المجموع 1	
الخصوم المالية الجارية	
القروض والديون المالية	16، 17
الضرائب (المؤجلة و المرصود لها)	134، 155
الديون الأخرى غير الجارية	229
الأرصدة والحواصل المدرجة في الحسابات سلفا	15 (خارج 155) 131، 132
مجموع الخصوم المالية غير الجارية (2)	
الخصوم المالية الجارية	
الموردون والحسابات الملحقة	40 (خارج 409)
الضرائب	اعتماد 444، 445، 447
الديون المدينة الأخرى	419،509 اعتماد [42،43،44 (خارج 444 إلى 447)]
خصوم	45، 46، 48
أموال الخزينة	519 و غيرها، اعتماد 51، اعتماد 52
مجموع الخصوم المالية الجارية (3)	
المجموع العام للخصوم المالية	

(1) لا يستعمل إلا في تقديم البيانات المالية المجمدة.

محتوى عناوين حساب النتيجة
حساب النتيجة (حسب النوع)
الفترة من ..... إلى .....

	N
المبيعات والحواصل الملحقة	70
تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والجاري تصنيعها	71
الإنتاج المثبت	72
إعانات الاستغلال	74
1- إنتاج السنة المالية	
المشتريات المستهلكة	60
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	61 و 62
2- استهلاك السنة المالية	
3- قيمة الاستغلال المضافة (1-2)	
أعباء العاملين	63
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	64
4- إجمالي فائض الاستغلال	
الحواصل العملياتية الأخرى	75
الأعباء العملياتية الأخرى	65
المخصصات للاهتلاكات والأرصدة وخسارة القيمة	68
استئناف على خسائر القيمة والأرصدة	78
5- النتيجة العملياتية	
الحواصل المالية	76
الأعباء المالية	66
6- النتيجة المالية	
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	695 و 698
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	692 و 693
مجموع حواصل الأنشطة العادية	
مجموع أعباء الأنشطة العادية	
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية	
9- النتيجة غير العادية	
10- صافي نتيجة السنة المالية	
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية (1)	
11- صافي نتيجة المجموع المجمد (1)	
و منها حصة ذوي الأقلية	
حصة المجمع (1)	

(1) لا يستعمل إلا في تقديم البيانات المالية المجمدة.

جدول تدفقات أموال الخزينة
(الطريقة المباشرة)
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين والعاملين			
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مادية أو غير مادية			
التحصيلات عن عمليات بيع تثبيتات مادية أو غير مادية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات بيع تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (جـ)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + جـ)			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

جدول تدفقات أموال الخزينة

(الطريقة غير المباشرة)

الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل:			
- الاهتلاكات والأرصدة			
– تغير الضرائب المؤجلة			
– تغير المخزونات			
- تغير الزبائن والديون الدائنة الأخرى			
– تغير الموردين والديون الأخرى			
– قيمة البيع التي تزيد أو تنقص الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن شراء تثبيتات			
تحصيلات عن مبيعات تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط التجميد (1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي (المنقودات)			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (جـ)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + جـ)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الإقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

بيان تغير رؤوس الأموال الخاصة

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياجات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N.2						
تغيير الطرية المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتيجة الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N.1						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتيجة الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

الملحق رقم(4): نتائج المعالجة الاحصائية

SEX

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	HOMME	27	67,5	67,5	67,5
	FEMME	13	32,5	32,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

POSITION

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	COMPTABLE	21	52,5	52,5	52,5
	CHEF SARVICE	19	47,5	47,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

Expérience

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	MOINS DE 5 ANS	18	45,0	45,0	45,0
	5 à 10 ANS	9	22,5	22,5	67,5
	PLUS DE 10 ANS	13	32,5	32,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

QA1

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	OUI	36	90,0	90,0	90,0
	NON	4	10,0	10,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

QA2

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	OUI	34	85,0	85,0	85,0
	NON	6	15,0	15,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

QA3

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	OUI	28	70,0	70,0	70,0
	NON	12	30,0	30,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

QB1

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	OUI	16	40,0	40,0	40,0
	NON	24	60,0	60,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

QB2

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	OUI	27	67,5	67,5	67,5
	NON	13	32,5	32,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

QB3

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	OUI	38	95,0	95,0	95,0
	NON	2	5,0	5,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

QB4

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	OUI	29	72,5	72,5	72,5
	NON	11	27,5	27,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

QB5

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	OUI	19	47,5	47,5	47,5
	NON	21	52,5	52,5	100,0

	Total	40	100,0	100,0	

QB6

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	OUI	23	57,5	57,5	57,5
	NON	17	42,5	42,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

QC1

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	OUI	14	35,0	35,0	35,0
	NON	26	65,0	65,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

QC2

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	OUI	10	25,0	25,0	25,0
	NON	30	75,0	75,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

QC3

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	OUI	25	62,5	62,5	62,5
	NON	15	37,5	37,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

QC4

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	OUI	23	57,5	57,5	57,5
	NON	17	42,5	42,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

QD1

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	OUI	34	85,0	85,0	85,0
	NON	6	15,0	15,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

QD2

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	OUI	39	97,5	97,5	97,5
	NON	1	2,5	2,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

QD3

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	OUI	32	80,0	80,0	80,0
	NON	8	20,0	20,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

QD4

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	OUI	32	80,0	80,0	80,0
	NON	8	20,0	20,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

QD5

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	OUI	33	82,5	82,5	82,5
	NON	7	17,5	17,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

QD6

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	OUI	39	97,5	97,5	97,5
	NON	1	2,5	2,5	100,0

QD6

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	OUI	39	97,5	97,5	97,5
	NON	1	2,5	2,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

QD7

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	OUI	37	92,5	92,5	92,5
	NON	3	7,5	7,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

QD8

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	OUI	32	80,0	80,0	80,0
	NON	8	20,0	20,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche scientifique
Université de Jijel
Faculté des sciences économiques et commerciales et des sciences directeur
Département du commerce
Etudes des comptables spécialisation
Salutations ;

En préparation de la note d'obtention du diplôme qui entrent dans les exigences pour l'obtention du Master , nous avons préparé un document intitulé « Réforme de la comptabilité en Algérie et son impact sur l'activation de la divulgation de la comptabilité financière , nous vous présentons ce questionnaire afin d'obtenir vos avis avec la promesse de questions .

Compte tenu de l' importance de cette étude , nous espérons que vous répondez à ces questions , et nous vous assurons que toutes les informations qui seront obtenues par vous sera traitée confidentiellement , et ne sera utilisée que pour les fins de la recherche scientifique .

Dans ce dernier accepter notre profond respect et l'appréciation

étudiants:
- Deghab Khalil
- Mehassouel Mourad

Un questionnaire

. 1 Sexe: Homme ☐ Femme ☐

2 . Occupation / Position .....

3 . Expérience professionnelle : moins de 5 ans ☐ 5 à 10 ans ☐ plus de 10 ans ☐

4 . Établissement .....

Titre 01 **: Travaux de la réforme comptable en Algérie**

5 . Etes-vous au courant des normes comptables internationales ? Oui ☐ Non ☐

6 . Vous êtes à la réforme du système comptable en Algérie ? Oui ☐ Non ☐

7 . Êtes-vous convaincu que ces réformes ? Oui ☐ Non ☐

Titre 02 **: Formation de comptable pour pouvoir appliquer le système comptable financière**

8 . Pensez-vous qu'il est difficile pour le comptable de renoncer à des pratiques comptables qui ont été répandues selon le système de comptabilité nationale ? Oui ☐ Non ☐

9 . Comptable Pensez-vous que l'expertise actuelle incapable d'appliquer le système de comptabilité financière ? Oui ☐ Non ☐

10 . Êtes-vous à l'idée de la reconfiguration de l' expert-comptable ? Oui ☐ Non ☐

11 . Avez-vous suivi les sessions configurées sur le système de comptabilité financière ? Oui ☐ Non ☐

12 . Avez-vous assisté à des séminaires consulter sur la façon d'appliquer ce système ? Oui ☐ Non ☐

13 . Avez-vous rencontré des problèmes dans l'application du système de comptabilité financière ? Oui ☐ Non ☐

Titre 03 **: Proportion de réponse de l'entreprise algérienne à la réforme comptable**

14 . Avez-vous vu que la période entre l'émission du système de comptabilité financière et de la date d'application obligatoire , suffisant pour qualifier l'institution pour l'application de ce système ? Oui ☐ Non ☐

15 . Avez-vous vu que l'institution Algérienne a bien préparé pour l'application de ce système? Oui ☐ Non ☐

16. Y at-il des programmes de formation au niveau de l'entreprise sur une base régulière ?

Oui ☐ Non ☐

17 . Votre organisation est opposée à la demande pour des problèmes spécifiques du système de comptabilité financière ? Oui ☐ Non ☐

Titre 04 **: La pratique de la comptabilité combinée avec le système comptable financière**

18 . Avez-vous vu que le système de comptabilité financière a contribué à l'activation de la

pratique de la comptabilité ? Oui ☐ Non ☐

19 . Est-ce que les états financiers préparés conformément au système de comptabilité financière reflètent davantage sur la situation financière de l'institution ?

Oui ☐ Non ☐

20 . Avez-vous vu que l'information financière résultant des pratiques de système de comptabilité financière appropriés pour mesurer la performance de l'organisation ?

Oui ☐ Non ☐

21 . Avez-vous vu que l'application des règles de système de comptabilité financière permet de produire des informations fiables ? Oui ☐ Non ☐

22. Croyez-vous que les informations fournies utile dans la prise de décision? Oui ☐ Non ☐

23 . Est il utilisé dans le traitement et la présentation de l'information financière des médias automatisé? Oui ☐ Non ☐

24 . Est il donner de l'importance au type d'utilisateurs de l'information financière dans la préparation des états financiers ? Oui ☐ Non ☐

25. Les états financiers établis permettent ils une comparaison avec les états financiers d'autres institutions? Oui ☐ Non ☐

الكتب

1. أحمد التيجاني بلعروسي، النظام المحاسبي المالي، دار هومة للطباعة والنشر، 2010.
2. أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية – الشركات متعددة الجنسيات–، الدار الجامعية ،الإسكندرية، 2004.
3. أمين السيد أحمد لطفي، النظرية المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
4. إلياس ناصف، موسوعة الشركات التجارية، الجزء الرابع، شركة التوصية البسيطة وشركة المحاصة، 1997.
5. المجمع العربي للمحاسبين القانونين، المحاسبة الأساسية واعداد البيانات المالية، المطابع المركزة، عمان، 2003.
6. الدون هندريكس، ترجمة كمال خليفة أبو زيد، النظرية المحاسبية، الإسكندرية، الطبعة الرابعة، 2008.
7. النظام الحاسبي المالي، وزارة المالية، المجلس الوطني للمحاسبة، ENAG Edition، 2007.
8. جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي، دار متيجة للطباعة، براقي، الجزائر، 2011.
9. حسين القاضي ، المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، الدار العلمية ودار الثقافة، عمان، 2000.
10. حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة، عمان، 2008.
11. حنيفة بن ربيع، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، دار هومة، الجزائر، 2010.
12. خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، إثراء للنشر ، الطبعة الأولى، عمان، 2008.
13. رضوان حلوى حنان، النمودج المحاسبي المعاصر من المبادئ في المعايير، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
14. ريتشارد شروبد، وآخرون، ترجمة خالد أحمد علي كاجيجي، نظرية المحاسبة، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006.
15. سالم عبد الله حلس، يوسف محمد الجربوع، المحاسبة الدولية، مؤسسة الوراق، عمان، الطبعة الأولى، 2002.
16. سيد عطا الله السيد، النظريات المحاسبية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

17. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية، بوداود، 2008.

18. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية، بوداود، 2009.

19. طارق عبد العال حماد، – التقارير المالية – أسس الإعداد، العرض والتحليل–، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

20. عبد المالك عمر زيد، المحاسبة في المجمع المالي، الجزء الأول، إطار التاريخ للمحاسبة، الطبعة الأولى، عمان، 2003.

21. محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.

22. محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.

23. محمد السيد الناغي، نظرية المحاسبة، المكتبة العصرية، مصر، 2011.

24. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، الطبعة الأولى، دار ميسرة للنشر، عمان، 2006.

25. محمد بوتين، المحاسبة المالية والمعايير المحاسبية الدولية، الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2010.

26. نبيه عبد الرحمان الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم، المحاسبة الدولية– الإطار الفكري والواقع العملي، مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، 1998.

27. هني فان جوبونتج، ترجمة طارق حماد، معايير التقارير المالية الدولية، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2008.

28. يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، التسيير المالي– دروس وتطبيقات –، دار وائل، عمان، 2006.

المجلات العلمية

1. حسان قطيم، وآخرون، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، مجلد 28، عدد 3، دمشق، 2006.

2. شعيب شنوف، ضرورة التأهيل الدولي في المحاسبة والتحليل المالي، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 5، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2008.

3. مداني بن بلغيث، التوافق المحاسبي الدولي، المفهوم، المبررات والأهداف، مقال، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 04، 2006.
4. مداني بن بلغيث،إشكالية التوحيد المحاسبي تجربة الجزائر، مقال، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 02، 2002.
5. مختار مسامح، النظام المحاسبي المالي وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل، مقال، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، جامعة بسكرة، العدد04، ديسمبر 2008.

مذكرات وأطروحات

1. صلاح حواس، التوجه الجديد نحو معايير الابلاغ المالي، أطروحة دكتوراه، الجزائر، 2008.
2. مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004.
3. بوعلام صالحي، أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وآفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، نوقشت 2010.
4. حسين أحمد عبد العال، معايير الإفصاح وفقا للمعايير المحاسبية الدولية: أداة لترشيد القرارات المالية، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، 1994.
5. خالد بودبة، اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري على مكونات القوائم المالية المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، 2007/2006.
6. رفيق يوسفي، النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير المحاسبية ومتطلبات التطبيق، مذكرة ماجستير، جامعة أم البواقي، 2011/2010.
7. طارق حمزة، المخطط الوطني المحاسبي: دراسة تحليلية انتقاضيه، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004.
8. علاء بوقفة،الاصلاح المحاسبي في الجزائر وأثره في تفعيل الممارسة المحاسبية، مذكرة ماجيستر جامعة ورقلة، 2011/2010.
9. فؤاد صديقي، فعالية الإتصال المالي في النظام المحاسبي المالي ، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2010.

10. ماجد اسماعيل أبو حماد، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2009.
11. مختار مسامح، تأثير ميكانيزمات تسيير مساهمات الدولة على المؤسسة العمومية الاقتصادية العمومية الجزائرية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2003.

الملتقيات العلمية

1. جودي محمد رمزي، اهتمام لجنة المعايير المحاسبية الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات، مداخلة، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، 06-07 ماي 2012.
2. حسن عبد الكريم سلوم، بتول محمد نوري، دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول " تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال –التحديات –الفروض –الآفاق " جامعة الزرقاء، الأردن، 2009.
3. علاء بوقفة، صالح حميداتو، واقع البيئة المحاسبية في ظل إصلاح النظام المحاسبي، مداخلة الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الودي، 5- 6 ماي 2013.
4. مختار مسامح، النظام المحاسبي المالي الجزائري وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل، مداخلة، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي، المركز الجامعي بالوادي، 17-18 جانفي 2010.
5. محمد طارق يوسف، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات، بحوث وأوراق عمل مؤتمر متطلبات الحوكمة وأسواق المال العربية، شرم الشيخ، 2007.
6. هشام سفيان صلوا تشي، يوسف بودلة، آفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS في الجزائر في ظل التوافق المحاسبي المالي الدولي، مداخلة، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، المركز الجامعي الوادي، 17-18 جانفي 2010.

أوامر- قوانين – مراسيم وقرارات

1. الأمر رقم 75-35 المؤرخ في 29 أفريل 1975 المتضمن المخطط المحاسبي الوطني.

2. القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية ،العدد 74، الصادر بتاريخ 2007/11/25.
3. القرار المؤرخ في 1975/6/23 ، المتعلق بكيفية تطبيق المخطط المحاسبي الوطني1975.
4. القرار المؤرخ في 26جويلية 2008، المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة و محتوى الكشوف المالية وكدا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

المراجع باللغة الأجنبية

I. OUVRAGES

1. A.KADDOURI, A.MIMMECHE, cour de comptabilité Financière Solen le Norme IAS/IFRS et le SCF 2007, ENAG Edition, Alger, 2009.
2. Ayed Amar : les êtres Financiers, Tunis : C.L.E, 2001.
3. Cartherine Maillet, Norme comptables internationales IAS_IFRS, Edition Berti, 2006.
4. KPMG Algérie,le nouveau système comptable financier, Alger, 2009.
5. Laurent Bally ,comprendre les IFRS, maxina, France, paris, 2005.
6. ROBERT obert, Pratique International de la comptabilité et de L'audit, DUNOM, Paris, 1994.
7. TAZDIAT ALI, Matric du system comptable financier, editions **AGG**, premier edition, Alger, October 2009.

II. <u>Séminaire</u>

1. Bouassida.S, Mourad Lakhdar.M, séminaire sur le therme, les normes IAS/IFRS Enterprise, vip group, février 2005.